

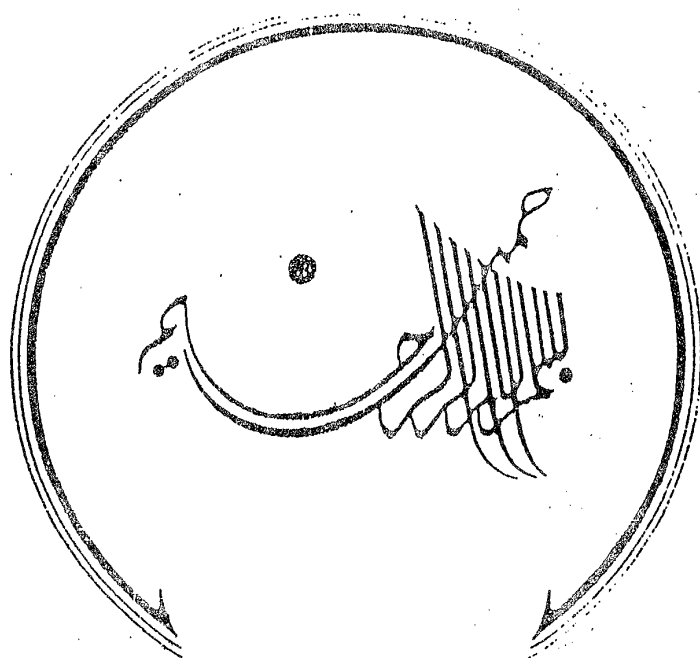
جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية و مصر
رقم (٧٨)

احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى من
نماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى
قومى للتخطيط التأسيرى - المرحلة الاولى

يناير ١٩٩٣



المحتويات

المفحة

الفصل الأول : أهم نماذج التخطيط الاقتصادى وتجربة مصر فى استخدامها

١	٠١ مقدمة
٣	٠٢ الموازين التخطيطية
٣	١٠٢ مفهوم الموازين التخطيطية .
٤	٢٠٢ ميزان التشابك القطاعى الساكن .
٧	٣٠٢ ميزان التشابك القطاعى المتحرك .
٩	٤٠٢ تطبيق الموازنات التخطيطية فى مصر .
١٢	٥٠٢ تقييم تجربة الموازين التخطيطية فى مصر .
١٤	٠٣ جداول المدخلات والمخرجات .
١٤	١٠٣ المفهوم والاستخدامات
١٨	٢٠٣ تقييم تجربة مصر فى اعداد واستخدام جداول المدخلات والمخرجات .
٢٢	٠٤ الحسابات القومية
٢٣	١٠٤ مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٧٦ .
٣٧	٢٠٤ مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٧٩ .
٤١	٣٠٤ مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٨٧/٨٦ .
٤٦	٠٥ النماذج الرياضية للخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ .
٤٦	١٠٥ أسس اعداد الخطة .
٥٠	٢٠٥ النموذج الرياضى للخطة .
٦٠	الهوامش
٦٢	الملاحق

الفصل الثاني: نحو تطوير نموذج للتخطيط القومى فى مصر : التفاعل مع معطيات ومحددات

العالم الخارجى

٦٧	٠١	مقدمة
٧١	٠٢	اعادة قراءة المعطيات ومحددات العالم الخارجى
٧١	١٠٢	المحددات الخارجية العالمية
٧١	١٠١.٢	استكمال ملامح النظام العالمى الجديد
٧٤	٢٠١.٢	زيادة النزعة للتكتل الاقتصادى فى العالم المتقدم
٧٥	٣٠١.٢	سرعة التقدم التكنى وتعدد مجالاته
٨٠	٤٠١.٢	انحسار النزعة للتنمية على المستوى الاقليمى
٨٢	٥٠١.٢	توسع دور الشركات المتعددة الجنسية
٨٥	٢٠٢	أهم الانعكاسات على التوجهات المحلية
٨٥	١٠٢.٢	تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى
٨٩	٢٠٢.٢	مدى استعداد الرأسمالية المصرية لانجاز مهام التنمية
٩٣	٣٠٢.٢	زيادة الاهتمام بالبيئة
٩٤	١٠٣.٢.٢	البيئة والتنمية الموصولة
٩٧	٢٠٣.٢.٢	مشاركة مصر والعالم العربى فى مجال البيئة
٩٩	٣٠٣.٢.٢	المشاكل البيئية فى مصر
١٠٣	—	الهوامش

الصفحة	المحددات الداخلية في صياغة نموذج تأشيرى للتنمية في مصر
١٠٤	١. مقدمة
١٠٦	٢. فجوة الغذاء وحدود التنمية الزراعية
١٠٦	١.٢. فجوة الغذاء
١١٠	٢.٢. حدود التنمية الزراعية
١١١	١.٢.٢. المساحة المستغلة والممكن أستصلاحها وأستزراعها مستقبلا
١١٢	٢.٢.٢. معدلات الإنتاجية الزراعية واحتمالات زيادتها مستقبلا
١١٥	٣.٢.٢. التركيب المحصولي الحالي وامكانات ترشيدة مستقبلا
١١٧	٤.٢.٢. الإنتاج الزراعي الحالي والمتوقع
١٢٠	٣. الثروات المعدنية وامكانات التنمية الصناعية
١٢١	١.٣. تطور الانتاج من خامات المناجم
١٢٢	٢.٣. تطور الانتاج من خامات المحاجر
١٢٣	٣.٣. تطور الانتاج من الأملاح التبخرية
١٢٣	٤.٣. الاحتياطيات المعدنية
١٢٨	٤. السكان والقوى العاملة
١٢٨	١.٠٤. مقدمة
١٢٩	٢.٠٤. أهم المتغيرات الاقتصادية والسكانية
١٢٩	١.٢.٠٤. الموارد البشرية
١٣٠	٢.٢.٠٤. الهيكل الاقتصادي
١٣٤	٥. الطاقة وتوقعاتها المستقبلية
١٣٤	١.٠٥. مقدمة
١٣٥	٢.٠٥. استراتيجيات تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية
١٤٢	- الهوامش
١٤٤	- الملاحق

الفصل الرابع: تطوير أساليب التخطيط القومي وفقا لمواصفات المرحلة الحالية.

١٧٢	٠.١	مقدمة
١٧٣	٠.٢	صياغة دالة الأهداف القومية - مواصفات الشكل
١٧٤	١.٠.٢	القابلية للقياس الكمي
١٧٥	٢.٠.٢	تعدد المتغيرات
١٧٥	٣.٠.٢	تعدد الدوال
١٧٦	٤.٠.٢	عدم الخطية
١٧٧	٥.٠.٢	الأهداف المفتوحة
١٧٨	٦.٠.٢	الافق التخطيطي المفتوح
١٨٠	٠.٣	صياغة دالة الأهداف القومية - مواصفات المضمون
١٨٢	٠.٤	صياغة دالة الأهداف القومية - الاجراءات
١٨٧	٠.٥	صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية
١٨٧	١.٠.٥	السياسة الاقتصادية - مواصفات الشكل
١٩٢	٢.٠.٥	السياسة الاقتصادية - مواصفات المضمون
١٩٣	٠.٦	تنظيم شبكات قومية للمعلومات
١٩٣	١.٠.٦	تحليل الطلب على المعلومات
١٩٤	٣.٠.٦	تصميم مواصفات النظام
١٩٩	٠.٧	خاتمة
٢٠٣	-	الهوامش
٢٠٤	-	المراجع
٢٠٦	-	قائمة المراجع
		أولا : المراجع العربية
		ثانيا : المراجع الأجنبية

تقديم

عني معهد التخطيط القومي بمتابعة التغيرات الساحقة المتصلة بقضايا التنمية علي الساحة العالمية عبر عقد الثمانينيات • ولقد ترتب علي هذه التغيرات الكبيرة — سياسة إقتصادية وتقنية — الكثير في المفاهيم التنموية وفي مجالي الإدارة والتخطيط وأساليبها • وكان لابد وأن يلي عمليات المتابعة والمسح هذه جهدا تنظيريا لترجمة تلك التغيرات الي معطيات يأخذها المخطط ومتخذ القرار في الاعتبار ، ومن ثم عكسها علي أساليبنا للنمذجة والتوقع ، وتحديد الأهداف والقيود ، وبدائل لتصور شكل العلاقة بين المتغيرات المحلية المتأثرة بالمعطيات العالمية •

وتمثل هذه الدراسة المرحلة الأولى لمشروع بحثي أبعد مدى يستهدف هذا الجهد التنظيري والتطبيقي لتطوير نماذج وأساليب وضع خطط التنمية القومية لجمهورية مصر العربية •

في هذه المرحلة الأولى كان من الضروري ،

بالفصل الأول ، إعادة قراءة الرصيد التراكمي لأجهزة التخطيط المصرية في بناء النماذج الكمية لوضع الخطط وما يتصل بها من قواعد معلومات وموازين ، لاستخلاص بعض الدروس المستفادة ، ومراجعة بعض الاتهامات التي أثبتت حول مدى مرونة وواقعية (أو مصداقية) مثل هذه المناهج والنماذج •

وبالفصل الثاني ، مراجعة أهم التغيرات العالمية، والتي سوف تمثل محددات خارجية لمعطيات بناء نماذج التخطيط المحلية، ، والتي يتوقع أن تجد لها انعكاسات علي هياكل النشاط الاقتصادي من ناحية ، وشكل التدفقات المتبادلة مع العالم الخارجي من ناحية ثانية وبعض قيم معلمات النماذج من ناحية ثالثة •

وبالفصل الثالث ، قراءة سريعة لتطور بعض المحددات المحلية والمعوقات أمام انطلاق التنمية المصرية حتي يستخلص منها نقاط انطلاق لتخطيط المتغيرات الكلية ، مابين الواقع والمحتمل والمأمول فيه •

وبالفصل الأخير ، من ثم تقديم تصور أولي للتأمل حول مداخل تغيير مناهج ونماذج وضع الخطط القومية للمدى المتوسط ، مازال يحتاج الكثير من العمل كصلب المرحلة الثانية من هذا المشروع البحثي .

اذن فهذه الفصول الأربعة الممثلة للمرحلة الأولى من المشروع البحثي مازالت تتطلب الكثير من الجهد والتفاعل بين مكونات الفصول ، واستخلاص أكثر تدقيقا لا اتجاهات عامة وتحولات محتملة في الهياكل ومقاييس كفاءة استخدام الموارد وزيادة الانتاجية .

ويمكننا بهذا الشكل تصور طبيعة العمل والناتج المطلوبين بالمرحلة التالية من هذه الدراسة .
تبدأ تلك المرحلة من الدراسة بتفاعل خلاق ، بين أعضاء الفريق ومن يستعان بهم من أجهزة التخطيط، ويستهدف التالي :

- درس مدى تأثير كل من المحددات الداخلية (في الموارد والطاقات والهياكل بأنواعها) بتأثيرات خارجية اما لأسباب تقنية أو بسبب تقسيم متوقع للعمل الدولي والتجارة مستقبلا .
- دراسة استشرافية لتوجهات كل من القطاعين العام والخاص في مجالات الاستثمار بالعقد القادم .
- دراسة منفصلة عن تأثير ثورة المعلومات وتساعد دور قطاع الخدمات كظواهر عالمية علي الهيكل الاقتصادي المتوقع في مصر .
- دراسة استشرافية لاحتمالات التعاون الاقليمي والعربي في أنشطة اقتصادية أو حراك لقوة العمل (والتحويلات المالية بالتالي) .

- ومن ثم التقرير في بشأن التغيرات المحتملة في حجم وشكل التعبير عن المتغيرات الخارجية Exogenous والداخلية Endogenous للنموذج ، والتقرير بشأن حزم السياسات المناسبة .
- وأخيرا ، إعادة كتابة الفصل الرابع (كما جاء بالمرحلة الأولى من الدراسة) لتطويره الي مقترح متكامل لنموذج تخطيطي ، يأخذ في الاعتبار (اضافة الي المتغيرات العالمية والمحلية) قدرات الحساب العلمي المتوافرة حاليا ، والتي تسمح ببناء وتطبيق نموذج تفاعلي قادر علي التعبير عن المزيد من التفاصيل عن دمج لظواهر غير اقتصادية وصعبة القياس ، وعن امكانية تعديل الخطة مع وصول معلومات وبيانات متابعة جديدة .

ويتكون فريق هذه الدراسة في عامها الأول من كل من :-

— أ.د. / محرم الحداد باحث رئيسي

— أ.د. / علي نصار

— أ.د. / فتحي الحسيني

— أ.د. / ماجدة ابراهيم

— د. / عفاف نخلة

— د. / صالح العدوى

— السيد / عبد الحميد القصاص

— السيدة / أماني حلمي الرئيس

— السيد / بدر اسماعيل

كما يشارك من خارج المعهد كل من :-

— أ.د. / محمد فخرى مكي

— د. / محمد عبد البديع عسران

ويأمل معهد التخطيط القومي أن يكون بذلك متابعاً للتحديات التي تحيط بمناهج وأساليب التخطيط القومي المطلوب ، والمطالب المطروحة أمامها للمواءمة مع التطورات المحلية الحادثة ، وأن يكون قد أدلى بدورة في ذلك .

الفصل الأول

أهم نماذج التخطيط الاقتصادى وتجربة مصر فى استخدامها

ساهم فى اعداد هذا الفصل أ . د . محمد عبد البديع عسران

لقد تطورت أساليب التخطيط الاقتصادى تطورا سريعا وملحوظا منذ بدأ استخدام التخطيط كـ أسلوب علمى لإدارة الاقتصاديات الاشتراكية بصفة خاصة فى محاولة لضبط أداء هذه الاقتصاديات لتحقيق أهداف معينة كانت السلطات السياسية القائمة على حكم هذه الاقتصاديات تحددها انطلاقا من اتجاهات عقائدية بالدرجة الأولى تستهدف التحول بهذه الاقتصاديات الى النموذج الاشتراكى القائم على ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج وضبط عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك طبقا لخطة قومية مركزية، وهو النموذج الذى عرف فيما بعد بالتخطيط الاقتصادى القومى National Economic Planning والذي حاول واضعوه أن يستعوضوا عن جهاز الثمن فى تسيير دفة الاقتصاديات الاشتراكية.

وتعتبر الموازين التخطيطية أولى أساليب التخطيط الاقتصادى حيث طبقت فى الاتحاد السوفيتى منذ أول ميزان لعام ١٩٢٣/١٩٢٤، ثم خضعت منذ ذلك التاريخ لتطوير مستمر حتى السبعينات من هذا القرن. وقد واكب استخدام الموازين التخطيطية الاعتماد على الحسابات القومية كأساليب للتخطيط الاقتصادى فى بلدان أخرى وتطور هذا الأسلوب بدوره تطورا كبيرا انتهى الى نموذج بالسف الأهمية هو " مصفوفة الحساب الاجتماعى" Social Accounting Matrix، وهى أداة تخطيطية على جانب كبير من الكفاءة.

وقد كان أحد الموازين التخطيطية وهو الميزان القطاعى نواة لابتكار نموذج التشابك الصناعى المعروف بنموذج المستخدم/ المنتج أو المدخلات والمخرجات The Input-Output Model والذي استخدم كأداة تخطيطية هامة فى كثير من البلدان النامية ومنها مصر.

وقد تطورت هذه الأساليب التقليدية للتخطيط تطورا جذريا فى اتجاه الاعتماد على النماذج الاقتصادية الرياضية - خاصة نماذج الأمثلية - فى طريق الافادة بمنجزات علماء الرياضة وابتكاراتهم فى مجال بحوث العمليات وسائر النماذج الرياضية الأخرى. وكان ابتكار الحاسب الآلى وتطوره المستمر فى اتجاه ازدياد سعته وكفاءته عاملا مساعدا الى حد كبير فى زيادة القدرة على استخدام هذه النماذج الرياضية المعقدة والاستفادة منها فى وضع ومتابعة تنفيذ الخطط الاقتصادية على أساس من الحساب العلمى الدقيق.

وقد استخدمت مصر — كما سنرى — أغلب أساليب التخطيط المعروفة بدءاً من الموازيين التخطيطية ثم جداول المدخلات والمخرجات ومروراً بالحسابات القومية خاصة مصفوفات الحسابات الاجتماعية SAM التي أعدت في سنوات متفرقة ، وانتهاء باستخدام النماذج الاقتصادية الرياضية في وضع الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ .

وسنحاول في هذا الفصل أن نلم الماما سريعاً بأهم نماذج التخطيط الاقتصادي المعروفة مع عرض تجربة مصر في استخدام هذه النماذج وما صادفها من مشكلات .

٢. الموازين التخطيطية:

١-٢. مفهوم الموازين التخطيطية

يشترك مفهوم الموازين التخطيطية من تعادل حجم الانتاج مع الطلب عليه بما في ذلك الطلب الخارجى أى التصدير . وتتميز الموازين التخطيطية الى موازين قيمية وموازن مادية :

ففى الموازين القيمية يكون كل من الانتاج فى شتى صورته وبنود الطلب معبرا عنها بقيم نقدية . ومن الموازين التخطيطية القيمية ميزان الدخل القومى ، وميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان وميزان ايرادات الحكومة ومصروفاتها . وتحسب قيم هذه الموازين بالأسعار الجارية اذا استخدمت فى التخطيط القصير أى لمدة عام واحد فقط كما تحسب أيضا بالأسعار الثابتة عند استخدامها فى التخطيط السدى .

يجاوز العام الواحد .

أما الموازين المادية فتصاغ بنودها بوحدات القياس العينية كوحدة الطول - الأمتار والكيلومترات - والوزن - الكيلوجرامات والأطنان - ووحدات الزمن كالساعات والأيام أو الوحدات المركبة كالكيلووات ساعة وما الى ذلك . وتستخدم هذه الموازين لتحقيق التعادل بين الطلب على انتاج معين ومصادر تدبير هذا الانتاج ، فعلى سبيل المثال يمكن معرفة مقدار الوقود اللازم لانتاج كيلو واط ساعة من الطاقة الكهربائية وبالتالي حساب مقدار الوقود اللازم لانتاج المطلوب من الطاقة الكهربائية على المستوى القومى .

ومن أمثلة الموازين القيمية ميزان الدخل القومى الذى يتضمن قيم المدخلات الأولية والمنتجات الوسيطة والنهائية اللازمة للاستهلاك القومى وما يفيض عن ذلك من مدخرات . ويستهدف هذا الميزان تحقيق توازن الإيرادات والمصروفات بصفة عامة فضلا عن توزيع المدخلات بين المشروعات الانتاجية وتوزيع المنتجات النهائية من أوجه استخداماتها المختلفة . ومن الموازين القيمية أيضا ميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان والذى يبين حجم ومصادر هذه الدخل وأوجه انفاقها ويحقق التعادل بين مقدار الدخل وقيم المتاح من السلع والخدمات .

ومن أمثلة الموازين المادية ميزان القوى العاملة الذى يتضمن تحديدا لمصادر الأيدي العاملة

وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة وبحسب أنواع المهن المتاحة والمطلوبة • ويشمل هذا الميزان عدد الأفراد داخل قوة العمل العاملين منهم والمتعطلين ، والأفراد خارج قوة العمل كالتلاميذ وربات البيوت المنفرغات لأعمال المنزل وأرباب المعاشات وغير القادرين على العمل • ويشمل هذا الميزان أكثر من توزيع للأيدى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين المناطق الجغرافية وحسب مهنة العامل أو جنسه أو سنه أو حالته الاجتماعية •

٢٠٢ ميزان التشابك القطاعي الساكن

يعبر هذا الميزان عن علاقات التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كالقطاعات الزراعية والصناعية وقطاعات الطاقة والتشييد وقطاعات النقل والاتصالات وقطاعات الخدمات وذلك من حيث احتياج كل من هذه القطاعات لجانب من انتاج كل أو بعض القطاعات الاخرى فضلا عن كيفية توزيع منتجات هذه القطاعات على أوجه استخداماتها المختلفة • ويعرض الجدول التالى تمثيلا مبسطا لهذا التشابك •

الجدول رقم (١)

الاجمالى	الاستخدام النهائى	مجموعة	الاستخدام الوسيط
X_1	D_1	R_1	$X_{11} \quad X_{12} \dots X_{1j} \dots X_{1n}$
X_2	D_2	R_2	$X_{21} \quad X_{22} \dots X_{2j} \dots X_{2n}$
$\vdots$	$\vdots$		$\vdots$
X_i	D_i	R_i	$X_{i1} \quad X_{i2} \dots X_{ij} \dots X_{in}$
$\vdots$	$\vdots$		$\vdots$
X_m	D_m	R_m	$X_{m1} \quad X_{m2} \dots X_{mj} \dots X_{mn}$
X	D	R	$C_1 \quad C_2 \quad C_j \quad C_n$
			$w_1+s_1 \quad w_2+s_2 \quad w_j+s_j \quad w_n+s_m$
الاجمالى			$X_1 \quad X_2 \quad X_j \quad X_n$

فإذا علم حجم انتاج القطاع X_i فإنه يمكن حساب الطلب النهائي على هذا القطاع كمايلي:

$$D_i = X_i - \sum_{j=1}^n a_{ij} X_j$$

وبالعكس اذا علم حجم الطلب النهائي فإنه يمكن ايجاد حجم انتاج القطاع :

$$X = (I - A)^{-1} D = LD$$

وكل ذلك بافتراض معرفة معاملات النفقات المباشرة a_{ij} وهذه المعاملات وان كانت تتمتع بقدر من الثبات النسبي الا أنها تخضع فى ذات الوقت للتغير بتغير أنماط الانتاج خاصة مع التطور التكنولوجى السريع للاقتصاديات الصناعية، وهكذا تخضع هذه المعاملات للتصحیحات المستمرة التى تجرى على أساس تقارير المتابعة عن استخدام الخامات والوقود والطاقة ومنتجات القطاعات.

ويمكن اجراء التخطيط باخضاع هذه المعاملات ذاتها للتخطيط أى استخدام المعاملات التخطيطية للنفقات المباشرة حيث يتم حساب هذه المعاملات التخطيطية طبقا للصيغة الآتية:

$$a_{ij} = \sum_{s=1}^m \sum_{t=1}^n a_{st} \frac{p_s}{p_t} w_{st} d_{tj}$$

حيث :

a_{ij} : معامل النفقات المباشرة لمنتج القطاع i فى وحدة واحدة من منتج القطاع j ، مقدرة قيميا .

a_{st} : معامل نفقات المنتج s المباشرة فى المنتج t بالحساب العيني .

p_s : سعر المنتج s

p_t : سعر المنتج t

w_{st} : الوزن النوعى للمنتج s بنفقات المنتج t

d_{tj} : نصيب المنتج t فى منتجات القطاع j

m : عدد المنتجات s الداخلة فى القطاع i

n : عدد المنتجات t الداخلة فى القطاع j

وكما هو واضح من هذه العلاقة فان مستوى معاملات النفقات المباشرة القيمى يتوقف على مقدار معاملات النفقات المباشرة العيني وعلى تناسب أسعار المنتجات وعلى تركيب منتج القطاع من حيث نوعه ومستوى التشابك بين القطاعات .

٣٠٢ ميزان التشابك القطاعي المتحرك

يؤخذ على ميزان التشابك القطاعي الساكن أنه لا يحقق الربط بين خطة الإنتاج وخطة تشغيل واستخدام الموارد، أما في النموذج الحركي فإن خطة الاستثمارات الأساسية المرتبطة بتوسيع الانتاج تحدد من خلال حل معادلات النموذج ذاته، فضلا عن ترابط الانتاج عبر عدة سنوات.

وبيعبر عن نموذج التشابك القطاعي المتحرك لانتاج وتوزيع المنتجات في الاقتصاد القومي بالنموذج التالي :

$$X_i(t) = \sum_{j=1}^n a_{ij}(t) X_j(t) + \sum_{j=1}^n \sum_{r=1}^m b_{ij}(t) K_{ij}^r + \Delta X_j(t+r) + y_i(t)$$

حيث :

$X_i(t)$ حجم انتاج القطاع i في السنة t من سنوات الخطة .
 $b_{ij}(t)$ النفقات اللازمة لمنتج القطاع i لزيادة وحدة من منتجات القطاع j
 m أقصى فترة ابطاء، أي المرحلة من بداية الاستثمار الى حين تحقيق منتجاته .
 K_{ij}^r نصيب الاستثمارات من منتجات القطاع i لزيادة منتجات القطاع j بمقدار وحدة واحدة خلال عدد r من السنوات .
 $y_i(t)$ المنتجات النهائية للقطاع i في السنة (t)

وبحل معادلات هذا النموذج الحركي للتشابك القطاعي يمكن تحديد حجم الانتاج لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة في كل عام من سنوات الخطة مع تحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتوسيع قاعدة الانتاج في قطاعات الاقتصاد القومي وعبر سنوات الخطة . ويعتبر تحديد حجم الاستثمارات من خلال النموذج ذاته هو الميزة الكبرى لميزان التشابك القطاعي المتحرك على ذلك الميزان الساكن .

ومن العرض السابق لأساليب الموازنات التخطيطية يمكن أن نستخلص مجموعة من السمات المشتركة لهذه الموازنات أهمها ما يلي :

١- الشمول ، حيث تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي فتشمل الموازين الاقتصادية والموازن المالية والموازن السلعية وموازن القوى العاملة .

٢- التنوع ، حيث توجد الموازين القيمة التي تصاغ متغيراتها في قيم نقدية والموازين المادية التي تقدر بوحدات القياس الطبيعي .

٣- التناسق ، اذ أن الهدف الأساسي لهذه الموازين هو تحقيق التناسب بين مكونات الاقتصاد القومي داخل كل ميزان .

٤- المركزية، حيث يوجد ميزان مركزي يجمع بين أنواع الموازين المختلفة في محاولة لضمان التناسق والتوازن بينها وهو ميزان الاقتصاد القومي .

٥- التشابك ، حيث تلعب موازين التشابك القطاعي الدور المحوري في الربط بين الموازين السلعية القطاعية والاقليمية وميزان الناتج الاجتماعي الاجمالي . (١)

ويمكن أن نجمع سائر هذه الخصائص في سمتين أساسيتين هما الشمول والمركزية في التخطيط، ولكن الشمول لا يعنى أخذ كل متغيرات الاقتصاد القومي في ميزان واحد أو في عدة موازين فرعية حتى لا تغرق الموازين في تفاصيل أقل أهمية وحتى لا تتعقد الصياغات الرياضية لها فتفقد لها ميزة من أهم مزاياها وهي البساطة . ويكفى لاكتساب صفة الشمول وجود الموازين الأساسية التي تحكم غيرها من الموازين ، كما يكفى بالنسبة للموازين السلعية التركيز على السلع ذات الأهمية الأكبر في الانتاج والاستهلاك والتي تعكس تفضيلا عاما للسكان .

ويواجه أسلوب الموازنات التخطيطية صعوبة أساسية — خاصة في الدول النامية — هي توفير قدر كبير من البيانات بقدر كاف من التفصيل لبناء هذه الموازنات بالصياغات التي تحقق أهم أهدافها وهو التناسق بين حركة متغيرات الاقتصاد القومي وتشتمل في ذات الوقت على أهم سماتها وهي الشمول والتنوع والمركزية والتشابك .

والسمة الغالبة لأساليب الموازنات التخطيطية هي الطبيعة الساكنة لهذه الموازنات ، ولكن ذلك لم يحل دون تطوير هذه الأساليب في اتجاه اضافة الطبيعة الحركية عليها على نحو ما سبق بيانه

وذلك من خلال إعادة صياغة علاقاته الرياضية ، وان كان قد لوحظ أن هذا التطوير في اتجاه السمة المتحركة لهذه الأساليب قد شكل قاعدة للانتقال الى نماذج الأمثلية في التخطيط . (٢)

٤٠٢ تطبيق الموازنات التخطيطية في مصر

يمكن القول بداءة أن الموازين التخطيطية التي استخدمت في مصر قد افترقت الى الشمول حيث تركزت في نوعين أساسيين من هذه الموازين هما الموازين السلعية وموازن الاستثمار . وقد تمثل أول وجه الاستخدام الموازين التخطيطية في جدول مصادر واستخدامات السلع الزراعية والصناعية عام ١٩٥٨ والتي طورت فيما بعد الى الموازين السلعية التخطيطية ، كما كانت الموازين السلعية مصدر المعلومات الأساسية التي أعدت فيها جداول المدخلات والمخرجات في مصر .

أ- الموازين السلعية:

شملت الموازين السلعية في جانب الموارد كلا من الانتاج المحلي والواردات السلعية ومخزون أول المدة ، وفي جانب الاستخدامات الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي والصادرات ومخزون آخر المدة والفقد .

وقد وجدت مجموعتان أساسيتان من الموازين السلعية ، مجموعة أعدها فريق من الخبراء الألمان الشرقيين عن أربع سنوات من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ . والمجموعة الثانية أعدها فريق من الخبراء الفرنسيين سنة ١٩٥٤ .

وقد تميزت المجموعة الأولى — التي أعدها الخبراء الألمان — بالاعتصار على السلع المادية وبالمفهوم الاشتراكي للانتاج والاستعانة بأكثر من مصدر للمعلومات وبمعاملات فنية مستوردة ، كما تميزت بالتنوع الى موازين مادية واخرى نقدية في ذات الوقت .

كما تميزت الموازين التي أعدها الخبراء الفرنسيون بالاعتماد على المفهوم الغربي للنشاط الاقتصادي الذي يوجه الى بيع السلع والخدمات بما يغطي تكلفتها على الأقل ، وبالجمع

بين النشاط الاقتصادي ويظهر بالأعمدة ومجموعات السلع وتظهر بالصُغُوف بما يمكن من اظهار الانشاز الانتاج الرئيسى والثانوى أو الفرعى فى النشاط الاقتصادى . كما تميزت هذه الموازين بالتكامل مع التدفقات النقدية وشمولها لمجموعات سلع أساسية وفرعية فى صورة قيمة وشمولها لجانِب الخدمات السى جانب السلع المادية .

وقد اتخذت سنة ١٩٦٠/٥٩ كسنة أساس للموازين السلعية التى استخدمت فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ والتى كانت أقرب الى الموازين التى وضعها الخبراء الألمان والتى امتدت الى سنة ١٩٥٦ وكانت بذلك أقرب الى سنة أساس الخطة ١٩٦٠/٥٩ بينما توقفت الموازين التى أعدها الخبراء الفرنسيون عند سنة ١٩٥٤ . وقد ظهرت الموازين السلعية فى القسم الثالث ملل الخطة الخمسية ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ فى صورتين احدهما تجميعية لكل قطاع حيث تتكون الموارد من الانتاج المحلى ، والواردات ، والاجمالى ، وتتكون الاستخدامات من مستلزمات الانتاج السلعى ، والاستهلاك النهائى ، والاستثمار ، والزيادة فى المخزون والصادرات ثم الاجمالى مقوما بسعر التكلفة وبعد اضافة الضرائب السلعية الصافية أصبح الاجمالى مقوما بسعر السوق . والصورة الثانية لهذه الموازين السلعية كانت تفصيلية لأهم السلع الزراعية والصناعية . وقد صادف اعداد الموازين السلعية فى الخطة الخمسية المشار اليها بعض العقبات التى يمكن أن نردها الى نقص البيانات خاصة عن المخزون السلعى والاستهلاك النهائى ومستويات الأسعار وهوامش النقل والتجارة والتخزين ، وكذلك اختلاف الأسعار المستخدمة بواسطة مختلف الوحدات لذات السلع فى نفس الفترات .

ونستطيع أن نستخلص من تجربة استخدام الموازين السلعية فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥ - رغم بعض سلبياتها التى ستشير اليها فيما بعد - أن هذه الموازين قد ساعدت على تحقيق قدر من التوازن بين الموارد والاستخدامات بما يتناسب مع دقة المعاملات الفنية المتاحة ومدى دقة البيانات عن المتغيرات الواردة فى هذه الموازين خاصة الانتاج ومستلزماته والقيمة المضافة . (٣)

ب - موازين الاستثمار :

وكان من نتيجة اتجاه الدولة الى التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى منذ منتصف الخمسينات أن واجهت الحكومة التدخل فى مجال الاستثمار بثلاث موازنات رأسمالية جزئية تعطى كل منها جانباً من

جوانب الاستثمار فى المجالات المختلفة هى:

- ١- ميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومى الخاصة بمشروعات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى.
- ٢- ميزانية التصنيع الخاصة بمشروعات الهيئة العامة للتصنيع علاوة على مشروعات الأعمال الجديدة التى تدرج فى الباب الثالث من الميزانية العامة للدولة.
- ٣- ميزانية مشروعات الخدمات الخاصة بمشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة.

وفى مرحلة تالية استعاضت الحكومة عن هذه الميزانيات الجزئية بميزانيتين أساسيتين فى مجال الاستثمار العام احدهما للأعمال وأخرى للخدمات. وقد تفرع عن هاتين الميزانيتين ميزانيات أخرى فرعية لمواجهة الهيئات والمؤسسات العامة التى أنشئت كأجهزة رقابية أو تنفيذية للقطاع العام الذى تزايد حجمه وكبرت أهميته فى النشاط الاقتصادى مع قرارات التأميم المعروفة فى يوليو ١٩٦١، من ذلك الموازنة الجارية للهيئات العامة، والموازنة الجارية للمؤسسات الاقتصادية، وموازنة الاستثمارات، وموازنة التحويلات الرأسمالية.

ح - موازين القوى العاملة:

لا يمكن القول بأن موازين القوى العاملة قد استخدمت فى التخطيط فى مصر. (٤) ولكن وزارة التخطيط بالتعاون مع معهد التخطيط القومى قد قامت بعمل تصنيف للمهن المختلفة يلائم مستويات التعليم فى مصر لحصر العرض والطلب فى ستة مجموعات وظيفية.

ولكن المحاولة الأكمل كانت هى " مصفوفة العمالة لعام ١٩٧٦ " (٥) التى قامت باعدادها وزارة التخطيط بالتعاون مع مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة والتى شملت ٥٦ صفاً ضمت ٥٤ مهنة فى ٥٤ صفاً واجمالى التوظف فى الصف ٥٥ واجمالى الانتاج بالمليون جنيه وبأسعار الجارية فى الصف الاخير رقم ٥٦. أما الأعمدة فعددها ٢٥ عموداً تضم ٢٤ قطاعاً والاجمالى فى العمود ٢٥. وبذلك تعبر المصفوفة طبقاً لما هو وارد بعنوانها بيانا عن تدفق المهن بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وهذه المصفوفة لا تعدو أن تكون رسداً حسابياً لعدد الأفراد من كل مهنة العاملين فى كل قطاع من كل من المهن والقطاعات الواردة بها وذلك فى عام ١٩٧٦، وبذلك لا يصدق عليها

وصف الميزان التخطيطي لأنها لا تقابل بين جانبي العرض والطلب على فئات القوى العاملة الواردة بها وحجم الفائض من هذه القوى أى حجم البطالة ، كما أنها لا تتضمن التوزيع الاقليمي للأيدى العاملة أو تصنيفها حسب فئات السن والجنس والتعليم والحالة الاجتماعية . ومع ذلك فهذه المصنوفة تعتبر وثيقة معلومات هامة يمكن استخدامها فى الأغراض التخطيطية سواء فى التنبؤ بحجم واتجاهات تدفق المهن الوارد بها أو فى حساب المعامل المتوسط لانتاجية العامل واستنباط وتحليل مؤشرات الانتاجية لكل مهنة وكل قطاع ، الى غير ذلك مما يمكن أن يفيد كثيرا فى مجالات تخطيط التنمية الاقتصادية . وقد أمكن الاستفادة من هذه المصنوفة بالفعل فى العديد من الدراسات الأكاديمية والميدانية وفى العديد من مجالات تخطيط القوى العاملة فى مصر .

٥.٢ تقييم تجربة الموازين التخطيطية فى مصر .

لقد كانت الموازين التخطيطية هى أول أداة استخدمت فى تجربة التخطيط فى مصر ، وانطلاقا من هذا السبق الزمنى تعتبر هذه الموازين هى الأساس التاريخى والعلمى لكافة أساليب التخطيط الاخرى فى التجربة المصرية ، فقد كانت أساسا لبناء جداول المدخلات والمخرجات التى أعدت بعد ذلك ، كما كانت أساسا لتطوير استخدام الحسابات القومية كأداة تخطيطية بصورة أكمل فيما عرف بمصنوفة الحساب الاجتماعى التى وضعت لأول مرة فى مصر عام ١٩٧٦ ، بل كانت الموازين التخطيطية الحركية سبيلا الى التحول الى نماذج الأمثلة فى التخطيط والى استخدام أساليب البرمجة الرياضية بصفة عامة كأدوات تخطيطية .

وتتصف الموازين التخطيطية بمجموعة لا بأس بها من المزايا التى سبقت الإشارة اليها كالشمول والتنوع والمركبة والمرونة والبساطة ، ولكن تجربة الموازين التخطيطية فى مصر قد انطوت على طائفة من السلبيات يمكن أن نجعلها فى مأخذين اثنين هما القصور وعدم الدقة .

فقد اقتصرت هذه الموازين على المستوى القومى ولم تنفرع الى المستوى الاقليمي رغم الاختلاف الواضح بين أقاليم مصر خاصة فى عرض وطلب السلع والخدمات المختلفة ومستويات أسعارها وكذلك فى أوجه النشاط الاقتصادى والموارد والقوى العاملة . ومن أوجه قصور الموازين السلعية أيضا أنها تعد عن فترة سنة ولا تعد لفترات أقصر مراعاة لموسمية الانتاج والتوزيع خاصة بالنسبة للانتاج الزراعى ، ومراعاة لفترات الاختناق أو التكدس الراجعة الى خلل مؤقت فى تدفق بعض الموارد أو توزيعها .

أما عدم دقة الموازين التخطيطية فيرجع الى عدم دقة البيانات التي أعدت منها هذه الموازين ومثال ذلك :

- ١- الفجوة الزمنية ما بين تدفق البيانات المستعملة في اعدادها وبين تنفيذ الخطة ذاتها
لما تصبح معه هذه الموازين تقديرا محاسبيا غير دقيق .
- ٢- تضارب بيانات الناتج المحلي تبعا لتعدد مصادرها ومعاملة بعض بنود الناتج المحلي كسلعة واحدة متجانسة كالحيوانات الحية رغم اختلاف أعمارها وطبيعتها من حيث انتاج الصوف أم الألبان أم اللحوم .
- ٣- الاعتماد على أسلوب غير سليم في حساب حجم الواردات كفارق بين الطلب على السلعة والمتاح منها من الموارد المحلية دون محاولة تقدير الواردات من واقع بيانات السلع المستوردة بالفعل ، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات .
- ٤- الاهمال الشديد في قياس التغير الحقيقي في المخزون والاقتنار على مخزون السلعة الغذائية دون السلع الاخرى وعلى بيانات وزارة التموين رغم تضاربها مع بيانات وزارتي الزراعة والتجارة بسبب اعتماد وزارة التموين على الأسعار الجبرية دون الأسعار الحقيقية في تقدير الاستهلاك والتغير في المخزون .
- ٥- عدم وفرة بيانات الاستهلاك الوسيط ، واهمال العديد من بنود التكلفة في حساب هذا الاستهلاك وتعدد طرق حسابه سواء على أساس المعاملات الفنية أو على أساس الأرقام المتاحة .
- ٦- تقدير الاستهلاك النهائي تقديرا خاطئا بحسابه كرسيد يمثل الباقي من الموارد بعد خصم جميع الاستخدامات دون الاعتداد بحساب الحجم الحقيقي للاستهلاك النهائي من واقع حسابات خاصة كبحوث ميزانية الأسرة التي أعدت فيما بعد .

٠٣ جداول المدخلات والمخرجات

١٠٣ المفهوم والاستخدامات

كانت المحاولة الأولى لاعداد جدول للمدخلات والمخرجات عام ١٩٥٢ ، وتمت هذه المحاولة في مصلحة الاحصاء حيث اختيرت سنة ١٩٥٢ لوفرة مجموعة من البيانات على درجة كافية من التفصيل . ولكن المحاولة المكتملة لاعداد لجدول للمدخلات والمخرجات جرت عام ١٩٥٤ بمعرفة وزارة التخطيط على أساس من بيانات جدول عام ١٩٥٢ . وقد أعد جدول عام ١٩٥٤ على ثلاثة مستويات 83×83 قطاعا جمعت في 33×33 قطاعا ثم في 7×7 قطاعات . وقد تم اعداد هذه الجداول بالاعتماد على أسلوب الأعمدة والصفوف باستخدام بيانات الموازين السلعية .

ومن مزايا جدول عام ١٩٥٤ أنه قد تم التمييز داخل كل خلية من خلايا الجدول بين المستخدم من الانتاج المحلى والواردات، وبذلك بدأ التشابك القطاعي في مصر مقبولا حيث وجد الانتاج المحلى فى ٥٠٪ من مجموع خلايا الجدول 33×33 بالمقارنة بايطاليا التى يوجد انتاج محلى فى ٧٥٪ من خلايا الجدول الخاص بها فى فترة مماثلة .

وفى عام ١٩٥٩ أعد جدول آخر للمدخلات والمخرجات بذات الحجم 33×33 قطاعا وجمع على مستوى 7×7 قطاعات ، وقد اعتمد فى اعداد هذا الجدول على جدول عام ١٩٥٤ ومعاملاته الفنية، وكان الدافع لاعداد هذا الجدول عام ١٩٥٩ الاعتماد عليه فى خطة التنمية الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥/٦٠ وان كانت فائدته فى ذلك قد بدت محدودة بسبب نقص بعض البيانات الهامة والتغير السريع الذى حدث فى البنيان الصناعى والاقتصادى وفى أساليب الانتاج فضلا عن صعوبة التنبؤ بالتغير فى المعاملات الفنية .

وقد أعدت وزارة التخطيط بعد ذلك عدة جداول أحدها عن عام ١٩٦٤/٦٣ بمستوى ٢٧ قطاعا جمعت فى ١٣ قطاعا وجدولين عن عامي ١٩٦٧/٦٦، ١٩٦٨/٦٧ بذات المستوى مع دمج قطاع استخراج البترول مع المنتجات البترولية أى بمستوى ٢٦ قطاعا فقط، كما أعدت جدول ١٩٧١/٧٠ السابق الاشارة اليه بمستوى ٢٧ قطاعا . وفى فترة الستينات أعد الجهاز المركزى للمحاسبات جدولا عام ١٩٦٧/٦٦ بمستوى ٣٤ قطاعا جمعت فى ٨ قطاعات . كما قامت وزارة التخطيط بالتعاون مع مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة باعداد جدول عام ١٩٧٧ بمستوى ٢٢ قطاعا .

وآخر جداول المدخلات والمخرجات هو ذلك الذى أعد عام ١٩٨٣/٨٢ بمستوى ١٧ قطاعا ، وذلك بخلاف جداول المدخلات والمخرجات التى تضمنتها مصفوفات الحسابات الاجتماعية على ما سيرد بيانه .

وعلى الرغم من أن فعالية هذه الجداول كأدوات تخطيطية كانت محدوده فى مصر فإنها قد استخدمت فى التنسيق بين الخطط الاجمالية القومية وبين خطط القطاعات وفى تعديل الخطة القومية على أساس الخطط القطاعية وكأداة للتوازن بين خطط القطاعات المختلفة ، هذا فضلا عن استخدامها كأداة هامة فى تحليل الهيكل الاقتصادى وحساب بعض المؤشرات الهامة فى المرحلة التى تسبق اعداد الخطة . (١٦)

وتبدو أهمية جداول المدخلات والمخرجات فى امكانية الاستفادة بها فى تحويل نموذج المستخدم/ المنتج الى نموذج أمثليته واستخدامه فى أغراض التخطيط بالاستعانة بالمعاملات الفنية التى يقدمها هذا الجدول مع القيم التخطيطية لبنود الطلب النهائى أو بعضها . فإذا كانت :

$$\begin{array}{ll} X & \text{حجم الانتاج} \\ D & \text{الطلب النهائى} \\ A & \text{مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج} \end{array}$$

فان :

$$\begin{aligned} X &= AX + D \\ (I-A) X &= D \\ X &= (I-A)^{-1} D \end{aligned}$$

حيث : $(I-A)$ مصفوفة " ليونتيف " .

وبذلك فانه بتحديد حجم معين للطلب النهائى ، وبمعرفة مصفوفة المعاملات الفنية نستطيع تحديد حجم الانتاج اللازم لتحقيق الطلب النهائى ، وذلك عن طريق الحصول على مقلوب مصفوفة " ليونتيف " . ويعتبر هذا النموذج نمودجا مفتوحا لأن حجم الطلب النهائى يتحدد من خارج النموذج .

وعندما نصيغ النموذج في صورة وحدات عينية فان الأسعار تصبح متغيرات شأنها شأن الانتاج، ومن خلال النموذج نستطيع أن نحسب المستوى التوازنى لكل منهما . فاذا افترضنا وجود معدل واحد للربح فى القطاعات المختلفة فان ثمن منتج كل قطاع يكون مساويا للنفقة المتوسطة مضافا اليها الربح،

$$p_i = a_{1i}p_1 + a_{2i}p_2 + \dots + a_{ni}p_n + p_m w_i \quad \text{أى أن :}$$

$$+ r p_i \quad (i=1,2, \dots, n)$$

حيث:

p_i ثمن المنتج i

p_m سعر وحدة العمل

w_i كمية العمل الداخلة فى انتاج السلعة i

r معدل الربح

ويمكن وضع ذلك فى صورة المصفوفات على النحو التالى:

$$\begin{bmatrix} p_1 \\ p_2 \\ \vdots \\ p_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{21} & \dots & a_{n1} \\ a_{12} & a_{22} & \dots & a_{n2} \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ a_{1n} & a_{2n} & \dots & a_{nn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} p_1 \\ p_2 \\ \vdots \\ p_n \end{bmatrix} + p_m \begin{bmatrix} w_1 \\ w_2 \\ \vdots \\ w_n \end{bmatrix} + r \begin{bmatrix} p_1 \\ p_2 \\ \vdots \\ p_n \end{bmatrix}$$

والمصفوفة $n \times n$ هى مبدول مصفوفة المعاملات الفنية A السابق ذكرها حيث أبدينا

الصفوف بالأعمدة والأعمدة بالصفوف ، والمصفوفة A هى :

$$\begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & \dots & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} & \dots & a_{2n} \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ a_{n1} & a_{n2} & \dots & a_{nn} \end{bmatrix}$$

ومبدولها هو المصفوفة فى المعادلة ويمكن تمثيلها بـ A فتصبح معادلة النموذج:

$$P = A'P + P_m \omega + rP$$

وبذلك يكون لدينا عدد n من المعادلات، $n+1$ من المجاهيل وهي أسعار السلع وعددها n بالإضافة الى سعر العمل P_m ، وبافتراض معرفة معدل الربح r وكمية العمل ω_i

ولكى يكون النموذج قابلاً للحل فإنه يشترط تساوى عدد المعادلات مع عدد المجاهيل وهو ما يقتضى تحديد أحد الأسعار من خارج النموذج، فإذا كان هو سعر العمل P_m فإننا نحل النموذج بالكيفية الآتية: (٧)

$$\begin{aligned} P - A'P - rP &= P_m \omega \\ (1-A'-r) P &= P_m \omega \\ P &= (1-A'-r)^{-1} P_m \omega \end{aligned}$$

وهكذا فإنه بمعرفة حجم الأجور ومعدل الربح فإنه يمكن عن طريق الحصول على مقلوب المصفوفة $(1-A'-r)^{-1}$ الحصول على الأسعار التوازنية لمنتجات القطاعات التى تمثل النشاط الاقتصادى والداخلية فى تحليل المستخدم / المنتج (٨) ويمكن الاستفادة بالأسعار التوازنية فى الأغراض التخطيطية خاصة فى تقدير الطلب النهائى وقيم المدخلات الوسيطة التى يمكن بالاعتماد عليها — وباستخدام نموذج المستخدم / المنتج المشار اليه — تقدير حجم الانتاج الذى يلبي حاجات الطلب النهائى المخططة.

٢٠٣ تقييم تجربة مصر في اعداد واستخدام جداول المدخلات والمخرجات

على الرغم مما بذل من جهد علمي وتنفيذي في اعداد جداول المدخلات والمخرجات في مصر منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن وحتى الآن ، وعلى الرغم مما أسهمت به هذه الجداول من تقديم قاعدة بيانات هامة واكبت التحول السريع الذي شهده الاقتصاد المصري منذ العقد الخامس، كما واكبت تجربة التنمية الاقتصادية وما خضعت له من تخطيط وبرمجة ، هذا فضلا عن استخدام هذه الجداول لأغراض البحث العلمي وتحليل العديد من أوجه النشاط الاقتصادي ، على الرغم من هذه المناقب التي تحسب لصالح تجربة مصر في اعداد واستخدام هذه الجداول فان لهذه التجربة مثالب تحسب عليها سواء في كيفية اعداد الجداول أو في أوجه استخدامها .

وأول ما يؤخذ على جداول المدخلات والمخرجات في مصر بصفة عامة هو التضارب حول الحجم الأمثل للجدول وعدم الاتساق مع التطور التاريخي لحركة الاقتصاد المصري ، فبينما جاء أول جدول متكامل للمدخلات والمخرجات في مصر عام ١٩٥٤ على جانب كبير من التفصيل يضم 83×83 قطاعا فقد جاءت الجداول بعد ذلك من حجم أقل بكثير من ذلك كل من جدول عام ١٩٦٤ / ٦٣ ، ١٩٧١ / ٧٠ بمستوى 27×27 قطاعا ، والجدول الذي أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٦٧ / ٦٦ بمستوى 34×34 قطاعا ، و جدول عام ١٩٧٧ بمستوى ٣٢ قطاعا و جدول عام ١٩٨٣ / ٨٢ بمستوى ١٧ قطاعا . أما جداول المدخلات والمخرجات التي تضمنتها مصفوفات الحساب الاجتماعي في مصر فلا تتناسب البنية مع أهمية هذه المصفوفات وما بذل فيها من جهد حيث كان الجدول في مصفوفة عام ١٩٧٦ 12×12 قطاعا وفي مصفوفة عام ١٩٧٩ ٩ قطاعات وفي مصفوفة عام ١٩٨٧ / ٨٦ ١٢ قطاعا على الرغم من ضخامة حجم هذه الاخيرة ذلك الذي بلغ 110×110 صفا وعمودا .

كما يؤخذ على هذه الجداول أنها أعدت في غياب نظام متكامل من الموازين القومية، فكما رأينا من قبل افتقرت تجربة مصر في الموازين التخطيطية الى الشمول حيث تركزت في نوعين أساسيين هما الموازين السلعية وموازين الاستثمار . بينما كان الاستخدام الأكفأ لجداول المدخلات والمخرجات في أغراض التخطيط يتطلب أن تكون جزءا من نظام متكامل من الموازين التخطيطية . ولعل هذا يفسر عدم استقرار وحدات الأسعار المستخدمة في اعداد الجداول التي يجب — بحسب الأصل — أن تصاغ

بالوحدات العينية ثم تترجم الى جداول قيمية وهو ما لم يتحقق لأن الموازين السلعية ذاتها صيغت بوحدات نقدية وليست عينية .

ولقد جاءت تجربة مصر في اعداد واستخدام جداول المدخلات والمخرجات قاصرة من جانب الاعتماد على النماذج الساكنة المفتوحة بسبب قصر استخدام هذه الجداول كأداة لتحقيق توازن الخطة السنوية دون محاولة تطويرها في اتجاه الاعتماد عليها كأداة للتخطيط متوسط الأجل أى على مدى السنوات الخمس لخطط التنمية الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من الاعتماد على النماذج الحركية . ولا شك أن الاعتماد على الجداول الساكنة قد قصر استخدام هذه الجداول في التنبؤ على مدى كل سنة من سنوات الخطة وتحقيق التوازن لها بافتراض ثبات المعاملات الفنية .

وقد تم تقسيم القطاعات في جداول المدخلات والمخرجات طبقا للتقسيم الدولي حسب النشاط الاقتصادي الوارد بنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة مع بعض التعديلات المتمثلة في تجميع بعض القطاعات وتفصيل البعض الآخر ، حيث نلاحظ تجميعا مبالغيا فيه للنشاط الزراعي وقطاعات الطاقة وتفصيلا لبعض القطاعات الأخرى مثل قطاعات الصناعات الاستهلاكية ، مما يتناسب مع الأهمية النسبية لكل قطاع مما كان يتطلب تفصيل قطاعات الزراعة وتجميع الصناعات الاستهلاكية تبعاً لاختلاف أو تجانس هيكل المدخلات ودرجة التشابك القطاعي .

وفيما يتعلق بتقسيم الطلب النهائي اعتنت الجداول التي أعدتها وزارة التخطيط التقسيم التالي :

- الاستهلاك العائلي .
- الاستهلاك الحكومي .
- الصادرات .
- الاستثمار (التكوين الرأسمالي) .
- التغير في المخزون .

وهذا التقسيم يحد من فعالية هذه الجداول كأداة تخطيطية حيث يتطلب ذلك التمييز فى جانب الاستثمار بين المجالات الانتاجية والمجالات الخدمية وبين الاستثمار فى قطاعات الانتاج والاستثمار فى البنية الأساسية . لذلك جاءت محاولة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى

جدول ١٩٦٢/٦٦ محاولة لتفادي هذا القصور بتبني التقسيم الآتي :

- الانفاق الاستهلاكي النهائي ويشمل :
- الحكومة .
- الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح .
- العائلات .
- التكوين الرأسمالي الاجمالي
- تكوين رأس المال الثابت .
- الصناعة .
- الخدمات الحكومية .
- الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح
- التغير في المخزون .
- الصادرات — الواردات .

وهذا التقسيم للمطلب النهائي وان كان يتميز بالتفصيل الأكثر ملاءمة لأغراض التخطيط خاصة فيما يتعلق بالتقسيمات الفرعية للتكوين الرأسمالي الا أن التقسيم يعتمد على القائم بالانفاق أكثر من اعتماده على طبيعة الانفاق .

وتعتمد جداول المدخلات والمخرجات في مصر في معالجة الواردات على حساب قيمة التدفقات من الواردات على أساس نسب الاكتفاء الذاتي لكل من التدفقات الوسيطة والنهائية والتي وفقا لها تعتبر الواردات نسبة ثابتة من اجمالي الاستخدامات، فاذا قلت نسبة الواردات الى اجمالي الاستخدامات عن ٧٥٪ مثلا اعتبرت منافسة واذا زادت عنها اعتبرت غير منافسة ، وهذا التقسيم فضلا عما فيه من تحكم لا ينعكس في جداول المدخلات والمخرجات في مصر، حيث تفتقر هذه الجداول الى سطر مستقل للواردات غير المنافسة .

أما المعاملات الفنية في جداول المدخلات والمخرجات في مصر فقد واجه تقديرها صعوبات كثيرة منها أن بيانات الموازين السلعية التي كانت أساسا لبيانات هذه الجداول قد أعدت على أساس قيمي وليس على أساس عيني مما تتأثر معه المعاملات الفنية بتغيرات الأسعار بدرجة أكثر من تأثره

بالعلاقات التكنولوجية المحددة لأنماط الانتاج ونفقاته ، الأمر الذى يتعارض مع افتراض ثبات هذه المعاملات فى المدى المتوسط ٠ كما أن اختلاف عدد القطاعات فى هذه الجداول واختلاف التقسيمات القطاعية فيها ينعكس بدوره فى حساب هذه المعاملات الفنية ويبعد بها عن الواقع بسبب أخطاء التجميع وعدم الاتساق فى تحديد القطاعات الانتاجية طبقا لمعايير التشابك القطاعى.

٤٠ الحسابات القومية:

تستخدم الحسابات القومية كأدوات تخطيطية باعتبارها ميزانا لجانبى الاقتصاد القومى أى ايراداته ومصروفاته فى فترة زمنية معينة ، وقد سبق أن رأينا أن ميزان الدخل القومى يمثل الخطة المركزية لسائر الموازين التخطيطية السابق دراستها . وتلعب حسابات الدخل القومى جانبا هاما فى العملية التخطيطية من جانب الاعتماد على قياسات بنود الدخل القومى بالأسعار الثابتة وتحديد معدلات النمو السابقة بناء على ذلك ووضع معدلات النمو المستهدفة .

ونظرا لما كشفت عنه تقديرات الدخل القومى بالأسعار الثابتة فى مصر فى العشرين سنة السابقة على بداية عصر التخطيط من ركود أصاب الحياة الاقتصادية وظهرت معه الحاجة الى تحقيق معدلات تنمية تفوق معدلات نمو السكان ، فقد بدت الحاجة ملحة الى اعداد حسابات قومية للاستعانة بها فى تحقيق هذا الغرض . وقد استعانت مصر فى ذلك بالخبير الفرنسى " شارل برو " الذى قدم مشروعا مبدئيا للاطار المحاسبى عن سنة ١٩٥٣ ، حيث قام هذا الخبير بوضع نظام مبتكر يقوم على تقسيم المجتمع — بالنظر الى موارده — الى مجموعات متماثلة كالمزارعين والشركات الصناعية والتجارية والمشروعات العامة والمشروعات الفردية والادارة الحكومية والعائلات والعمليات الخارجية ، وأفرد الخبير المذكور لبعض هذه المجموعات حسابات انتاج وللبعض الآخر حسابات انتاج اخرى . وأهم معالم هذه الحسابات هو تأكيدها على جوانب الانتاج التى تستخدم داخل المجموعة ولا تدخل السوق .

وقد استخدمت الحسابات القومية لسنة ١٩٥٤ كنقطة بداية أساسية لتقدير الحسابات القومية للسنوات التالية . وقد أفاد اعداد هذه الحسابات فى التعرف على البيانات المتاحة ومدى ملاءمتها لمفاهيم الحسابات القومية والتعرف على جوانب النقص أو عدم الدقة فى هذه البيانات وكيفية معالجتها ، حيث بذلت جهود كبيرة لمعالجة جوانب النقص فيها كالجهود التى بذلتها وحدة الشركات ومؤسسات الأعمال من أجل تركيب حسابات الانتاج والتخصيص ورأس المال فى القطاعين المنظم وغير المنظم . واستعين بهذه الحسابات فى اعداد الحسابات القومية للسنوات التالية بدرجة سهلت من عملية اعدادها فى فترة قصيرة . (٩)

ولاشك أن التطور الأهم في اتجاه استخدام الحسابات القومية كأدوات تخطيطية هو مصفوفة الحساب الاجتماعي" التي نوليها أهميتها في هذه الدراسة خاصة أن هذا الأسلوب قد عرف في مصر في العقد السابع حين تضافرت الهيئات العلمية مع الأجهزة التنفيذية لافراز مصفوفتين احدهما سنة ١٩٧٦ والاخرى عام ١٩٧٩ ، ثم توالى اعداد المصفوفات بعد ذلك .

١٠٤. مصفوفة الحساب الاجتماعي لعام ١٩٧٦ .

تعد مصفوفة الحساب الاجتماعي The Social Accounting Matrix باستخدام نموذج التوازن العام، فالمصفوفة لا تعدو أن تكون جدولاً للتوازن العام . وفي عام ١٩٧٦ قام مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة بالتعاون مع بعض الخبراء من " معهد مستشوتن للتكنولوجيا " المعروف اختصاراً باسم MIT بتشكيل فريق عمل لوضع وتطبيق نموذج لسياسة التوازن العام في مصر . A General Equilibrium Policy Model for Egypt . حيث قام هذا الفريق بوضع ثلاثة نماذج أريد بكل منها التركيز على جانب من جوانب التوازن على ما سيرد تفصيله وذلك بهدف تحليل الطلب الكلي ودراسة الآثار الكلية وبعض الآثار الجزئية للانفاق وسياسة التجارة الخارجية والسياسة الضريبية والدعم من جانب تأثير كل ذلك في الأسعار وعوائد عوامل الانتاج وتوزيع الدخل . (١٠٠)

وبرجع التركيز على نماذج التوازن العام تحقيقاً لهذه الأغراض الى ما عرف عن الاقتصاد المصري — خاصة في فترة السبعينات محل الدراسة — من أنه يتسم باضطراب هيكل أثمان السلع وعوامل الانتاج الناشئة عن قصور السوق Market Imperfections وتدخلات الحكومة من خلال السياسة الضريبية والدعم والتنظيم المباشر مما يشكل عقبات أساسية في سبيل الاستخدام الكفء للموارد، على الرغم من أن التدخل الحكومي قد يصحح بعض الاضطرابات ويحقق بعض الأهداف التوزيعية .

ونظرا لأن هذه الدراسة هي المحاولة الأولى لبناء نماذج التوازن العام في مصر على أساس رياضي وما تمخضت عنه من تصنيف قاعدة هامة للبيانات في صورة مصفوفة الحساب الاجتماعي، نظرا لذلك فإننا نولي هذه المحاولة ما تستحقه من اهتمام ونفرد لها قدرا كافيا في هذه الدراسة.

ويتعلق النموذج الأول للتوازن العام GEM-1 بتحديد مجموعة متنسقة من الأسعار والنواتج والدخول ويستهدف تحديد مستويات الناتج القطاعي والأسعار النسبية لمنتج كل قطاع والقيمة المضافة ودخل عوامل الإنتاج فضلا عن توزيع الدخل بين المجموعات الحضرية والريفية للسكان وبين فئات الدخل الطبقي الثلاث - أي الفئة الغنية والمتوسطة والقصيرة - داخل كل مجموعة من هذه المجموعات بالإضافة الى تحديد حجم الاستهلاك والواردات وعائدات الحكومة وذلك بالاعتماد على بعض المتغيرات الأخرى المحددة من خارج النموذج . ونظرة بسيطة الى بيان المتغيرات الخارجة والداخلية تساعد في تقدير الحدود التي يعمل النموذج من خلالها . ويعتبر الحساب المفصل نسبيا عن الضرائب والدعم والنشاط التجاري والحكومي والعلاقة الواضحة بين نفقات الإنتاج والأسعار من المعالم المميزة لهذا النموذج الذي ينبع الى حد ما من الحساب الممثل في مصفوفة الحساب الاجتماعي ويتسق الى حد كبير مع المتطابقات في هذه المصفوفة .

ولا يعدو النموذج الثاني GEM-2 أن يكون توسيعا بسيطا للنموذج الأول GEM-1 في أن الطلب على الموارد الاقتصادية المختلفة يحسب من خلال النموذج حتى يمكن مقارنة النتائج بالموارد المتاحة كأسس للحكم على امكانية الحل . ويحسب الطلب على الموارد المختلفة في القطاعات الانتاجية بقسمة الايرادات الكلية لكل مورد على معدل الايراد . وقد تم ذلك بتحديد الحصص في القيمة المضافة لكل عنصر من عناصر الإنتاج الثلاثة وهي العمل ورأس المال والأرض في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص على حده .

أما النموذج الثالث للتوازن العام GEM-3 فيتعلق بقيود الموارد حيث يحسب الطلب الزائد Excess Demand على عناصر الإنتاج الثلاثة وهي العمل ورأس المال والأرض. (١١)

وتوضح مصفوفة الحساب الاجتماعي باستخدام نماذج التوازن العام ، وبذلك تظهر المصفوفة في صورة جدول مكون من صفوف وأعمدة تضم تدفقات أفرع النشاط الاقتصادي فيما بينها وفيما بينها وبين العالم الخارجي . ويمثل الصف جانب الإيرادات بينما يمثل العمود جانب النفقات ، ومجموع كل صف لابد أن يتساوى مع مجموع العمود المناظر له .

تركيب المصفوفة :

تتكون مصفوفة الحساب الاجتماعي لعام ١٩٧٦ المبين صورتها والتي أعدت باستخدام نموذج التوازن العام المشار اليه من ٤١ سطرًا ، ٤١ عمودًا ، وفي الشمال الشرقي من المصفوفة باللغة العربية والشمال الغربي باللغة الانجليزية ، يقع الجزء الأول من المصفوفة وهو جدول المدخلات والمخرجات ويتكون من ١٢ أثنى عشر قطاعا هي:

١- السلع الغذائية الأساسية .

٢- السلع الغذائية غير الأساسية .

٣- القطن .

٤- السلع الزراعية الاخرى .

٥- الصناعات الغذائية .

٦- صناعة الغزل والنسيج .

٧- الصناعات الاخرى .

٨- التشييد .

٩- البترول الخام ومنتجاته .

١٠- النقل والمواصلات .

١١- الاسكان .

١٢- الخدمات الاخرى .

أما بنود الطلب النهائي فتشمل الاستهلاك العائلي في الأعمدة من ١٥-٢١ حيث قسم الأفراد الى ست طبقات من المستهلكين ثلاث في الريف وثلاث في الحضر بنسبة ما يحصل عليه المستهلكون من الدخل أي ٦٠٪ من السكان ذوي الدخل المنخفض ، ٣٠٪ من السكان ذوي الدخل المتوسط ، ١٠٪ لذوي الدخل الأعلى . ويقصد بالمستهلكين في الريف السكان الزراعيون أي ذوي الدخل من

الزراعة • ويتميز الاستهلاك الحكومي بحسب تقسيم الحكومة الى ثلاث قطاعات رئيسية هي القطاع العام، والادارة الحكومية ، وقطاع التجارة الحكومي في الأعمدة ٢٢، ٢٣، ٢٤ • وتميز قطاع مستقل للتجارة يرجع الى أهمية نشاط هيئة السلع التموينية في توفير الضرورات الاستهلاكية في المجمعات التعاونية حيث يستوعب هذا النشاط الجزء الأهم من الدعم •

وتتضمن الأعمدة ٢٥، ٢٦، ٢٧ البند الثاني من الطلب النهائي وهو الصادرات، وهي عبارة عن عمود لفروق أسعار صادرات القطاعات ١، ٢، ٣، ٩، وعمود لصادرات القطاعات الانتاجية المختلفة ، وعمود الاجمالي قيمة الصادرات • وقد عولمت تحويلات المصريين المقيمين بالخارج كصادرات سكانيسية ويتضمنها العمود ٢٦ •

وتمثل الأعمدة من ٢٨-٣٣ الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة والتحويلات الحكومية • وهناك أربعة أسطر مقابلة لهذه الأعمدة ، والعمود ٣٣ هو الانتاج الاجمالي للقطاعات المعنية •

أما الأسطر بعد جدول التداخل الصناعي فيشمل السطر ١٢ الذي يمثل المدخلات الكلية فسي القطاعات الاثنى عشر • ويمثل السطر ١٤ القيمة المضافة الكلية من القطاعات المذكورة وهي مفصلة بحسب فئات الدخل في الأسطر من ١٥-٢٠ وبحسب كل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي في السطرين ٢١، ٢٢ • وبذلك فان السطر ٢١ يمثل الدخل الاجمالي للقطاع العائلي كقيمة مضافة لهذا القطاع التي تشمل القيمة المضافة في القطاع الخاص والأجور المحققة في القطاع الحكومي، كما يمثل السطر ٢٢ فائض مشروعات القطاع العام • أما السطر من ١٥-٢٠ فيمثل دخل الفئات الست المذكورة وهي مقابلة للأعمدة من ١٥-٢٠ التي تمثل استهلاك هذه الفئات •

ويمثل السطران ٢٣، ٢٤ مقابل العمودين ٢٣، ٢٤ والسطر ٢٣ هو إيرادات قطاعات الادارة الحكومية من الرسوم الجمركية على الواردات • أما السطر ٢٤ فيمثل إيرادات قطاع التجارة الحكومي من بيع الواردات الوسيطة الى القطاعات الانتاجية والمبيعات المباشرة الى القطاع العائلي ، كما يشمل السطر المبيعات الى الخارج • ويجب أن يتوازن السطر ٢٣ والعمود ٢٣ ، كما يجب أن يتوازن أيضا السطر ٢٤ والعمود ٢٤ •

ويتضمن السطر ٢٥ واردات القطاع العام ، والواردات المقابلة للأعمدة من ١-١٢ تمثل الواردات الوسيطة للقطاعات الاثنى عشر التي عولمت كواردات غير منافسة ، ثم الواردات الى القطاع العائلي فسي

الأعمدة من ١٥-٢١ المقابلة لهذا السطر • ويشمل السطر ٢٦ الواردات الأخرى وهي تتضمن الواردات المقابلة للأعمدة من ١-١٢ أى الواردات الوسيطة ثم الواردات المقابلة للأعمدة من ١٥-٢٠ أى الواردات المباشرة إلى القطاع العائلى • ويمثل السطر ٢٧ الواردات الكلية •

وتمثل السطور من ٢٨-٣٢ أنماطا من إيرادات الحكومة فيتضمن السطر ٢٨ الرسوم الجمركية التى تدفعها القطاعات الانتاجية وفئات الدخل الستة المذكورة ، ويتضمن السطر ٢٩ الضرائب غير المباشرة التى تدفعها المشروعات الانتاجية وفئات الدخل الست ، ويتضمن السطر ٣٠ الدعم الذى يذهب اما الى القطاعات الانتاجية أو الى الأفراد • ويمثل السطر ٣١ التحويلات الى الحكومة أى المساهمة الصافية من الأفراد فى نظام التأمين الاجتماعى وأرصدة المعاشات، كما يمثل السطر ٣٢ الضرائب المباشرة التى تدفعها القطاعات الانتاجية والأفراد •

ويتضمن السطر ٣٤ المدخرات الخاصة التى تظهر تحت الأعمدة من ١٥ الى ٢١ ، وتظهر كبند توازن بين دخل الأفراد وانفاقهم • وكذلك يجب أن يتوازن مجموع الأسطر من ١٥-٢٠ الذى يمثل دخل الفئات الست المذكورة مع مجموع الأعمدة من ١٥-٢٠ الذى يمثل انفاقها ، وبند التوازن هو المدخرات الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة أى السطر ٣٤ •

ويمثل السطر ٣٥ مدخرات الحكومة والقطاع العام أى الفائض فى كل منهما • ويتضمن السطر ٣٦ العجز الذى تحققه الادارة الحكومية أى بند التوازن بين إيرادات الحكومة ومصروفاتها • ويوضح السطر ٣٧ عجز التجارة الحكومية أى بند التوازن بين مبيعاتها ومشترياتها ، كما يوضح السطر ٣٨ المدخرات أى بند التوازن بين الواردات والصادرات (سطر ٢٧ وعمود ٢٧) ويمثل السطر ٤٠ المدخرات الكلية التى تتوازن مع العمود ٤٠ الخاص بالاستثمار الكلى •

وأخيرا يتضمن السطر ٤١ الانتاج الكلى ويشمل مجموع كل من الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائى - للأفراد والحكومة - والصادرات والاستثمار وفائض المدخرات، والسطر ٤١ هو المقابل للعمود ٤١ للانتاج الكلى الذى يشمل مجموع كل من اجمالى المدخلات والقيمة المضافة والواردات والمدخرات • ومجموع السطر ٤١ هو ذاته مجموع العمود ٤١ وهو الانتاج الكلى •

جدول المستخدم / المنتج :
The Input-Output Table

يقع جدول المستخدم / المنتج فى الجانب الشمالى الشرقى من الصيغة العربية لمصفوفة الحساب الاجتماعى SAM لعام ١٩٧٦ ، ويتكون من ١٢×١٢ قطاعا . وقد أقيم على أساس من جدول اللامدخلات والمخرجات لعام ٧٠-١٩٧١ الذى أعدته وزارة التخطيط وأسس على طريقة السطور وليس الأعمدة وهى الطريقة التى تعتمد على البيانات المتاحة من تقديرات الموازين السلعية للإنتاج العيى . ويعبر الميزان الساعى عن التساوى بين الاتاحة والاستخدام لكل سلعة على النحو التالى :

$$\text{الاتاحة} = \text{النتاج المحلى} + \text{الواردات} + \text{رصيد الفترات السابقة} .$$

$$\text{الاستخدام} = \text{الاستهلاك الوسيط} + \text{الاستهلاك النهائى} + \text{الاستثمار} + \text{المصادر} + \text{التغير فى المخزون} .$$

ويحتوى جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٧١/٧٠ على ٢٧×٢٧ قطاعا تم تجميعها فى ١٢ قطاعا ، وقد اقتضى ذلك تفصيل بعض القطاعات وتجميع الأخرى لى تلائم التوصيف القطاعى الجديد وذلك بمراعاة ما جد من أنماط الأنشطة الإنتاجية بعد عام ١٩٧١/٧٠ مثل مجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم وإعادة فتح قناة السويس .

وقد تم تحويل قيم التدفقات فى جدول ١٩٧١/٧٠ الى أسعار سنة ١٩٧٦ باستخدام الأرقام القياسية للإنتاج وذلك بضرب السطور فى الرقم القياسى للأسعار وضرب الأعمدة فى الرقم القياسى للكميات مع فحص اتساق النتائج . وقد حسب الرقم القياسى للأسعار على النحو التالى

$$\frac{\sum \frac{P(76)}{P(70/71)} P(70/71) \cdot q(70/71)}{\sum P(70/71) \cdot q(70/71)} \times 100$$

كما حسب الرقم القياسى للكمية على النحو التالى

$$\frac{q(76)}{q(70/71)} \times 100$$

ثم أجريت عملية ضرب الأسطر فى الأرقام القياسية للأسعار طبقا لما يلى :

$$\begin{array}{ccccccc}
 x_{11}^{p_1} & x_{12}^{p_1} & \cdot & \cdot & \cdot & x_{1,12}^{p_1} & \\
 x_{21}^{p_2} & x_{22}^{p_2} & \cdot & \cdot & \cdot & x_{2,12}^{p_2} & \\
 \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\
 x_{12,1}^{p_{12}} & x_{12,2}^{p_{12}} & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & x_{12,12}^{p_{12}}
 \end{array}$$

كما ضربت الأعمدة في الأرقام القياسية للكميات:

$$\begin{array}{ccccccc}
 (x_{11}^{p_1}) q_1 & (x_{12}^{p_1}) q_2 & \cdot & \cdot & \cdot & (x_{1,12}^{p_1}) q_{12} & \\
 (x_{21}^{p_2}) q_1 & (x_{22}^{p_2}) q_2 & \cdot & \cdot & \cdot & (x_{2,12}^{p_{12}}) q_{12} & \\
 \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\
 (x_{12,1}^{p_{12}}) q_1 & (x_{12,2}^{p_{12}}) q_2 & \cdot & \cdot & \cdot & (x_{12,12}^{p_{12}}) q_{12} &
 \end{array}$$

ومن الضروري في هذه الطريقة أن يحسب الطلب الوسيط ID لسنة ١٩٧٦ بفحص مجموع الأسطر بعد تصحيحات الثمن، كما يجب أن تحسب المدخلات الكلية TI لفحص مجموع الأعمدة.

وقد تم حساب الطلب الوسيط ID بطرح الطلب النهائي FD من الانتاج الكلي لذلك

$$ID_i = q_i - FD_i$$

القطاع على النحو التالي :

كما حسبت المدخلات الكلية بطرح القيمة المضافة VA من الانتاج الكلي:

$$TI_i = q_i - VA_i$$

تحليل الحساسية : Sensitivity Analysis

وقد استخدم أسلوب تحليل الحساسية لهذا النموذج لاختبار مجموعة من السياسات الاقتصادية، وذلك باجراء تغيير في بعض المتغيرات الأساسية شملت التغير في سياسة الدعم، وسياسة ضريبة الأطنان، وسياسة هجرة العمال وتحويلات المصريين غير المقيمين والرسوم الجمركية على الواردات، ثم فحص أثر هذه المتغيرات على النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل وأنماط الاستهلاك ومستوى الأسعار وذلك بدءاً من وضع التوازن العام ١٩٧٦ المحسوب طبقاً للنموذج ذاته.

ولن نتناول هنا بطبيعة الحال كافة السياسات التي شملها تحليل الحساسية ولكن نسوق بعضها

على سبيل المثال كسياسة الدعم وسياسة الرسوم الجمركية والأسعار لما لهما من أهمية خاصة. (١٢٠)

سياسة الدعم :

تناول تحليل الحساسية اختبار ثلاث سياسات جديدة للدعم هي :

١- تحريك دعم الانتاج من القطاعين الذين يتسلمان الحصة الأكبر وهما أساسا الصناعات الغذائية وصناعات النسيج.

٢- تخفيض كل من الدعم المباشر للانتاج ودعم الاستهلاك بنسبة ٥٠٪.

٣- تخفيض الدعم مع زيادة الأجور.

ولقد جاءت النتائج مشيرة الى أن لتخفيض الدعم آثارا انكماشية على الاقتصاد القومي، فقد انخفضت النواتج القطاعية بنسب مئوية مختلفة تبدأ من ٣٪ في بعض القطاعات الى ٧٪ في قطاع السلع الغذائية الى ٨٪ في الصناعات الغذائية الى ٩٪ في النقل والمواصلات الى ١١٫٦٪ في صناعة الغزل والنسيج الى ١٤٪ في الاسكان . وتنعكس التغيرات النسبية هذه مرونة الطلب المختلفة والحصة النسبية من الدعم في النواتج الاجمالية القطاعية.

وتأخذ النتائج اتجاهها مغايرا الى حد ما في حالة استبعاد الدعم من الصناعات الغذائية وصناعة النسيج فقط التي ارتفعت أسعارها بمعدلات عالية (حوالى ٨٪) الأمر الذي يؤدي الى تخصيص حصة أكبر من انفاق السكان على السلع التي تنتجها هذه القطاعات وبالتالي تخفيض الطلب على منتجات القطاعات الاخرى وتخفيض أسعارها بالتالي . وفي الحالتين أي حالة تخفيض الدعم وتحريكه انخفض الدخل القومي الاجمالي بنسبة ٤٪ كما انخفض الدخل المتاح للسكان وان كانت الطبقات ذات الدخل الأدنى تعاني من ذلك أكثر مما تعاني الطبقات ذات الدخل الأعلى في المناطق الحضرية ، ولكن ينعكس هذا الاتجاه في المناطق الريفية كما تختلف معدلات انخفاض الاستهلاك من قطاع الى آخر تبعا لمرونة الطلب . ومن نتائج تخفيض الدعم أيضا زيادة مدخرات الحكومة بنسبة ٢٠٪ وزيادة الصادرات بنسبة طفيفة والواردات بنسبة كبيرة ، وكذلك زيادة عائد المشروعات العامة وتخفيض عجز قطاع التجارة الحكومي.

وعن سياسة تخفيض الدعم مع زيادة الأجور بمقدار ١٥٪ في كل من القطاع العام والقطاع الخاص فقد كانت نتيجتها زيادة مدخرات الحكومة بمقدار ٢٨٪ وتحسن ميزان المدفوعات بمقدار ١٣٪، إلا أن الأثر الانكماشى لتخفيض الدعم لم يتغير اتجاهه، وينخفض الناتج بنسب متباينة في القطاعات المختلفة كما تزيد الأسعار بسبب كل من أثر زيادة الأجور وتخفيض الدعم. كذلك ينكمش الطلب في أسواق عوامل الإنتاج وتنخفض الأجور والربح وفائدة رأس المال في الزراعة ومكافأة رأس المال في كل القطاعات الأخرى التي يمثل رأس المال قيما فيها.

أما إعادة توزيع الدخل فقد كان في غير صالح فئات الدخل في الريف حيث انخفض دخلها بينما زاد الدخل الاجمالى والمناخ للمجموعات الحضرية. كذلك ارتفعت الأرقام القياسية لنفقات المعيشة بمعدلات مختلفة بالنسبة لمجموعات الدخل المختلفة مؤدية بذلك الى تغيرات متباينة في الدخل الحقيقي المتبلج وفي الاستهلاك، مما يدل على أن كل الفئات ستعاني من انخفاض في الدخل وان كان الدخل الريفى قد انخفض بمعدلات أعلى اذ يبلغ ١١٪ بالمقارنة بنسبة ٣٪ انخفاضا في دخل المجموعات الحضرية.

ونستخلص من ذلك أن الأجور المرتفعة غير قادرة على تغيير الاتجاه الانكماش على النشاط الاقتصادى وغير قادرة أيضا على تعويض التخفيض في الاستهلاك الناشئ عن تخفيض الدعم. وهذـه النتائج تعزز الحجة القائلة بأن نظام الدعم عامل محدد على كل من المستوى الكلى للنشاط الاقتصادى وتوزيع الدخل والاستهلاك.

سياسة الرسوم الجمركية والأسعار:

تشير نتائج اختبار هذه السياسة الى تأثير سياسة تخفيض الرسوم الجمركية في إعادة توزيع الدخل بين الحكومة والسكان، اذ تنخفض مدخرات الحكومة بمقدار ٣٦٪ وترتفع مدخرات الأفراد بنفس النسبة ويتفاقم عجز تجارة الحكومة وعجز الموازنة وعجز التجارة الخارجية كنتيجة لزيادة الواردات بنسبة أكبر من الصادرات.

وقد أثرت هذه السياسة أيضا في مستوى كل من الدخل القومى وتوزيعه، فقد زاد ناتج أغلب القطاعات الانتاجية كما زاد الناتج القومى الاجمالى GNP بنسبة ٣٪، أما أسعار نواتج القطاعات المختلفة فقد انخفضت كنتيجة مباشرة لتخفيض الرسوم الجمركية الأمر الذى يزداد معه الدخل الحقيقى المتاح لكل المجموعات بمقدار ٣-٦٪ (GEM II)

ومع زيادة الطلب الكلى زاد الطلب على عوامل الانتاج النادرة مما أدى الى ارتفاع أسعارها ، اذ ارتفعت الأجور والربح فى الزراعة وازدادت الفائدة على رأس المال بحدّة مما أدى بدوره الى ارتفاع أثمان بعض المنتجات (GEM III) وبصفة خاصة المنتجات الزراعية وأدى مرة أخرى الى زيادة فعاليتها العامل الانكماشى ، لذلك فان الدخل الحقيقى المتاح للمجموعات الحضرية قد انخفض بينما ارتفع ذلك الخاص بالمناطق الريفية عاليا بمقدار الربع .

ومما يتصل بهذه السياسة سياسة تخفيض العملة أى زيادة ثمن النقد الأجنبى بالعملة المحلية والتي كان من نتيجتها زيادة أسعار الواردات بنسبة ٠.٤٪ ومن المعلوم أن تخفيض العملة يحسّن ميزان التجارة ويحفز مستوى النشاط الداخلى عن طريق رفع أسعار سلع التجارة الخارجية بالنسبة للسلع المحلية ، كما يؤدى بصفة عامة الى ازدياد حجم الانتاج وارتفاع مستوى الأسعار ، وان كانت نتائج تحليل الحساسية قد أظهرت أن زيادة أسعار الواردات قد أدت - مع زيادة الأسعار المحلية - الى تقلص حجم الانتاج وتوزيع غير ملائم للدخل .

ويبدو هذا الأثر فى انخفاض نواتج كل القطاعات الانتاجية ، فلم يقتصر هذا الأثر على القطاعات الخاصة بالخاصة بالتجارة الخارجية بل امتد الى القطاعات التى تنتج للسوق المحلى وهى أساسا الاسكان والنقل والتجارة . أما الناتج القومى الاجمالى GNP فقد انخفض بمقدار ٠.٩٥٪ ، وارتفعت أسعار النواتج بصفة عامة ولكن بمعدلات أعلى فى الصناعات الغذائية والقطاعات الصناعية الأخرى . وعلى الرغم من تقلص الناتج القومى فقد زادت الواردات بنسبة ٠.٢٦٪ وقد انخفض الدخل المتاح الحقيقى لكل جماعات الدخل ، وان كان دخل المجموعات الفقيرة الحضرية قد انخفض بمعدلات أعلى من معدلات انخفاض دخل المجموعات الغنية والمتوسطة ، وينعكس هذا الاتجاه فى المناطق الريفية مع أن معدلات الانخفاض هى بصفة عامة أعلى من تلك الخاصة بالمناطق الحضرية .

تقييم النموذج والمصفوفة

لقد أعدت نماذج التوازن العام لاختبار تأثير مجموعة من السياسات الاقتصادية على المتغيرات التى تتحدد من داخل النموذج كمنتجات القطاعات المختلفة والاستهلاك الخاص ودخول السكان بحسب فئات الدخل الست المذكورة واورادات القطاعات الحكومية الثلاثة وانفاقها والصادرات والواردات والمدخرات الخاصة والعامة والاستثمار ، هذا فضلا عن حساب ثمن لمنتج كل قطاع من القطاعات

ولاشك أن الاسهام الأعظم لهذا النموذج هو تقديم مصفوفة الحساب الاجتماعي كأداة تخطيطية بالغة الأهمية يمكن الاستعانة بالبيانات التوازنية الواردة بها وما يمكن استخراجه منها من معاملات فنية ومعاملات أخرى وفي ضوء معدلات النمو المستهدفة يمكن من خلال ذلك التعرف على القيم المخططة للعديد من المتغيرات الواردة في المصفوفة في المدى الزمني المتوسط على أقل تقدير . ويمكن استخدام هذه المصفوفة كأداة تخطيطية أيضا بتحويل نموذج اعدادها الى نموذج أمثلية وحساب القيم التوازنية للاقتصاد القومي في المستقبل ، وان كان ذلك يحتاج الى جهد فني كبير لأن النموذج بطبيعته نموذج ساكن يحدد وضع التوازن في سنة واحدة هي عام ١٩٧٦ .

ورغم ما لهذا النموذج من اسهامات أشرنا الى بعضها ، ترد عليه مجموعة من التحفظات منها تقسيم الحكومة الى ثلاث قطاعات هي القطاع العام وقطاع الادارة الحكومية وقطاع التجارة الحكومي، وأساس هذا التقسيم أن القطاع العام قطاع انتاجي وقطاع التجارة الحكومي الممثل أساسا في هيئة السلع التموينية يضطلع بالتجارة في سلع الاستهلاك الأساسية التي تحصل على الجانب الأكبر من الدعم ولكن علاقات النموذج لا تكشف عن مبرر قوى لمثل هذا التقسيم الذي لا تبدو أهميته الا في جانبين تحديد ايرادات ونفقات هذه القطاعات الثلاثة المحددة بنسب مئوية ثابتة ، وبذلك يفقد التقسيم مبرره اذ يغدو ممكنا — لو عولمت الحكومة كقطاع واحد — تقسيم ايراداتها ونفقاتها بين أفرعها بهذه النسب المئوية الثابتة . ولو كانت هذه القيم تتحدد من داخل النموذج طبقا لعلاقات الدخل والانتاج والمتغيرات الاخرى لكان للتقسيم مبرر .

وبتفحص قائمة المتغيرات الخارجة في هذا النموذج يتضح أن النموذج قد اعتمد في حساب متغيراته الداخلة على بعض المتغيرات ذات الأهمية للاقتصاد المصري كالاقتصاد تام مما كان يتعين معه معاملتها كمتغيرات داخلية ، ولكن المستفاد من ذلك بل مما وردت الاشارة اليه صراحة في مقدمة النموذج أن اعتبارات التنمية لم تكن موضع اهتمام في تركيب النموذج الذي قيل في مقدمته أن نماذج التوازن العام ليست مناسبة تماما لاختبار تأثير البدائل المختلفة لتخصيص الموارد وسياسات الاستثمار .

ولاشك أن اهمال الجانب التنموي في النموذج يعتبر من أوجه النقص فيه ، فباعتبار أن النموذج يحدد وضع توازنيا كنقطة بدء لاختبار مجموعة من السياسات ، كان بالامكان جعل سياسات التنمية الاقتصادية أهم السياسات التي يختبرها النموذج عن طريق ربط الناتج القطاعي والقومي ببعض المتغيرات الخاضعة لهذه السياسات وعن طريق افساح المجال أمام الاستثمار القطاعي ليلعب

دورا فى النموذج كمتغير داخل ، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات على مستوى القطاع ، اذ من غير الملائم معاملة هذين المتغيرين بوصفهما متغيرين خارجين فى نموذج — مهما قيل فى مدى ملاءمته لأغراض التنمية وتخصيص الموارد— اعد لبلد نام تمثل قضية التنمية الاقتصادية والمحاولة المستمرة لتحقيق أكفاً تخصيصى للموارد ، تمثل هذه وتلك حجر الزاوية فى كل السياسات الاقتصادية المقترحة .

وجعل القيمة المضافة متغيراً خارجاً لا يتفق حتى مع ما أشارت مقدمة النموذج الى أنه أكثر ملاءمة لطبيعته فى تحديد عوائد عوامل الانتاج ، وذلك لما للقيمة المضافة من أهمية فى علاقات تكوين الدخل العائلى ، والدخل الحكومى ، كما أن اعتبار جميع الواردات غير منافسة أمراً ليس مجافياً للواقع ، فحسب ، بل يتجاهل قاعدة عريضة من المنتجات المصرية خاصة من قطاع الصناعة تشكل البلبس و واردات المماثلة منافسة خطيرة لها ، ويمكن أن نسوق مثلاً لذلك من صناعة النسيج والصناعات الغذائية — والجانب الأكبر من الصناعات الاستهلاكية . وقد يكون نقى البيانات سبباً فى معاملة جميع الواردات كواردات غير منافسة ، ولكن هذا التبرير لم يرد فى النموذج ، وحتى مع افتراض وجوده فإن هذا لم يكن يمنع من محاولة تمييز الواردات الى واردات منافسة و واردات غير منافسة طبقاً للأسس التى تتفق مع ما هو متوافر من بيانات ، وحتى يكون ذلك — كحد أدنى — مؤشراً لتطوير البيانات فى هذا الاتجاه .

واعتبار أسعار الموارد أسعاراً ظللية Shadow Prices غير صحيح ، لأن الأسعار الظللية للموارد لا تتحدد الا من خلال نموذج أمثلية يحدد التخصيص الأمثل لهذه الموارد والأسعار الظللية لها ، حقيقة أن الأسعار الظللية تتحدد للموارد فى وضع التوازن العام ، ولكن ليس فى وضع التوازن العام على إطلاقه بل فى وضع التوازن العام الذى تحقق أكفاً تخصيصى للموارد .

وبعبارة رياضية فانه اذا كان التوازن العام شرطاً ضرورياً Necessary لحساب الأسعار الظللية فانه شرط غير كاف لحسابها ولا بد من اضافة شرط آخر هو تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الذى يعتبر شرطاً كافياً Sufficient Condition لأنه يحتوى ضمناً على الشرط الضرورى من خلال التلازم التام بين التخصيص الأمثل ووضع التوازن العام .

وثمة مشكلة أساسية فى حساب بعض المتغيرات الخارجة فى النموذج نذكر منها على سبيل المثالال تحديد مستوى الكفاف لاستهلاك كل فئة من فئات الدخل من كل قطاع انتاجى ، فضلاً عن أن العرض الخاص ببيان كيفية تحديد قيم المتغيرات الخارجة والمعلومات لم يتضمن شيئاً عن هذا المتغير ، فان تحديده ليس أمراً سهلاً ولا بد أن يستند الى أسس واضحة ولا يكون محض تحكم أو افتراض لأنه أحـدد المتغيرات التى تحدد استهلاك كل فئة من فئات الدخل ، وهذا الأخير هو من المتغيرات الداخلة

ذات الأهمية فى العديد من علاقات النموذج . وبالمثل فان الانفاق الحدى لكل فئة داخل من انتاج كل قطاع لم يرد شىء عن كيفية حسابها ولها ذات الأهمية فى تحديد حجم الاستهلاك لكل فئة من فئات الدخل ولا يتسع المجال لكى نمضى فى مناقشة تفصيلية حول كيفية حساب المتغيرات الخارجة والمعلومات . ولكن من يرجع الى النموذج فى هذا الشأن سيلمس بعض مواطن الغموض والتناقض وعدم الاتساق ، وما سقناه لم يعد أن يكون أمثلة لذلك .

ومما يستلفت النظر اعتبار متحصلات نظام التأمين الاجتماعى جزءا من ايرادات القطاع الحكومى . الأول ، لأن هذه المتحصلات ليست ايرادات نهائية بل يعاد دفعها للطبقات العاملة فى صورة تأمين ضد البطالة والاصابات والوفاة وفى صورة معاشات للشيخوخة والعجز ، وذلك مالم تكن هذه المبالغ داخلة فى حساب حجم الأجور وهو أمر لا يتضح من النموذج مما يبقى معه التساؤل قائما حول كيفية اعتبار متحصلات نظام التأمين الاجتماعى ايرادات نهائية .

ولا تقلل هذه الملاحظات من أهمية هذا النموذج ، ومن ضخامة الجهد الذى بذل فى اعداده وتجهيز البيانات اللازمة له ، وهو محاولة أولى فى مصر لصياغة نماذج أكثر شمولاً للتوازن العام من مجرد جدول المدخلات والمخرجات ، وهو أساس جيد لاختبار السياسات الاقتصادية المقترحة خاصة ما تعلق بأثر هذه السياسات على مستوى الأسعار ، اذ يعتبر وجود الأسعار كمتغير أساسى يتأثر بأى سياسة مقترحة ، يعتبر ذلك مساهمة أساسية للنموذج . وقد سبق أن أشرنا الى أن هذا النموذج يمكن تطويره فى اتجاه استخدامه كأداة تخطيطية على درجة عالية من الكفاءة والتفصيل خاصة مع تحويله الى نموذج أمثلية وهو أمر سهل وميسور .

٢٠٤ مصفوفة الحساب الاجتماعي لعام ١٩٧٩

كانت مصفوفة الحساب الاجتماعي لعام ١٩٧٩ هى المحاولة الثانية لصياغة مصفوفة من هذا النوع قام بها فريق من الباحثين بمركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة بالتعاون مع وزارة التخطيط، ومن ثم فقد جاءت هذه المحاولة الثانية أكثر شمولاً وتفصيلاً حيث تتكون من ٩٨×٩٨ صفا وعموداً تمثل مجموعة من الحسابات الاجمالية على النحو التالى :

١- حساب عوامل الانتاج:

ويعبر عن عوائد عناصر الانتاج الثلاثة العمل ورأس المال والأرض التى يحصل عليها أرباب هذه العوامل ويظهر ذلك فى الصفوف ، والخدمات التى يقدمها أصحاب هذه العناصر وتظهر فى الأعمدة . وعلى الرغم من ضخامة هذه المصفوفة وتفصيلاتها فلا زالت تعامل عنصر العمل كعنصر متجانس واحد دون تمييز بحسب المهن المختلفة ، ودون تمييز بين العمل بأجر وبين المشتغل لحسابه .

٢- حساب القطاعات التنظيمية:

ويشمل هذا الحساب ستة قطاعات بنقسيم مفصل يسمح ببيان نمط توزيع الدخل .

أ - القطاع العائلى فى كل من الحضر والريف .

ب - القطاع الخاص ، ويقصد به القطاع الخاص المنظم أى الشركات الخاصة الخاضعة لقانون الشركات .

ج - القطاع العام باستثناء الهيئة العامة للبترول

د - قطاع البترول ، وقد فصلت الهيئة العامة للبترول عن القطاع العام باعتبارها شريكة مع الطرف الأجنبى فى النشاط الخاص باستكشاف واستخراج البترول لبيان صافى عائد البترول الذى تحصل عليه مصر .

هـ - القطاع الحكومى ، ويشمل قطاع التجارة الحكومية الذى يضطلع بالتجار فى بعض السلع المحلية أو المستوردة ببيعها بأقل من أسعار السوق بالنسبة للسلع التى تحصل على الدعم أو لتحقيق أرباح، وكل ذلك بغرض تحقيق أهداف اجتماعية كإعادة توزيع الدخل أو تحقيق إيرادات للخزانة العامة . ويشمل القطاع الحكومى

٤- حساب السلع والخدمات :

ويتضمن العرض المتاح من كل سلعة ومصادر هذا العرض سواء من الانتاج المحلى أو من الاستيراد ويمثله العمود فى المصفوفة، والطلب الكلى على السلعة سواء للاستهلاك الوسيط أو النهائى ويبينه الصف ٠ ويعتبر هذا الحساب من مزايا مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام ١٩٧٩ حيث تم التمييز بين الأنشطة الانتاجية والسلع التى تنتجها ، فى مقابل ٩ قطاعات انتاجية يوجد ٥٤ حسابا للسلع ٠ ويسمح هذا التمييز بين القطاعات الانتاجية والسلع بدراسة وتحليل العلاقة بين هيكل تكلفة الانتاج والأسعار فى حالة اختلاف الفن الانتاجى بين نشاطين ينتجان نفس السلعة كما يسمح ببيان قيمة السلعة المنتجة بسعر السوق شاملا هوامش التجارة والنقل والضرائب غير المباشرة كالتعريف الجمركية وكذلك الاعانات السلعية. (١٥)

٥- حساب رأس المال :

ويشمل حساب الادخار والاستثمار حيث يظهر الادخار فى الصف كمصدر لتمويل الاستثمار الذى يظهر فى العمود ٠ ويتضمن هذا الحساب بيانا عن ادخار كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، ويشمل حساب الاستثمار الانفاق على السلع الرأسمالية أى التكوين الرأسمالى سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية ٠

٦- حساب المعاملات مع العالم الخارجى :

ويتضمن الواردات من السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية ، ومصادر السلع والخدمات وعوامل الانتاج والتحويلات الجارية ٠ وقد تم التمييز فى هذا الحساب بين الاستيراد فى ظل موازنة النقد الأجنبى والاستيراد بدون تحويل عمله المحول أساسا من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٠

ولاشك أن مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام ١٩٧٩ صورة أكثر تطورا لهذا النوع من المصفوفات بالمقارنة بمصفوفة عام ١٩٧٦ ، اذ جاءت مصفوفة عام ١٩٧٩ أكثر شمولا وتفصيلا حيث تضم ٩٨ × ٩٨ صفا وعمودا فى مقابل ٤١ × ٤١ صفا وعمودا فى مصفوفة عام ١٩٧٦ كما

استحدثت مصفوفة عام ١٩٧٩ حساب عوامل الانتاج الثلاثة العمل ورأس المال والأرض ، وتقسيم مؤسسات التعامل الى خمسة قطاعات أساسية هي القطاع العائلي - في كل من الحضر والريف - والقطاع العام والقطاع الخاص وقطاع البترول والقطاع الحكومي وهو تقسيم يخدم كثيرا من الأهداف الاقتصادية أهمها بيان نمط توزيع الدخل • ومن الاسهامات الجديدة أيضا في مصفوفة ١٩٧٩ التمييز في علاقات التشابك القطاعي بين القطاع العام والقطاع الخاص واعداد جدول للمستخدم / المنتج لكل من القطاعين العام والخاص على حده • كما استحدثت هذه المصفوفة - على ما سبق بيانه - حساب السلع والخدمات الذي يبرز جانبي العرض والطلب على هذه السلع وما يتيحه ذلك من امكانية تحليل العديد من ظواهر النشاط الاقتصادي خاصة ما تعلق منها بجانب الأسعار •

ولكن يرد على هذه المصفوفة معنى التحفظات الهامة التي لا يتسع المجال هنا الى عرضها كلها - حيث يحتاج ذلك الى دراسة خاصة عن هذه المصفوفة لابرار جميع مناقبها ومثالبها - الأمر الذي نكتفي معه بأن نسوق أمثلة لهذه التحفظات •

ففي حساب عوامل الانتاج لم يخص جانب من هذا الحساب للموارد الطبيعية الاخرى غير الأرض ، ولا شك أن وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية من الظواهر الهامة والفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في بلد نام كمصر ما كان يقتضى افراد صفوف وأعمدة خاصة لما هو متاح من هذه الموارد في مصر في محاولة لادخال هذه الموارد في التحليل الاقتصادي الشامل - القائم على التوازن - الذي يتيحه نظام مصفوفة الحسابات الاجتماعية •

وبالنسبة لحساب التشابك القطاعي نلاحظ اختصار عدد القطاعات الانتاجية الى تسعة قطاعات فقط ، وكنا نأمل زيادة عدد القطاعات بما يتناسب مع حجم المصفوفة الأكبر بكثير من حجم مصفوفة عام ١٩٧٦ التي ضمت ١٢ قطاعا انتاجيا ، وكان الأنسب في مصفوفة عام ١٩٧٩ أخذ القطاعات الواردة في جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٧١ كما هي أي ٢٧ قطاعا ، لأن تركيز القطاعات الانتاجية في تسعة قطاعات فقط يصيب سائر الحسابات القائمة على بيانات هذه المصفوفة بأخطاء التجميع المعروفة ويهمل ابرار قطاعات انتاجية هامة ومتميزة •

ومما يؤخذ على هذه المصفوفة أيضا أنها لا تميز في حساب رأس المال بين الاستثمار المادي الصافي وبين التغير في المخزون ، أي أن الاستثمار الوارد في المصفوفة هو الاستثمار

الاجمالى . كذلك لم يسلم حساب المعاملات مع العالم الخارجى من عيب الحساب القائم على تعدد أسعار الصرف وإهمال سعر الصرف الفعلى أو الحقيقى .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن هذه التحفظات وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره لا يقلل من أهمية مصفوفة عام ١٩٧٩ كإطار هام للبيانات على جانب كبير من الشمول والتفصيل ، وكنسق توازنى للنشاط الاقتصادى يعتبر منطلقا أساسيا لاختيار العديد من السياسات الاقتصادية باستخدام تحليل الحساسية ، وأخيرا كأداة تخطيطية على جانب كبير من الأهمية والملاءمة لاستخدام نماذج التنبؤ والأمثلية على نحو ما سبق بيانه بالنسبة لمصفوفة عام ١٩٧٦ .

٣٠٤ مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٨٧/٨٦

مقدمة :

اعتبارا من عام ١٩٨٣ تبنى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مشروع اعداد مصفوفات الحسابات الاجتماعية اقتناعا منه بضرورة قيام الجهاز بدور أساسى فى توفير قاعدة شاملة ومتكاملة للبيانات الاقتصادية . وقد تم بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى عن عام ١٩٨١/٨٠ على نسق عام ١٩٧٩ شارك فيه عدد كبير من الاقتصاديين والمتخصصين المشاركين فى مصفوفة ١٩٧٩ ، كما قام الجهاز بتركيب مصفوفة أخرى عام ١٩٨٤/٨٣ بالاعتماد على بيانات احصائية فعلية . واستمرارا لهذا الجهد تم بناء وتركيب مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى عن عام ١٩٨٧/٨٦ . (١٦)

ولا يتسع المجال فى هذه الدراسة لعرض هذه المصفوفات جميعا ، وحيث لامناص من الاختيار بينها فان مصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ تكون هى الأولى بالدراسة لأنها الأحدث والأكثر شمولاً وتطوراً .

هيكل مصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ :

استخدم فى اعداد هذه المصفوفة نظام الأمم المتحدة المعدل S.N.A. فى تركيب حسابات الدخل القومى ، وعلى ذلك فالتقسيم الى متعاملين ومعاملات تم وفقا لهذا النظام بتحديدات واضحة

لمفاهيم القطاعات التنظيمية الواردة في هذه المصفوفة ، فالقطاع العام يشمل كلا من وحدات القطاع العام المالي وغير المالي، كما يشمل القطاع الخاص شركات القطاع الخاص المنظم والشركات الاستثمارية . كما يتم تحديد السلع التي تقوم هيئة السلع التموينية بالتعامل فيها حسب نوع السلعة من حيث النشاط المنتج وأوجه استخدامها كاستهلاك نهائي أو استهلاك وسيط . وقد استخدم دليل التصنيف الدولي Broad Economic Classification في توزيع الواردات حسب نوع استخدامها كاستهلاك وسيط أو استهلاك نهائي أو تكوين رأسمالي .

ونقع مصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ في ١١٠ صفا x ١١٠ عمودا وبضع أجزاء رئيسية:

١- عوامل الإنتاج:

تم تصنيف عوامل الإنتاج الى ثلاثة هي :

أ- العمل ، ويتمثل عائدته في الأجور والمرتبات المدفوعة للعاملين والتي تظهر كمتحصلات في الصف المناظر للعمل وكمدفوعات في الأعمدة المناظرة لقطاعات الحكومة والأنشطة الانتاجية والعالم الخارجي .

ب- رأس المال ، ويتمثل عائدته في عوائد حقوق التملك كمتحصلات في الصف المناظر وكمدفوعات في الأعمدة المناظرة للأنشطة الانتاجية والعالم الخارجي .

ج- الأرض ، ويتمثل عائدتها في قيمة الايجارات المدفوعة لما لكيها نتيجة الاستغلال وتظهر هذه القيم كمتحصلات في الصف المناظر وكمدفوعات في الأعمدة المناظرة للأنشطة الانتاجية .

وبذلك يكون مجموع الصفوف الثلاثة لعوامل الإنتاج - باستثناء المعاملات مع العالم الخارجي - فمثلا لقيمة الدخل المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، أما مجموع الأعمدة المناظرة فتمثل توزيع هذه العوائد على القطاعات التنظيمية المختلفة وكذلك العالم الخارجي .

٢- القطاعات التنظيمية:

وتشمل القطاع العائلي، والقطاع الحكومي، وقطاع الأعمال ، ويتوقف التقسيم التفصيلي لكل قطاع من هذه القطاعات على وفرة البيانات من ناحية وطبيعة التركيب

الاجتماعى والتنظيمى من ناحية أخرى ، فيمكن تصنيف القطاع العائلى حسب مهنة رب الاسرة أو حسب فئات الدخل فى كل من الحضر والريف أو حسب أى تقسيمات أخرى تكوّن ضرورة لقياس أثر انعكاس السياسات الاقتصادية على سلوك الأفراد . كما يمكن تقسيم الحكومة وفقا للدور الذى تؤديه داخل المجتمع من حيث كونها سيادية — مركزية أو محلية — أو من حيث نوع الوظيفة التى تؤديها كالتعليم والصحة والنقل والمواصلات الخ .

أما قطاع الأعمال فيمكن تصنيفه بحسب ملكية المشروع الى قطاع عام وقطاع خاص ، أو بحسب طبيعة النشاط الى مشروعات مالية ومشروعات غير مالية أو بحسب هوية المشروع الى مشروعات وطنية أو مشتركة أو أجنبية .

وقد تم الحصول على بيانات هذه القطاعات من مصادرها الأساسية وأهمها الحسابات الختامية للدولة والحسابات الختامية للشركات والهيئات وفقا للتقديرات التى تم بمقتضاها تركيب حسابات الدخل القومى لعام ١٩٨٧/٨٦ . هذا بالإضافة الى بيانات الاستهلاك النهائى العائلى والاستهلاك النهائى الحكومى التى يوفرها جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٧/٨٦ ، وتم توزيع الاستهلاك النهائى العائلى الى حضر وريف بالاسترشاد ببيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٢/٨١ وتوزيع الدخل العائلى بين الحضر والريف بالنسبة بالاسترشاد بنسب التوزيع الواردة فى مصفوفة ١٩٨٤/٨٣ وتوزيع الاستهلاك النهائى الحكومى على القطاعات الفرعية للحكومة وهى التعليم والصحة والتأمين الاجتماعى وبقيّة القطاعات الحكومية كقطاع مكمّل . (١٧)

٣- القطاعات الانتاجية :

وقد تم دمجها فى ١٢×١٢ قطاعا تمثل الاستهلاك الوسيط حيث تمثل الأعمدة هيكل التكلفة ويمثل تقاطع الأعمدة مع صفوف الأنشطة الانتاجية الاستهلاك الوسيط كما يمثل تقاطع صفوف القطاعات الانتاجية مع الأعمدة المناظرة للسلع والخدمات مصفوفة الانتاج للاستهلاك المحلى ومصفوفة الانتاج للتصدير ، ويمثل تقاطع صفوف الأنشطة الانتاجية مع الأعمدة المناظرة للعالم الخارجى قيمة الصادرات الوطنية فى حين تمثل تقاطعات

الأعمدة المناظرة للسلع والخدمات مع الصفوف المناظرة للعالم الخارجى قيمة الواردات.

٤- التكوين الرأسمالى:

وتشمل هذه المجموعة مصادر التكوين الرأسمالى كالأدخار والاقتراض وأوجه استخداماته حسب نوع السلعة الرأسمالية سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة كآلات والمعدات ووسائل النقل وقيمة التعبير فى المخزون وذلك من واقع بيانات الدخل القومى لعام ١٩٨٢/٨٦

٥- السلع والخدمات :

وتشمل هذه المجموعة قيم السلع والخدمات التى تم إنتاجها محليا أو تم استيرادها سواء كانت للإنتاج المحلى أو للتصدير . وتمثل تقاطعات صفوف السلع والخدمات مع الأعمدة المناظرة للقطاعات التنظيمية الاستهلاك النهائى لكل من العائلات والحكومة، ويمثل تقاطع هذه الصفوف مع الأعمدة المناظرة للعالم الخارجى قيمة الصادرات بينما يمثل تقاطع أعمدة السلع والخدمات مع صفوف العالم الخارجى قيمة الواردات.

٦- الضرائب :

وتشمل الضرائب المباشرة التى قامت بدفعها القطاعات التنظيمية الى الحكومة، ويمثلها تقاطع أعمدة القطاعات التنظيمية مع الصف المناظر للحكومة . كما تشمل هذه المجموعة الضرائب غير المباشرة التى يقوم بدفعها قطاع الأعمال ويمثلها تقاطع أعمدة الأنشطة الانتاجية مع الصف المناظر للضرائب غير المباشرة . وتضم مجموعة الضرائب غير المباشرة أيضا الرسوم الجمركية ويمثلها تقاطع أعمدة السلع والخدمات المستوردة مع الصف المناظر لرسوم الواردات كما تضم ضريبة الصادرات ويمثلها تقاطع أعمدة الصادرات مع الصف المناظر لضريبة الصادرات . وأخيرا تشمل هذه المجموعة الاعانات الانتاجية التى تقوم الحكومة بدفعها الى الأنشطة الانتاجية بغرض تدعيم بعض السلع الأساسية أى بهدف تخفيض السعر لأغراض اجتماعية ، أو بغرض تدعيم بعض الصناعات خاصة فى بداية نشأتها لمساعدتها على الاستمرار فى الانتاج ، ويمثلها تقاطع أعمدة الأنشطة الانتاجية مع الصف المناظر للاعانات . ولما كانت هذه

الاعانات تعامل كضرائب سلبية — تدفعها الحكومة بدلا من أن تحصلها — فهي تظهر دائماً في مجموعة الضرائب كقيم سالبة .

٧- العالم الخارجى:

وتضم هذه المجموعة المعاملات المنظورة وغير المنظورة من الواردات والصادرات التى تتم مع دول العالم . وتظهر هذه المجموعة فى صفين وعمودين ، الصف الأول والعمود الأول يمثلان المعاملات الممولة عن طريق البنوك ، ويمثل الصف الثانى والعمود الثانى المعاملات الممولة ذاتيا أى بدون تحويل عملة . والمصادر الرئيسية لبيانات هذه المجموعة هى بيانات البنك المركزى واحصاءات التجارة الخارجية . وقد ادرج هذا القطاع ضمن القطاعات التنظيمية بالمصفوفة وذلك على خلاف ما تم فى مصفوفتى ١٩٨٤/٨٣ . (١٨)

ونظرا لأن مصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ أقيمت على نهج مماثل تقريبا لمصفوفة عام ١٩٧٩ فإن مزايا كل منهما تكاد تكون واحدة ، كما أن ما ورد من تحفظات بشأن مصفوفة عام ١٩٧٩ يصدق أيضا بالنسبة لمصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ خاصة ما تعلق بحساب عوامل الانتاج وقلة عدد القطاعات الانتاجية — ١٢ قطاعا فقط . وتكون حساب رأس المال وحساب المعاملات مع العالم الخارجى . ولكن هذه التحفظات لا تقلل من أهمية هذه المصفوفة وفعاليتها كأداة يمكن استخدامها للأغراض التخطيطية مع التعديل اللازم وللأغراض التحليلية باستخدام تحليل الحساسية الى غير ذلك من الاستخدامات الهامة السابق الإشارة اليها بصدد مصفوفة عام ١٩٧٩ .

٥. النماذج الرياضية للخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ :

تعتبر الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ هي الخطة الوحيدة للتنمية الاقتصادية التي أعدت بناء على نموذج رياضي وحددت قيمها بالتالي على أساس الحساب العلمي لمتغيرات النشاط الاقتصادي التي شملتها الخطة وذلك في ضوء الأهداف التي توختها .

وقبل أن نعرض للنموذج الرياضي الذي قامت عليه هذه الخطة ، نعرض لأهم الأسس التي أعدت الخطة بناء عليها .

١٠٥ أسس اعداد الخطة

- يمكن أن نجمل أهم الأسس التي قامت عليها الخطة فيما يلي :
- ١- ضرورة تحقيق أقصى تنسيق ممكن بين جزئيات الخطة على طول مداها الزمني في ضوء الوضع الحالي للبيانات والمعلومات المتاحة بمستوياتها من التفصيل والدقة . وهذا يعني ضرورة الوصول الى خطة قومية متوازنة ومتسقة في ظواهرها الاقتصادية والاجتماعية حيث مظاهر عدم الاتساق الحالية بالغة ومتعددة .
 - ٢- ضرورة الانطلاق من الأهداف والتوجهات التي أعلنتها القيادات التخطيطية والسياسية بشأن مرحلة الخطة والتي تتلخص فيما يلي :
 - أ- زيادة معدلات النمو الاقتصادي زيادة معقولة تسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بما يسمح بزيادة الاستهلاك من الحاجات الأساسية (الغذاء والكساء والسكن) وهو ما يجب أن ينعكس في معدلات زيادة انتاج القطاعات الآتية :
 - الزراعة .
 - الصناعات الغذائية .
 - صناعة الغزل والنسيج والملابس الجلدية
 - الخدمات (والتي تشمل الاسكان والمرافق والخدمات الشخصية الاخرى) بما لا يؤدي الى تقييد نمو الاقتصاد القومي بل يكون بمثابة تمهيد نحو الانطلاق في المستقبل وهذا

يعنى ضرورة احداث تغييرات هيكلية لاشباع مزيد من الحاجات الأساسية.

ب — تقليل الاعتماد على العالم الخارجى وتحسين وضع الميزان التجارى وميزان المدفوعات من خلال محاولة ترشيد الاستهلاك وحفز الصادرات فى حدود معدلات نمو معقولة.

ج — محاولة تعبئة الموارد المحلية (الادخار المحلى والقومى) للوصول لصورة واقعية لأنصبة القطاعين العام والخاص فى اجمالى الادخار.

د — التركيز على الانتاج السلعى وعلى استكمال مشروعات قائمة ومتعاقد عليها.

هـ — مزيد من العدالة فى توزيع الدخل.

٣— نقطة البدء من حيث قاعدة البيانات كانت فى البداية الخطة الخمسية السابق اعدادها للفترة ٨٣/٨٢ — ٨٧/٨٦ ولكن تم بعد ذلك الاعتماد على مزيد من البيانات من :

أ — وزارة التخطيط والشعب المختلفة بها.

ب — مكتب وزير التخطيط الذى ساعد فى الحصول على المؤشرات والنسب والاتجاهات العامة.

ج — مركز التنمية والتخطيط التكنولوجى — جامعة القاهرة وقد احتاج الأمر عند حساب الاستثمارات المطلوبة لفترة الخطة اعادة تقدير القيمة المضافة لسنة الأساس ومعاملات رأس المال فى ضوء المتابعة الحالية والرؤية المستقبلية.

ويمكن توقع تحسن النتائج مع اتاحة مزيد من بيانات المتابعة الدقيقة والموثوق بها حيث يمكن أن تكون معطيات النموذج مدروسة بشكل أفضل لتعبر عن مشروعات الخطة الحقيقية وتعبر عن موازين سلعية حقيقية .

٤— تمت كل الحسابات بالأسعار الثابتة . وقد تمت الحسابات فى البداية بالاعتماد على بيانات سنة ١٩٧٩ كسنة أساس ثم أعيدت الحسابات بالاعتماد على بيانات ١٩٨٢/٨١ والتي كانت تتضمن بعض الأجزاء التقديرية ، وأخيرا تم الارتكاز على بيانات سنة ٨٣/٨٢ (الصورة التوازنية التى أعدتها الوزارة) فى اجراء كل حسابات الخطة .

وعلى كل الأحوال فان بيانات سنة الأساس والبيانات الأساسية يتم تعديلها بشكل عام من خلال النموذج للوصول الى بيانات متسقة ومتوازنة يمكن البدء منها فى حسابات النموذج.

٥- تمت عدة محاولات لتقسيمات قطاعية مختلفة (١٩ قطاعا ثم ٣٢ قطاعا ثم ٣٥ قطاعا) وأخيرا تم اعداد الخطة باستخدام ١٥ قطاعا تمشيا مع المفاهيم والتعاريف والتقسيم القطاعي المتاح حاليا بالوزارة . ويمكن اعادة صياغة النموذج فى ضوء اعادة تقسيم قطاعى أكثر تفصيلا ويعكس دقائق الأمور .

٦- يمكن تلخيص منهج وخطوات تطبيق النموذج كما يلى :

أ- تقدير أقصى طاقة استيعابية لقطاعات الغذاء والكساء والسكن وخدمات التنمية وهى :

— الزراعة .

— الصناعات الغذائية .

— الغزل والنسيج والملبوسات والأحذية .

— الاسكان بقطاع الخدمات .

حيث هناك فارق كبير فعلى عند مقارنة انتاج هذه القطاعات بالطلب عليها .

ب - تحديد معدلات لنمو الطلب النهائى ومكوناته من استهلاك حكومى وعائلى وصادرات واستثمار محلى على منتجات القطاعات المختلفة وحساب متجه الطلب النهائى على القطاعات المستوردة بالخطة .

ج - استكمال معطيات النموذج ببعض الافتراضات الخاصة بالضرائب والاعانات والتعامل مع العائلم لخارجى وتطور انتاجية العمل .

د - يعتمد بناء النموذج الى حد كبير على جدول المدخلات والمخرجات والمعاملات الفينية للاحتياجات من المستلزمات المستوردة ومعاملات فنية لدالة الانتاج وبواسطة هذا النموذج نبدأ فى حساب باقى المتغيرات الاجمالية . ثم تجرى عمليات تصحيح متتابعة بواسطة النموذج والحاسب الالكترونى حتى تصل الى الصورة المحاسبية والتخطيطية المتوازنة .

هـ - يتم بعد ذلك تحديد الصورة التوازنية للعمالة (بالمهن المختلفة) وعلى مستوى قطاعات الاقتصاد القومى فى كل سنة من سنوات الخطة بالاعتماد على :

— العمالة فى سنة الأساس وتوزيعها القطاعى .

— افتراض أن هناك نسبة من معدل النمو فى كل قطاع يمكن ارجاعها الى الزيادة فى انتاجية العمل والنسبة الاخرى ترجع الى زيادة العمالة المطلقة وتختلف هذه النسبة من قطاع لآخر

— أن هناك نسبة من العمالة يجب احلالها (المعاشات + الوفيات + المهاجرين للخارج) .
وهي تقدر بحوالى ٢% من العمالة تقريبا .

ويمكن الرجوع الى ميكانيكية النموذج المستخدم فى اعداد الخطة بالشكل المرفق .

٧— بعد الوصول الى الصورة التوازنية الأساسية للاقتصاد القومى تم تطوير بعض البدائل الاخرى مثل :

أ— بديل زيادة الصادرات من منتجات بعض القطاعات (الزراعة + البترول ومنتجاته +
الصناعات الغذائية + الملابس والمنسوجات والصناعات الجلدية + السياحة) .

ب — بديل زيادة الاستهلاك الحكومى والخاص من منتجات بعض القطاعات (الزراعة + الصناعات
الغذائية + الملابس والمنسوجات + صناعة ٣) .

وذلك لمعرفة أثر كل من هذه البدائل على الانتاج والناتج والاستثمار والعمالة والموازنة
التوازنية بشكل عام .

ويمكن أو يمكن أن نضيف الى ما تقدم الملاحظات التالية :

١— يمكن أن يؤدي التعرف الدقيق على العوامل التالية لصورة أكثر دقة وتكاملا للخطة .

أ— تحديد معامل رأس المال للقطاعات المختلفة فى فترة الخطة وتعريفه كالتالى :

الزيادة المطلقة المنظورة فى القيمة المضافة بين بداية الخطة ونهايتها مقسوما على مجموع
الاستثمارات اللازمة خلال فترة الخطة .

وهذا ما يعتمد بدرجة كبيرة على توقعات بداية ونهاية الاستثمار والانتاج فى المشروعات

الكبرى خلال فترة الخطة .

وقد تمت محاولات عديدة من قبل الوزارة لتحسين هذا المعامل فى ضوء المشروعات

المتوقعة وتكلفتها الرأسمالية وفى ضوء توجهات القيادات التخطيطية ولكن مازال هناك شكوك فى

تقديراتها ، الأمر الذى يحتاج الى دراسة مستفيضة لتطويرها .

ب— معامل لزيادة انتاجية العمل بكل قطاع .

ج— التوقعات الخاصة بالصادرات من منتجات القطاعات المختلفة .

٢— ان تحقيق هذه الصورة التوازنية يستدعى مجموعة من السياسات المكتملة التى تضمن تحقيقها فى

المجالات المالية والبشرية والتنظيمية والسعرية وهى ضمانات غير مترجمة فى النتائج .

٢- ان رفع معدلات النمو المتوسطة للاقتصاد القومي ككل يقف أمامه حائل بالدرجة الأولى هو القطاع الاستيعابية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة وقطاع الكهرباء . فعلى سبيل المثال فإن أقصى معدل للنمو السنوي للقيمة المضافة في قطاع الزراعة هو في رأي خبراء الوزارة ٣٥٪ وهو أقل من ذلك في رأي خبراء معهد التخطيط القومي، وهو ما يمكن أن يرجع الى العديد من العوامل منها على سبيل المثال وليس الحصر أن الأراضي التي يمكن استغلالها خلال فترة الخطة هي أراضى ليست من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة بل هي أراضى من الدرجة الرابعة والخامسة حيث تحتاج الى تكاليف مرتفعة كما أن عائدها يأتي بعد فترة طويلة.

(١٩)

٢٠٥ النموذج الرياضى للخطة

أولاً : علاقات تعريفية ومحاسبية :

تشمل هذه العلاقات مجموعة من المعادلات التى تحدد قيم متغيرات النموذج .

الطلب النهائى :

يحدد الطلب النهائى على انتاج كل قطاع كمجموع للاستهلاك العائلى والاستهلاك الحكومى

$$F_i = C_i^h + C_i^g + I_i^d + E_i \quad (i=1,2,\dots,n) \quad (1)$$

والاستثمار والصادرات :

حيث :

$$\begin{aligned} F_i & \text{ الطلب النهائى من انتاج القطاع } i \\ C_i^h & \text{ الاستهلاك العائلى من انتاج القطاع } i \\ C_i^g & \text{ الاستهلاك الحكومى من انتاج القطاع } i \\ I_i^d & \text{ السلع الاستثمارية المنتجة فى القطاع } i \\ E_i & \text{ صادرات القطاع } i \end{aligned}$$

ويتكون اجمالى الاستهلاك العائلى من مجموع استهلاك الأفراد من جميع القطاعات

الانتاجية ، وكذلك أيضا اجمالى الاستهلاك الحكومى واجمالى الاستثمار واجمالى الصادرات .

$$C^h = \sum_{i=1}^n C_i^h \quad (i=1,2, \dots, n) \quad (2)$$

$$C^g = \sum_{i=1}^n C_i^g \quad (3)$$

$$I^d = \sum_{i=1}^n I_i^d \quad (4)$$

$$E = \sum_{i=1}^n E_i \quad (5)$$

حيث:

C^h اجمالي الاستهلاك العائلي من انتاج القطاعات الانتاجية المحلية.

C^g اجمالي استهلاك الحكومة.

I^d اجمالي السلع الاستثمارية المنتجة محليا.

E اجمالي صادرات القطاعات الانتاجية.

الانتاج:

ويعرف اجمالي انتاج كل قطاع تارة بأوجه استخدامه كمجموع للاستهلاك الوسيط والطلب

النهائي ، وتارة بمكوناته من المدخلات الوسيطة المحلية والمستوردة والقيمة المضافة أى الناتج

المحلى للقطاع:

$$Q_i = \sum_{j=1}^n X_{ij} + F_i \quad (6)$$

$$Q_j = \sum_{i=1}^n X_{ij} + M_j^1 + Y_j \quad (7)$$

حيث:

Q_i انتاج القطاع i (بأسعار السوق) .

Q_j انتاج القطاع j (بتكلفة عناصر الانتاج) .

X_{ij} المدخلات المحلية الوسيطة من القطاع i الى القطاع j

X_j مجموع المدخلات الوسيطة المحلية في القطاع j

M_j^1 الواردات الوسيطة للقطاع j

Y_j الناتج المحلى المتولد في القطاع j

ويتكون إجمالى الاستهلاك الوسيط من مجموع المدخلات الوسيطة المحلية فى القطاعات الانتاجية المختلفة ، كما يتكون إجمالى الواردات الوسيطة من مجموع الواردات الوسيطة فى القطاعات المختلفة، ويتكون الناتج المحلى الإجمالى من مجموع الناتج المحلى المتولد فى كافة القطاعات الانتاجية:

$$X_j = \sum_{i=1}^n X_{ij} \quad (8)$$

$$\begin{aligned} M^i &= \sum_j M_j^i \\ Y^d &= \sum_j Y_j^d \end{aligned} \quad (10)$$

حيث

M^i إجمالى الواردات الوسيطة للقطاعات الانتاجية
 Y^d الدخل المحلى الاجمالى.

ويتكون الدخل القومى الاجمالى من الدخل المحلى الاجمالى بالاضافة الى صافى دخل رأس المال من الخارج، وصافى تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

$$GNP = Y^d + (NKI + REM) \quad (11)$$

حيث:

GNP الدخل القومى الاجمالى.
 NKI صافى دخل رأس المال من الخارج.
 REM صافى تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

ويتكون انتاج القطاع من مجموع انتاج المشروعات العامة وانتاج المشروعات الخاصة فى القطاع:

$$Y_j = Y_j^{pub} + Y_j^{priv} \quad (12)$$

حيث:

Y_j^{pub} انتاج مشروعات القطاع العام فى القطاع
 Y_j^{priv} انتاج مشروعات القطاع الخاص فى القطاع

واجمالى انتاج القطاع العام هو مجموع انتاج مشروعات القطاع العام فى القطاعات الانتاجية

$$y^{pub} = \sum_j y_j^{pub} \quad \text{و كذلك أيضا اجمالى انتاج القطاع الخاص} \quad (13)$$

$$y^{priv} = \sum_j y_j^{priv} \quad (14)$$

حيث:

y^{pub} اجمالى انتاج القطاع العام.

y^{priv} اجمالى انتاج القطاع الخاص.

الدخل:

يحدد الدخل العائلى المتاح للانفاق من اجمالى انتاج القطاع الخاص واجمالى الأجور

بالاضافة الى صافى دخل رأس المال من الخارج وتحويلات المصريين العاملين بالخارج مطروحا

من كل ذلك الضرائب المباشرة.

$$y^{dh} = y^{priv} + w + (NKI + REM) - DTAX \quad (15)$$

حيث:

y^{dh} اجمالى الدخل العائلى المتاح للانفاق.

w اجمالى الأجور.

$DTAX$ الضرائب المباشرة.

أما دخل الحكومة فيتكون من اجمالى انتاج القطاع العام واجمالى الضرائب المباشرة مطروحا

من ذلك اجمالى الأجور.

$$y^g = y^{pub} + DTAX - w \quad (16)$$

واجمالى الاجور هو مجموع المدفوعة فى القطاعات الانتاجية.

$$w = \sum_j w_j \quad (17)$$

حيث :

ج^ل أجور القطاع العام في القطاع ج

ويحدد الدخل العائلي المتاح للانفاق بصورة أخرى كمجموع للاستهلاك العائلي من انتاج القطاعات الانتاجية بالاضافة الى الواردات الاستهلاكية للقطاع العائلي ومدخرات هذا القطاع :

$$Y^{dh} = C^h + M^{ch} + S^h \quad (18)$$

حيث :

C^h الاستهلاك العائلي من انتاج القطاعات المختلفة .

M^{ch} الواردات الاستهلاكية للقطاع العائلي .

S^h ادخار القطاع العائلي .

وبالمثل يتحدد دخل الحكومة كمجموع للاستهلاك الحكومي والواردات الاستهلاكية الحكومية وادخار

القطاع الحكومي :

$$Y^g = C^g + M^{cg} + S^g \quad (19)$$

حيث :

C^g الاستهلاك الحكومي من انتاج القطاعات المختلفة .

M^{cg} الواردات الاستهلاكية للقطاع الحكومي .

S^g ادخار القطاع الحكومي .

وبذلك يتكون اجمالي الواردات الاستهلاكية من الواردات الاستهلاكية لكل من القطاع العائلي

والقطاع الحكومي .

$$M^c = M^{ch} + M^{cg} \quad (20)$$

حيث :

M^c اجمالي الواردات الاستهلاكية .

وأخيرا يتحدد اجمالي الاستثمار اللازم للاقتصاد القومي كمجموع للاستثمارات في القطاعات الانتاجية من ناحية، ومجموع لاجمالي السلع الاستثمارية المنتجة محليا واجمالي الواردات من السلع الاستثمارية :

$$I = \sum_j I_j \quad (21)$$

$$I = I^d + M^k \quad (22)$$

حيث :

I اجمالي الاستثمار اللازم للاقتصاد القومى
 M^k اجمالي الواردات من السلع الاستثمارية .

ثانيا : علاقات توازنية :

يتكون الاستثمار على المستوى القومى من مجموع الادخار العائلى والادخار الحكومى

والادخار الأجنبى .

$$I = S^h + S^g + S^f \quad (23)$$

حيث :

S^f الادخار الأجنبى .

ويتساوى مجموع الواردات الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية مع مجموع الصادرات وصافى

رأس المال من الخارج وصافى تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

$$M^c + M^i + M^k = E + (NKI + REM) + S^f \quad (24)$$

ثالثا : علاقات سلوكية :

القطاع العام :

يسهم القطاع العام بنسبة معينة فى انتاج كل قطاع :

$$y_j^{pub} = \pi_j y_j \quad (j = 1, 2, \dots, n) \quad (25)$$

حيث :

π_j حصة القطاع العام فى القيمة المضافة فى القطاع j (نسبة مئوية)

وتشكل أجور القطاع العام نسبة من انتاج القطاع العام فى كل قطاع :

$$w_j = \omega_j y_j^{pub} \quad (j = 1, 2, \dots, n) \quad (26)$$

حيث :

γ_j^d حصة الأجور من القيمة المضافة من القطاع العام في القطاع j

الضرائب المباشرة:

وتشكل الضرائب المباشرة نسبة معينة من الدخل المحلي الاجمالي :

$$DTAX = DT \cdot \gamma^d \quad (27)$$

حيث :

DT نسبة الضرائب المباشرة الى الدخل المحلي الاجمالي.

المعاملات الفنية للانتاج :

$$X_{ij} = \beta_{ij} \cdot \gamma_j \quad (i = 1, 2, \dots, n, j = 1, 2, \dots, n) \quad (28)$$

حيث :

β_{ij} المعاملات الفنية للانتاج.

الواردات:

تشكل الواردات الوسيطة في كل قطاع انتاجي نسبة من اجمالي انتاج القطاع ، كما تشكل الواردات الاستهلاكية للقطاع العائلي نسبة من الدخل العائلي المتاح للانفاق :

$$M_j^i = m_j^i \cdot \gamma_j \quad (29)$$

$$M^{ch} = m^{ch} \cdot \gamma^{ch} \quad (30)$$

حيث :

m_j^i المعاملات الفنية للواردات الوسيطة اللازمة للقطاع j
 m^{ch} نسبة اجمالي الواردات الاستهلاكية للقطاع العائلي الى الدخل العائلي المتاح للانفاق .

دوال الانتاج:

يحدد الاستثمار في كل قطاع كنسبة من الزيادة في انتاج القطاع عن سنة الأساس، وتتحدد هذه النسبة بمعامل يساوي معدل اهلاك رأس المال مقسوما على مقلوب المعامل الحدي رأس المال / الناتج :

$$I_j = \frac{\pi_j}{b_j} (Y_j - Y_j^0) \quad (j=1,2,\dots,n) \quad (31)$$

حيث :

π_j معدل اهلاك رأس المال

$$b_j = \frac{\Delta Y_j}{I_j} : \text{مقلوب الميل الحدى لرأس المال / الناتج}$$

ويحدد رصيد الاستثمار في نهاية سنوات الخطة كمجموع للنسب الزيادة في انتاج القطاع عن

سنة الأساس تتحدد بالميل الحدى لرأس المال / الناتج .

$$SI5 = \sum_j \frac{1}{b_j} (Y_j - Y_j^0) \quad (j=1,2,\dots,n) \quad (32)$$

حيث :

SI5 رصيد الاستثمار في نهاية السنوات الخمس للخطة .

رابعاً : قيود على العمالة :

يتحدد حجم العمالة في كل قطاع انتاجي بمراعاة الزيادة في متوسط انتاجية العمل في

القطاع والناتج المحلي للقطاع ، وتتحدد هذه الزيادة في متوسط انتاجية العمل في القطاع

بمراعاة معدل نمو الناتج المحلي في القطاع :

$$L_j = \lambda_j (1 - \ell_j)^t Y_j \quad (j=1,2,\dots,n) \quad (33)$$

$$\ell_j = \theta_j \left[(Y_j - Y_j^0)^{\frac{1}{t}} - 1 \right] \quad (34)$$

حيث :

L_j حجم العمالة في القطاع j

λ_j معامل فني للمدخلات من العمالة في القطاع j (مقلوب انتاجية العمل) .

ℓ_j الزيادة السنوية في متوسط انتاجية العمل في القطاع j

θ_j نسبة الزيادة السنوية في متوسط انتاجية العمل الى معدل نمو الناتج المحلي في القطاع j

t الزمن .

معلمات النموذج :

$$\pi_j, \omega_j, DT, \beta_{ij}, m_j^i, m^{ch}, \pi_i, b_j, \lambda_j, \theta_j$$

المتغيرات الخارجية:

$$C_i^h, C_i^g, E_i, I_i^d, M^{gg}, NKI, REM$$

ونظرة في المتغيرات الخارجية نتبين أن ما يتحدد من خارج النموذج هو بنود الطلب النهائي التي تأخذ قيمة تخطيطية مستهدفة ، والواردات الاستهلاكية للقطاع الحكومي، وصافي دخل رأس المال من الخارج، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

ويتحدد من داخل النموذج كل من الناتج القطاعي والناتج المحلي الاجمالي، والاستهلاك الوسيط والواردات الوسيطة ، وانتاج كل من القطاع العام والقطاع الخاص، والدخل العائلي المتاح للانفاق واجمالي الأجور والضرائب المباشرة ، واستهلاك وادخار كل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي، والواردات الاستهلاكية لكل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي، واجمالي الواردات الاستهلاكية واجمالي الواردات الاستثمارية، والادخار الاجنبي واجمالي الاستثمار القومي، ورصيد الاستثمار في نهاية سنوات الخطة، فضلا عن حجم العمالة في كل قطاع انتاجي ومقدار الزيادة السنوية في متوسط انتاجية العمل في كل قطاع.

وهذه المتغيرات الداخلية . وان كانت قيمها تتحدد من داخل النموذج أي بحل النموذج فان بعضها يتحدد بمعايير تخطيطية عن طريق العلاقات السلوكية حيث تخضع المعلمات التي تحدد قيم بعض المتغيرات لقيم تخطيطية من ذلك حصة القطاع العام في الناتج القطاعي وحصة الأجور في ناتج القطاع العام ونسبة الضرائب المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي والمعاملات الفنية للواردات الوسيطة ونسبة الواردات الاستهلاكية العائلية الى الدخل العائلي المتاح للانفاق ، والميل الحدي لرأس المال / الناتج ، والمعامل الفني للمدخلات من العمالة ونسبة الزيادة في انتاجية العمل الى معدل نمو الناتج المحلي القطاعي . ولاشك أن تحديد قيم بعض المتغيرات عن طريق القيم التخطيطية لهذه المعلمات - فضلا عن القيم التخطيطية للمتغيرات الخارجية - يجعل كافة متغيرات النموذج خاضعة للمعايير التخطيطية التي يستهدفها النموذج بطريق غير مباشر.

وإذا كانت القيم النهائية التى أعطيت للمتغيرات الداخلية فى الوثائق النهائية والملزمة للخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ قد اختلفت بعض الشيء عن قيم هذه المتغيرات فى حــــل النموذج لاعتبارات عملية كثيرة ، فان الاطار العام لقيم هذه المتغيرات قد تحدد لأول وهلة فى مصر بالاعتماد على نموذج رياضى تخطيطى وهى خطوة هامة على طريق الاعتماد على الحسابات العلمية الدقيقة فى تخطيط التنمية الاقتصادية فى مصر .

ولا يتسع المجال هنا ليراد القيم التخطيطية المستهدفة بناء على هذا النموذج وتقييم النتائج النهائية لتنفيذ هذه الخطة ، فذلك مجاله دراسة مستقلة نأمل أن توفق الجهات العلمية والتنفيذية المعنية بانجازها فى القريب العاجل ان شاء الله .

الهوامش :

- (١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية — سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم (١١) ، معهد التخطيط القومى — القاهرة، ص ١٥٠.
- (٢) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية — المرجع السابق ، ص ١٨٠.
- (٣) المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى — معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠١ — ١٠٢.
- (٤) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى ج.م.ع.، مرجع سابق، ص ٤١٠.
- (٥) صورة المصفوفة بالملحق.
- (٦) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى ج.م.ع.، مرجع سابق ، ص ٦١ ، وأنظر فيما تلا ذلك من صفحات فى كيفية اعداد جداول المدخلات والمخرجات واستخداماتها وما ورد على ذلك من تحفظات.
- (٧) د. محمد عبد البديع ، الاثمان والتنمية الاقتصادية ، كلية الحقوق — جامعة عين شمس ، ١٩٨٢، ص ٥٧ — ٥٨.
- (٨) لمزيد من التفاصيل أنظر د. صقر أحمد صقر، اقتصاديات التشابك القطاعى ، مذكرة معهد التخطيط القومى الداخلية رقم ٢٨٤ فبراير ١٩٨٠ ، ص ٣٣ — ٤١.
- (٩) المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى ، معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق ، ص ٩٤ — ٩٨.
- (١٠) أنظر :

General Equilibrium Policy Model for Egypt; By Cairo University
Development and Technological Planning Center, 1978.

(١١) تراجع العرض الرياضى لعلاقات هذه النماذج الثلاثة وتوضيحاتها فى الدراسة السابق الاشارة

اليها ، ص ٦ - ٩ .

(١٢) : أنظر :

O.M. Osman; The Applications of the General Equilibrium Model to Test Various Government Policy Alternatives, Document No.14 of Employment Strategy Mission to Egypt, 1980; International Labor Organization.

(١٣) د محمد عبد البديع ، الأثمان والتنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة الى ذلك فى مصر -

كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ .

(١٤) د عثمان محمد عثمان ، الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات - رؤية شاملة من خلال

مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٨ .

(١٥) د عثمان محمد عثمان ، الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات ، مرجع سابق ، ص ٢٨ -

٢٩ .

(١٦) الحسابات القومية - مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى ١٩٨٢/٨٦ ، الجهاز

المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، مايو ١٩٩١ .

(١٧) مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى ١٩٨٢/٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٠ .

(١٨) مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى ١٩٨٢/٨٦ ، مرجع سابق ص ١٣ .

(١٩) قام بوضع هذا النموذج كل من الأساتذة : الدكتور محرم الحداد ، الدكتور / عثمان محمد عثمان ،

والدكتور على نصار ، والدكتور محمد عبد البديع .

الملاحق

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
٢٠١	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩	٢١٠	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠	٢٥١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩	٣٠٠
٣٠١	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨	٣٠٩	٣١٠	٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٤	٣١٥	٣١٦	٣١٧	٣١٨	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩	٣٣٠	٣٣١	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩	٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩	٣٥٠	٣٥١	٣٥٢	٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧	٣٧٨	٣٧٩	٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤	٣٨٥	٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٣٩٣	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠
٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٣	٤١٤	٤١٥	٤١٦	٤١٧	٤١٨	٤١٩	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢	٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨	٤٢٩	٤٣٠	٤٣١	٤٣٢	٤٣٣	٤٣٤	٤٣٥	٤٣٦	٤٣٧	٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠	٤٤١	٤٤٢	٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩	٤٥٠	٤٥١	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٤	٤٥٥	٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٥٩	٤٦٠	٤٦١	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤	٤٦٥	٤٦٦	٤٦٧	٤٦٨	٤٦٩	٤٧٠	٤٧١	٤٧٢	٤٧٣	٤٧٤	٤٧٥	٤٧٦	٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩	٤٨٠	٤٨١	٤٨٢	٤٨٣	٤٨٤	٤٨٥	٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨	٤٨٩	٤٩٠	٤٩١	٤٩٢	٤٩٣	٤٩٤	٤٩٥	٤٩٦	٤٩٧	٤٩٨	٤٩٩	٥٠٠
٥٠١	٥٠٢	٥٠٣	٥٠٤	٥٠٥	٥٠٦	٥٠٧	٥٠٨	٥٠٩	٥١٠	٥١١	٥١٢	٥١٣	٥١٤	٥١٥	٥١٦	٥١٧	٥١٨	٥١٩	٥٢٠	٥٢١	٥٢٢	٥٢٣	٥٢٤	٥٢٥	٥٢٦	٥٢٧	٥٢٨	٥٢٩	٥٣٠	٥٣١	٥٣٢	٥٣٣	٥٣٤	٥٣٥	٥٣٦	٥٣٧	٥٣٨	٥٣٩	٥٤٠	٥٤١	٥٤٢	٥٤٣	٥٤٤	٥٤٥	٥٤٦	٥٤٧	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠	٥٥١	٥٥٢	٥٥٣	٥٥٤	٥٥٥	٥٥٦	٥٥٧	٥٥٨	٥٥٩	٥٦٠	٥٦١	٥٦٢	٥٦٣	٥٦٤	٥٦٥	٥٦٦	٥٦٧	٥٦٨	٥٦٩	٥٧٠	٥٧١	٥٧٢	٥٧٣	٥٧٤	٥٧٥	٥٧٦	٥٧٧	٥٧٨	٥٧٩	٥٨٠	٥٨١	٥٨٢	٥٨٣	٥٨٤	٥٨٥	٥٨٦	٥٨٧	٥٨٨	٥٨٩	٥٩٠	٥٩١	٥٩٢	٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥	٥٩٦	٥٩٧	٥٩٨	٥٩٩	٦٠٠
٦٠١	٦٠٢	٦٠٣	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٩	٦١٠	٦١١	٦١٢	٦١٣	٦١٤	٦١٥	٦١٦	٦١٧	٦١٨	٦١٩	٦٢٠	٦٢١	٦٢٢	٦٢٣	٦٢٤	٦٢٥	٦٢٦	٦٢٧	٦٢٨	٦٢٩	٦٣٠	٦٣١	٦٣٢	٦٣٣	٦٣٤	٦٣٥	٦٣٦	٦٣٧	٦٣٨	٦٣٩	٦٤٠	٦٤١	٦٤٢	٦٤٣	٦٤٤	٦٤٥	٦٤٦	٦٤٧	٦٤٨	٦٤٩	٦٥٠	٦٥١	٦٥٢	٦٥٣	٦٥٤	٦٥٥	٦٥٦	٦٥٧	٦٥٨	٦٥٩	٦٦٠	٦٦١	٦٦٢	٦٦٣	٦٦٤	٦٦٥	٦٦٦	٦٦٧	٦٦٨	٦٦٩	٦٧٠	٦٧١	٦٧٢	٦٧٣	٦٧٤	٦٧٥	٦٧٦	٦٧٧	٦٧٨	٦٧٩	٦٨٠	٦٨١	٦٨٢	٦٨٣	٦٨٤	٦٨٥	٦٨٦	٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩	٦٩٠	٦٩١	٦٩٢	٦٩٣	٦٩٤	٦٩٥	٦٩٦	٦٩٧	٦٩٨	٦٩٩	٧٠٠
٧٠١	٧٠٢	٧٠٣	٧٠٤	٧٠٥	٧٠٦	٧٠٧	٧٠٨	٧٠٩	٧١٠	٧١١	٧١٢	٧١٣	٧١٤	٧١٥	٧١٦	٧١٧	٧١٨	٧١٩	٧٢٠	٧٢١	٧٢٢	٧٢٣	٧٢٤	٧٢٥	٧٢٦	٧٢٧	٧٢٨	٧٢٩	٧٣٠	٧٣١	٧٣٢	٧٣٣	٧٣٤	٧٣٥	٧٣٦	٧٣٧	٧٣٨	٧٣٩	٧٤٠	٧٤١	٧٤٢	٧٤٣	٧٤٤	٧٤٥	٧٤٦	٧٤٧	٧٤٨	٧٤٩	٧٥٠	٧٥١	٧٥٢	٧٥٣	٧٥٤	٧٥٥	٧٥٦	٧٥٧	٧٥٨	٧٥٩	٧٦٠	٧٦١	٧٦٢	٧٦٣	٧٦٤	٧٦٥	٧٦٦	٧٦٧	٧٦٨	٧٦٩	٧٧٠	٧٧١	٧٧٢	٧٧٣	٧٧٤	٧٧٥	٧٧٦	٧٧٧	٧٧٨	٧٧٩	٧٨٠	٧٨١	٧٨٢	٧٨٣	٧٨٤	٧٨٥	٧٨٦	٧٨٧	٧٨٨	٧٨٩	٧٩٠	٧٩١	٧٩٢	٧٩٣	٧٩٤	٧٩٥	٧٩٦	٧٩٧	٧٩٨	٧٩٩	٨٠٠
٨٠١	٨٠٢	٨٠٣	٨٠٤	٨٠٥	٨٠٦	٨٠٧	٨٠٨	٨٠٩	٨١٠	٨١١	٨١٢	٨١٣	٨١٤	٨١٥	٨١٦	٨١٧	٨١٨	٨١٩	٨٢٠	٨٢١	٨٢٢	٨٢٣	٨٢٤	٨٢٥	٨٢٦	٨٢٧	٨٢٨	٨٢٩	٨٣٠	٨٣١	٨٣٢	٨٣٣	٨٣٤	٨٣٥	٨٣٦	٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩	٨٤٠	٨٤١	٨٤٢	٨٤٣	٨٤٤	٨٤٥	٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٤٩	٨٥٠	٨٥١	٨٥٢	٨٥٣	٨٥٤	٨٥٥	٨٥٦	٨٥٧	٨٥٨	٨٥٩	٨٦٠	٨٦١	٨٦٢	٨٦٣	٨٦٤	٨٦٥	٨٦٦	٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩	٨٧٠	٨٧١	٨٧٢	٨٧٣	٨٧٤	٨٧٥	٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨	٨٧٩	٨٨٠	٨٨١	٨٨٢	٨٨٣	٨٨٤	٨٨٥	٨٨٦	٨٨٧	٨٨٨	٨٨٩	٨٩٠	٨٩١	٨٩٢	٨٩٣	٨٩٤	٨٩٥	٨٩٦	٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩	٩٠٠
٩٠١	٩٠٢	٩٠٣	٩٠٤	٩٠٥	٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨	٩٠٩	٩١٠	٩١١	٩١٢	٩١٣	٩١٤	٩١٥	٩١٦	٩١٧	٩١٨	٩١٩	٩٢٠	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	٩٢٤	٩٢٥	٩٢٦	٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩	٩٣٠	٩٣١	٩٣٢	٩٣٣	٩٣٤	٩٣٥	٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨	٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	٩٤٦	٩٤٧	٩٤٨	٩٤٩	٩٥٠	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠	٩٦١	٩٦٢	٩٦٣	٩٦٤	٩٦٥	٩٦٦	٩٦٧	٩٦٨	٩٦٩	٩٧٠	٩٧١	٩٧٢	٩٧٣	٩٧٤	٩٧٥	٩٧٦	٩٧٧	٩٧٨	٩٧٩	٩٨٠	٩٨١	٩٨٢	٩٨٣	٩٨٤	٩٨٥	٩٨٦	٩٨٧	٩٨٨	٩٨٩	٩٩٠	٩٩١	٩٩٢	٩٩٣	٩٩٤	٩٩٥	٩٩٦	٩٩٧	٩٩٨	٩٩٩	١٠٠٠

تم اعداد هذا الجدول باشتراك وزارة التخطيط مع مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة.

تم إعداد هذا الجدول باشتراك وزارة التخطيط مع مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة.

الموارد الطبيعية لمحافظة مصر الغربية
1976

البيانات بالآلاف

رقم	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471	472	473	474	475	476	477	478	479	480	481	482	483	484	485	486	487	488	489	490	491	492	493	494	495	496	497	498	499	500	501	502	503	504	505	506	507	508	509	510	511	512	513	514	515	516	517	518	519	520	521	522	523	524	525	526	527	528	529	530	531	532	533	534	535	536	537	538	539	540	541	542	543	544	545	546	547	548	549	550	551	552	553	554	555	556	557	558	559	560	561	562	563	564	565	566	567	568	569	570	571	572	573	574	575	576	577	578	579	580	581	582	583	584	585	586	587	588	589	590	591	592	593	594	595	596	597	598	599	600	601	602	603	604	605	606	607	608	609	610	611	612	613	614	615	616	617	618	619	620	621	622	623	624	625	626	627	628	629	630	631	632	633	634	635	636	637	638	639	640	641	642	643	644	645	646	647	648	649	650	651	652	653	654	655	656	657	658	659	660	661	662	663	664	665	666	667	668	669	670	671	672	673	674	675	676	677	678	679	680	681	682	683	684	685	686	687	688	689	690	691	692	693	694	695	696	697	698	699	700	701	702	703	704	705	706	707	708	709	710	711	712	713	714	715	716	717	718	719	720	721	722	723	724	725	726	727	728	729	730	731	732	733	734	735	736	737	738	739	740	741	742	743	744	745	746	747	748	749	750	751	752	753	754	755	756	757	758	759	760	761	762	763	764	765	766	767	768	769	770	771	772	773	774	775	776	777	778	779	780	781	782	783	784	785	786	787	788	789	790	791	792	793	794	795	796	797	798	799	800	801	802	803	804	805	806	807	808	809	810	811	812	813	814	815	816	817	818	819	820	821	822	823	824	825	826	827	828	829	830	831	832	833	834	835	836	837	838	839	840	841	842	843	844	845	846	847	848	849	850	851	852	853	854	855	856	857	858	859	860	861	862	863	864	865	866	867	868	869	870	871	872	873	874	875	876	877	878	879	880	881	882	883	884	885	886	887	888	889	890	891	892	893	894	895	896	897	898	899	900	901	902	903	904	905	906	907	908	909	910	911	912	913	914	915	916	917	918	919	920	921	922	923	924	925	926	927	928	929	930	931	932	933	934	935	936	937	938	939	940	941	942	943	944	945	946	947	948	949	950	951	952	953	954	955	956	957	958	959	960	961	962	963	964	965	966	967	968	969	970	971	972	973	974	975	976	977	978	979	980	981	982	983	984	985	986	987	988	989	990	991	992	993	994	995	996	997	998	999	1000	1001	1002	1003	1004	1005	1006	1007	1008	1009	1010	1011	1012	1013	1014	1015	1016	1017	1018	1019	1020	1021	1022	1023	1024	1025	1026	1027	1028	1029	1030	1031	1032	1033	1034	1035	1036	1037	1038	1039	1040	1041	1042	1043	1044	1045	1046	1047	1048	1049	1050	1051	1052	1053	1054	1055	1056	1057	1058	1059	1060	1061	1062	1063	1064	1065	1066	1067	1068	1069	1070	1071	1072	1073	1074	1075	1076	1077	1078	1079	1080	1081	1082	1083	1084	1085	1086	1087	1088	1089	1090	1091	1092	1093	1094	1095	1096	1097	1098	1099	1100	1101	1102	1103	1104	1105	1106	1107	1108	1109	1110	1111	1112	1113	1114	1115	1116	1117	1118	1119	1120	1121	1122	1123	1124	1125	1126	1127	1128	1129	1130	1131	1132	1133	1134	1135	1136	1137	1138	1139	1140	1141	1142	1143	1144	1145	1146	1147	1148	1149	1150	1151	1152	1153	1154	1155	1156	1157	1158	1159	1160	1161	1162	1163	1164	1165	1166	1167	1168	1169	1170	1171	1172	1173	1174	1175	1176	1177	1178	1179	1180	1181	1182	1183	1184	1185	1186	1187	1188	1189	1190	1191	1192	1193	1194	1195	1196	1197	1198	1199	1200	1201	1202	1203	1204	1205	1206	1207	1208	1209	1210	1211	1212	1213	1214	1215	1216	1217	1218	1219	1220	1221	1222	1223	1224	1225	1226	1227	1228	1229	1230	1231	1232	1233	1234	1235	1236	1237	1238	1239	1240	1241	1242	1243	1244	1245	1246	1247	1248	1249	1250	1251	1252	1253	1254	1255	1256	1257	1258	1259	1260	1261	1262	1263	1264	1265	1266	1267	1268	1269	1270	1271	1272	1273	1274	1275	1276	1277	1278	1279	1280	1281	1282	1283	1284	1285	1286	1287	1288	1289	1290	1291	1292	1293	1294	1295	1296	1297	1298	1299	1300	1301	1302	1303	1304	1305	1306	1307	1308	1309	1310	1311	1312	1313	1314	1315	1316	1317	1318	1319	1320	1321	1322	1323	1324	1325	1326	1327	1328	1329	1330	1331	1332	1333	1334	1335	1336	1337	1338	1339	1340	1341	1342	1343	1344	1345	1346	1347	1348	1349	1350	1351	1352	1353	1354	1355	1356	1357	1358	1359	1360	1361	1362	1363	1364	1365	1366	1367	1368	1369	1370	1371	1372	1373	1374	1375	1376	1377	1378	1379	1380	1381	1382	1383	1384	1385	1386	1387	1388	1389	1390	1391	1392	1393	1394	1395	1396	1397	1398	1399	1400	1401	1402	1403	1404	1405	1406	1407	1408	1409	1410	1411	1412	1413	1414	1415	1416	1417	1418	1419	1420	1421	1422	1423	1424	1425	1426	1427	1428	1429	1430	1431	1432	1433	1434	1435	1436	1437	1438	1439	1440	1441	1442	1443	1444	1445	1446	1447	1448	1449	1450	1451	1452	1453	1454	1455	1456	1457	1458	1459	1460	1461	1462	1463	1464	1465	1466	1467	1468	1469	1470	1471	1472	1473	1474	1475	1476	1477	1478	1479	1480	1481	1482	1483	1484	1485	1486	1487	1488	1489	1490	1491	1492	1493	1494	1495	1496	1497	1498	1499	1500	1501	1502	15
-----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	----

المستقلون والعدد

[illegible]

1947

[illegible]

الفصل الثاني

نحو تطوير نموذج للتخطيط القومي في مصر؛
التفاعل مع معطيات ومحددات العالم الخارجي

٠١ مقدمة

تعتبر جمهورية مصر العربية من أوائل البلدان النامية التي أخذت بأسلوب التخطيط من أجل التنمية ، سواء قطاعيا أو علي المستوى القومي . حيث بدأ تطبيق هذا الأسلوب اعتبارا من النصف الأخير من العقد السادس في هذا القرن ، والذي تجسد بالاعداد والبدأ في تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة ١٩٥٧/٥٦ - ٦١ / ١٩٦٢ . وقد تطور هذا الأسلوب في اتجاه الأخذ بنظام التخطيط القومي الشامل اعتبارا من عام ١٩٦٠ . تجسد ذلك باعداد وتنفيذ الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي امتدت الي عام ١٩٦٥/٦٤ ، ثم ما تلاها من استمرار الالتزام بهذا النهج لما كان يحققه من فوائد للاقتصاد والأمن القوميين يضمن لهما الاندفاع في معارك التنمية والاستقلال السياسي ، وفي حدود الموارد الوطنية التي كان يفكر تعبئتها لهذه العملية .

وقد تبلورت قناعة الفكر التنموي في مصر بأسلوب التخطيط القومي الشامل من أجل التنمية في ضوء خبرات تنمية عالمية وارتباطا بمعارك الاستقلال ومع نشوء القطاع العام والاحساس بنقص الموارد . حتي أنه كان هناك الالاحاح والتنبيه المستمر للأخذ بهذا الأسلوب - من جانب المفكرين والباحثين - عندما فرضت الظروف العدول عن بعض الخطط الخمسية أو تأجيل الأخذ بها لمواجهة متطلبات الدفاع الوطني وتعبئة الجهود من أجل ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ . فقد أعدت خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ عدة خطط متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يتأتى تنفيذها واستبدل بها خطط سنوية لمواجهة ظواهر محددة مثل إعادة فتح قناة السويس وتطهيرها وتعميقها عام ١٩٧٥ ، أو تعمير مدن القناة بعد حرب ١٩٧٣ ، أو تنمية الأنشطة الاقتصادية المغلة لموارد من النقد الاجنبي مثل البترول والسياحة . وبعد ظهور الآثار السلبية للتخطيط قصير المدى وافتقاد رؤية تنمية والتزام متوسط المدى علي مدار مايقرب من خمسة عشر عاما ، اجتمع المؤتمر الاقتصادي في فبراير ١٩٨٢ وناقش مجموعة بدائل وتوجهات تنمية استقر علي بديل واحد منها وهو العودة لأسلوب التخطيط القومي الشامل باعتباره أكثر الأساليب فاعلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وقد أسفر هذا الاجتماع عن البدء

في تنفيذ الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ، والتي أعقبت بالخطة الخمسية

٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢

وتاريخيا انعكس اتصال هذا الجهد التخطيطي في مصر في العديد من الأوراق السياسية والاقتصادية بدول العالم النامي الي الدرجة التي أصبحت فيها التجربة المصرية في مجال التخطيط من أجل التنمية أحد النماذج الرئيسية الهامة التي يتم متابعتها ودراسة نتائجها للاستفادة مما بها من دروس . سواء في صياغة أهداف الخطة أو التعامل مع معوقات التنفيذ أو تحديد الأدوات التي تستخدم في تطويع الاقتصاد المصري ليكون أكثر قدرة علي تحقيق الأهداف المرسومة .

اذن ، من ناحية كان هناك خبرات رائدة ومكتسبة لنشاط التخطيط المصري علي المستوى القومي . ولكن من ناحية أخرى عايشت التجربة المصرية مايمكن أن نسميه مأزق التخطيط والتدخل المركزي ، توجهها ومنهجية . ولم تكن السلبية حكرًا للتجربة المصرية ، بل شملت العديد من بلدان العالم الثالث وشرق أوروبا كذلك . وعادة ترجع هذه السلبية الي بعض الأسباب ، بعضها أصيل وقديم قدم تجربة التخطيط نفسها ، والبعض الآخر يتراكم مع عدم متابعة بعض التغيرات العالمية في المعرفة الأساسية والمفاهيم وفي وقع الحياة المتصاعد وطبيعة السلع والتبادلات في الأسواق العالمية . - فهناك الأسئلة التي طرحت حول مدى مناسبة مناهج وآساليب وضع الخطط القومية ومدى واقعيته في التعبير عن الواقع ، ومدى ارتباطها بتوافر أساس نظري مريح لفهم تشابكات الحياة بالبلد المعني وآليات تغييرها في ضوء المستجدات المختلفة .

- وهناك التحفظات حول مدى مرونة الخطة ورشادتها في استغلال عوامل الإنتاج ، ومدى شمولها للظواهر الهامة أو الأهم ذات الطابع غير الاقتصادي وغير المقاس وبعبارة المدى . وكذا حول حقيقة الدور الذي كانت تلعبه المتابعة في مواثمة الخطط لتدفق المعلومات الجديدة والهامة حول محددات التنمية والتأثيرات الخارجية .

- ثم أضيف الي ذلك فيما بعد شكوك حول مدى متابعة القاشمين علي وضع

الخطط لما فرضته الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة من تغيرات في المفاهيم

والسلع وظواهر للتدويل والاعتماد المتبادل ،ومدى تطويرهم لأساليبهم وقواعد معلوماتهم في ضوء بروز قطاعات الخدمات والمعلومات وتغير الميزات النسبية للبلدان المختلفة .

هكذا تزامن مع بدأ الاعداد للخطة الخمسية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ مجموعة من المحددات التي تفرض الوعي بها وأخذها في الاعتبار عند صياغة أهداف هذه الخطة وتحديد وسائل تنفيذها . وقد نستطيع تقسيم هذه العوامل الي عوامل داخلية وعوامل خارجية ،كمادة درجنا عليها في كافة الخطط السابقة ،وان اختلفت في محتواها وأبعادها علي النحو الذي سيوضح من استعراض مانراه من العوامل الخارجية في هذه الدراسة .

وربما يكون تمييزنا في هذه الدراسة بين محددات داخلية وأخرى خارجية هو تمييز اجرائي ،حكمه ارتباط هذه الدراسة في توجيهها بعمليات تطوير النماذج المستخدمة في نشاط التخطيط القومي . فيعرف نشاط التخطيط للتنمية القومية علي أنه عملية متصلة تستهدف صياغة مجموعة السياسات والآليات والمسارات والقرارات التي ينتج من تنفيذها تحريك الاقتصاد القومي اراديا من الوضع الذي يتجه اليه تلقائيا الي الوضع الذي تستهدف الخطه الوصول اليه . وعملية التخطيط كأي عملية انتاجية أخرى لها مخرجات ومدخلات . حيث تتمثل مدخلاتها في مجموعة البيانات والمعلومات والمعارف النظرية والعلمية المتاحة لدى جهاز التخطيط بينما تتمثل مخرجاتها في صياغة التفاصيل المشار اليها التي ترد في اطار الخطه . ولكي تكتسب الخطه عوامل النجاح اللازمة لها ،من الضروري أن تكون البيانات والمعلومات والمعارف المعتمد عليها معبرة أصدق تعبير عن الواقع والخبرات والمناخ الذي يجرى اعداد الخطه من خلالهما ،ويتضمن هذا الأمر تحديد للمحددات (أو القيسود والمعطيات) التي ستؤثر بوجودها علي أعمال التفكير والصياغة والتنفيذ . وقد جرى العرف علي تقسيم هذه المحددات الي محددات داخلية يمكن لجهاز التخطيط التحكم فيها بدرجة أكبر نسبيا من المحددات الخارجية (من التفاعل مع العالم الخارجي) التي يفقد جهاز التخطيط الكثير من القدرة علي تغيير مسارها ،بمسا تعتبر معه بشكل نسبي من الثوابت التي تدخل في بناء النموذج التخطيطي ،ففي

صورة قيود أو متغيرات العالم الخارجي، أو متضمنه في محتوى ثوابت ومعلميات

النموذج المقصود .

ويتوقف دور جهاز التخطيط في تعامله مع المحددات الخارجية لبناء النموذج التخطيطي علي تقدير أثر كل محدد علي المسار الاقتصادي محل التخطيط دون الدخول دائماً أو كثيراً في المفاضلة بين قبول أي من المحددات الخارجية أو استبعادها . كما تتوقف كفاءة جهاز التخطيط في التعامل مع المحددات الخارجية علي صحة تقدير أثر كل منها علي المسار الاقتصادي ، وهي العملية التي تتحقق بتوافر مجموعة من الشروط أهمها الأمام بمايلي :

- الاتجاهات المتوقعة لحركة كل محدد من حيث ظهوره أو زيادة دوره أو نقصه، أو انتشار تأثيره أو تقلصه عبر المتغيرات المختلفة .
- العلاقات المتداخلة بين المحددات الخارجية المختلفة ، حيث لا يصح التعامل مع كل محدد علي أنه منفصل تماماً عن غيره من المحددات .
- ويحتاج ذلك بالطبع الي وجود خلفية نظرية متكاملة للتفكير تفرزها خبرات التنمية .

وسوف يخدم توافر مثل هذا الاطار النظري أيضا فهم التداخلات ما بين المحددات الخارجية والداخلية كذلك .

- شكل الارتباط المباشر بين كل محدد خارجي والمسار الاقتصادي محل التخطيط أو مانسميه التشابكات ، ومنهجية لفرز أهمها ، بما يتيح لجهاز التخطيط فرصة لاستبعاد الثانوي والأقل أهمية منها . وبدون مثل هذا الفرز قد يصبح هم بناء النموذج أكثر صعوبة وأقل واقعية .

٢ - إعادة قراءة المعطيات ومحددات العالم الخارجي .

١٠٢ المحددات الخارجية العالمية

تبقى ملاحظة أخيرة في نهاية المقدمة ، وقبل التعرض للمحددات الخارجية العالمية التي تؤثر علي بناء ونتائج النموذج التخطيطي المتوسط المدى لمصر ، من الضروري أن ننبه الي ملاحظة هامة تتعلق بهذه المحددات . وهي التفاعل المتوقع بين محددات خارجية ذات طابع عالمي من ناحية ومحددات أخرى اقليمية ومحلية . اذ تشمل المحددات الخارجية علي النحو السابق الاشارة اليه ، المحددات المتعلقة بالبيئة العالمية والمنطقة الإقليمية والصعيد المحلي ، وتشترك جميعها في أنها اعتبارات مفروضة أو معطاه لمتخذى القرار التخطيطي ، يختلف في درجات امكانية التأثير عليها . ولكنها مقارنة بأغلب المتغيرات المحلية الأخرى فإن الأخيرة يمكن رسم مسيرتها ببساطة من خلال مجمل السياسات المحلية الي درجة كبيرة .

١٠١٠٢ استكمال ملامح النظام العالمي الجديد

كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية انقسام العالم المتقدم الي قسمين رئيسيين ينتمي أولهما الي النظام الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وينتمي القسم الآخر الي المعسكر الاشتراكي الشرق أوسطي بزعامة الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي أدى الي تصارع هذين الخصمين في كافة المجالات الأيدلوجية والسياسية والعسكرية والتقنية . وكان المجال الرئيسي لصراعاتهما في كل من العمل على السيطرة علي الفضاء الخارجي ، واستقطاب دول العالم النامي ، بعد أن فرض التوازن النووي استحالة الصدام المباشر عسكريا بين الكتلتين . وقد شهدت الثمانينيات تطورات جذرية في هذا النظام الذي تعارف العالم عليه علي مدار أربعة عقود متتالية لصالح النظام الرأسمالي العالمي تمثلت أهم ظواهره فيما يلي :

- تزايد النزاعات القومية بالقارة الأوروبية ، الأمر الذي انعكس علي سبيل المثال وليس الحصر في تخفيف حدة المشكلة الألمانية وهدم سور برلين ، وتقبل دعاوى الوحدة الألمانية من الشرق والغرب بدون الحساسيات التي كانت موجودة قبل

ذلك . وهو ما أسفر عن اتحاد شطرى ألمانيا داخل أوروبا التي تتجه الي التوحيد
اقتصاديًا، وتسليم القيادة بها الي الجناح الرأسمالي .

- نهاية الاتحاد السوفيتي بشكله القديم بعد استفحال العديد من المشكلات
الداخلية به التي صعب مواجهتها من القيادة السوفيتية ، بدءاً بمطالبة جمهوريات
البلطيق بالاستقلال وانتهاءً بحل الاتحاد السوفيتي ذاته وتكوين مجموعة دول
الكمونولث من الجمهوريات السوفيتية المتبقية عدا جورجيا .

- ومن ثم حل حلف وارسو باعتباره الحلف الذى ناظر وناوأ حلف شمال
الأتلنطي ، واطلاق حريات دول شرق أوروبا في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير كل
منها في مجال تحديد النهج السياسي والاقتصادى المناسب لكل دولة . وهو ما انعكس
عملياً ، في اختيار النهج الغربي القائم علي فكرة تعدد الأحزاب واطلاق الحريات
الديمقراطية وافساح أوسع المجالات أمام المبادرة الفردية لتحريك المــــوارد
الاقتصادية المتاحة ، مع تقليص أو الغاء دور القطاع العام في التنمية .

- وتعتبر هذه التطورات انتماراً للنظام الرأسمالي العالمي علي النظمــــام
الاشتراكي ، بعد الخلافات والصراعات الكثيرة التي شهدتها حضارة الغرب ما يقرب من
قرن .

- وتتضمن التطورات توجه أوروبا قدماً للوحدة الاقتصادية ، بل بدأ الحديث
عما هو أبعد من الاقتصاد ، عسكرياً وسياسياً .

- ولم تكن التطورات السابقة هي الوحيدة في مجال استكمال ملامح النظام
العالمي الجديد وان كانت هي الأهم . حيث صاحب هذه التطورات تغيير واضح في دور
المنظمات الدولية التي شكلت للحفاظ علي الأمن والسلام العالميين ، بما في ذلك دفع
جهود التنمية في البلاد النامية . فمن الطبيعي أن تتحول هذه المنظمات الي خدمة
مصالح النظام الرأسمالي العالمي والتوجه الحضارى الغربي باعتباره قطباً
الاستقطاب والريادة الوحيدان حاليافي العالم . وعلي النحو الذى تجسد بصورة واضحة
عبر أزمة الخليج عام ١٩٩١ والأزمة الليبية الغربية عام ١٩٩٢ . وهو ما أفقــــد
البلاد النامية رصيداً هائلاً من الدعم المادى والمعنوى ، وقلل من دورها في صياغة

القرار الدولي الي أدني درجة ممكنة بعد أن حققت هذه الدول نجاحات عديدة في هذا الشأن تمثلت في نشاط حركة عدم الانحياز (التي تم تشكيلها اعتبارا من مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥) ، والتي طالما طالبت بنصيب عادل في الثروة العالمية وحق الدول النامية في الحصول علي معونات فنية ومالية تمكنها من انجاز مهام التنمية بها) • وأصبح العالم النامي يتجة حاليا الي انتظار القرارات الحاسمة المتعلقة به عند صدورها من مراكزها الرئيسية ، في ضوء تصور عام بهذه المراكز يركز علي عدم الاهتمام بقضايا العالم الثالث الا فيما يخدم المصالح الاستراتيجية للنظام الرأسمالي العالمي بعد أن كان العمل علي اسنقطاب البلاد الثابتة لمحاصرة النظام الاشتراكي في مرحلة سابقة • مع ملاحظة هامة تتعلق بسعر النظام الرأسمالي العالمي الي حل بعض المشكلات الاقليمية المزمنة التي شغلت الرأي العام العالمي علي مدار عقود طويلة ، عملا علي الحد من مواطن التوتر ومن ذلك مثلا التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، والصراع في أنجولا ، المشكلة الكمبودية ، وبد الحوار حول مشكلة الشرق الأوسط التي نتجت من قيام دولة اسرائيل بقرار من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ •

٢٠١٠٢. زيادة النزعة للتكتل الاقتصادي في العالم المتقدم

واكب الشغيرات التكنولوجية الاقتصادية وكذا تخلص العالم الرأسمالي حاليًا علي الأقل من أقوى خصومه التقليديين ، ظهور نزعات للتكتل الاقتصادي بين الدول الرأسمالية المتقدمة . أساسها تقوية التنافس علي الأسواق ، وهو ما يرتبط باحتمالات لنشوء صراعات بين المحاور المختلفة داخل النظام الرأسمالي العالمي علي النحو الذي ساد قبل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية . حيث بدأت أوروبا خطواتها نحو الوحدة الاقتصادية في ١٩٩٢ علي أنقاض السوق الأوروبية المشتركة كمرحلة لتكوين وحدة اقتصادية كاملة تمامًا عام ١٩٩٧ ، وهو العام المخطط له أن يشهد إنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي يصدر العملة الأوروبية الموحدة ويناط به رسم وتنفيذ السياسة النقدية والاقتصادية لداخل أوروبا الموحدة . كما تم دفع التعاون الاقتصادي بأمريكا الشمالية بين كل من الولايات المتحدة وكندا قدمًا ، وتتقدم المكسيك نحو ذلك . وتتم محاولات لصياغة شكل للتنسيق في تكتل آخر لجنوب شرق آسيا بين اليابان وبعض دول هذه المنطقة لتكوين محور رأسمالي آسيوي في مواجهة التكتلات الأوروبية والأمريكية . وقد تسفر هذه التطورات عن زيادة المعاملات الاقتصادية والمالية والفنية بين الدول الرأسمالية المتقدمة الداخلة في كل تكتل علي حساب العلاقات الخارجية لدول التكتل مع الدول الرأسمالية بخارجه وبالقطع علي حساب دول العالم النامي . خاصة وأن هذه التكتلات لديها من الموارد والامكانيات ما تسمح لها بتحقيق أقصى منفعة ممكنة من وجود التكتل من خلال تقسيم العمل بين دول التكتل بما يحققه كفاءة اقتصادية وفراغية لشعوب دول التكتل ، وسيؤثر هذا الوضع علي العلاقات الخارجية للتكتل الاقتصادي من الزاوية التالية :-

- زيادة المقدرة التفاوضية لدول التكتل عند نزولها الي الأسواق العالمية طالبة للمواد الخام من دول العالم النامي ، بما ينعكس سلبيا علي معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية المنتجة والمصدرة للمواد الأولية .
- تكوين حواجز جمركية عالية في مواجهة صادرات الدول النامية الي دول التكتل في الوقت الذي ترفع فيه الحواجز الجمركية تماما بين الدول الأخيرة . ذلك رغم أي ادعاءات بالعمل علي تحرير الأسواق العالمية .
- تضائل اهتمام دول التكتل بدول العالم الثالث في مجال تقديم المعونات المالية والفنية واعادة توزيع هذه المعونات لصالح الدول والمناطق الأكثر فقرا داخل دول التكتل عملا علي تقوية هذه الدول اقتصاديا في مواجهة التكتلات الأخرى الموجودة في العالم .
- ويتسق كل ذلك مع تغير موقف دول شرق أوروبا تجاه دول العالم الثالث بشكل جذري

٣٠١٠٢ سرعة التقدم التقني وتعدد مجالاته

التطورات العلمية هي نتيجة لسعي الانسان المتواصل لفهم الكون وافساح رقعة معرفته بدنيابه ونفسه . والمعارف العلمية في غالبيتها ، تراث لايتوقف عند حدود جنس أو وطن . الا أن هذا النشاط العلمي ليس مرتبط تماما في كل اهتماماتنا بالاعتبارات التنموية (١) أما التطورات التكنولوجية فهي عبارة عن مجموعة الخبرات المكتسبة التي تحقق انتاج سلعة أو تقديم خدمة ما في اطار نظام اجتماعي اقتصادي معين وفاء بطلب اجتماعي يحدد أنواع وشكل هذه السلع والخدمات .

والتقدم التكنولوجي وتعميمه يعتبر من أهم محددات التنمية . ذلك أن التكنولوجيا " الجديدة " سمحت باستخدام الموارد استخداما أكثر إنتاجية وأكثر موائمة مع البيئة ، واستخدام اساليب " جديدة " في شتي نواحي الحياة . فنجد في المجالات الزراعية الاستخدامات الهائلة لأساليب الزراعة " الجديدة " ، والتحسينات المدهشة في ادخال سلالات مهجنة فائقة الغلة ، واستخدام منجزات الهندسة الوراثية في انتاج محاصيل جديدة ، والاستفادة القصوى من محدودية الرقعة الزراعية .

كما اطردت الابتكارات العلمية الطبية اطرادا سريعا في مجالات الاكتشاف المبكرة للأمراض ووسائل التشخيص والعلاج . هذا ويشهد العالم اليوم التقدم في وسائل النقل والمواصلات ، واستخدامات الموارد الجديدة للطاقة ، والطفرة الهائلة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والذي يمكن أن يطلق عليه ثورة الاتصالات التي أصبح العالم معها كمدينة واحدة .

ورغم أن التقدم التكنولوجي أساس في عملية التنمية إلا أن عائدته يرتبط بالاطار الاجتماعي - الاقتصادي ، وقد يتطلب تطويعا وابتكارا في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الداخلة في هذا الاطار . فهذه قد تكون قيودا علي عملية استخدام المعارف والخبرات لتقديم منتج أو خدمة في مقابلة طلب اجتماعي عليها . وقد تعجز عن توفير الامكانيات أو المناخ الفكري والقيمي المناسب لمثل هذا العمل . من هنا فان محاولة الاستفادة من الامكانيات المتاحة وزيادة قدرة المجتمع في زيادة هذه الامكانيات وتطويرها يتطلب :

- رؤية لأسلوب التنمية وأولوياتها ، وقبل ذلك توجهاتها .
- اعادة النظر في دور أجهزة البحث والابتكار وهيئات تطبيق وتطوير هذه الابتكارات والاهتمام بقضية بناء قدرة ذاتية تكنولوجية حيث أن ذلك يضمن سيطرة المجتمع عليها واستغلالها استغلال مجزيا مما يعمل علي تأمين مستنار التنمية .

- الاهتمام بالقيم الاجتماعية والانماط الحضارية السائدة في المجتمع ، والتي قد تحدد فرص نجاح أو فشل نشاط تكنولوجي معين .

- الاهتمام بأجهزة الانتاج وقدراتها التقنية وربطها بمعاهد التعليم والتدريب المسئول عن اعداد الكوادر البشرية حتي يتحقق الالتحام بين الخبرات النظرية والتطبيقية وفهم التشابك والتفاعل بين التغيرات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية لسياسة علي درجة كبيرة من الأهمية . ذلك أن الامكانيات التكنولوجية قد تزيد من القدرة علي مواجهة الطلب الاجتماعي علي أنماط معينة من السلع والخدمات بكفاءة اقتصادية بعيدا عن التوترات الاجتماعية . وقد تؤدي الي خلق أنماط استهلاكية بديلة . ومن ناحية أخرى فان الأفكار التكنولوجية

المستحدثة تقود عملية التنمية ، مما قد يؤثر في النهاية ليس فقط علي الجوانب الاقتصادية وانما علي العناصر الحضارية والسياسية بشكل عام . وهذه يمكن أن تحدد في تغير الأهمية النسبية للعوامل الإنتاج واستحداث هياكل اقتصادية ومفاهيم وسلع جديدة ، وبروز دور مؤشر لاعلام ونظم التعليم والتدريب ، وتغيير في دور الدولة وفي مجال اعتبار التغير الثقافي أحد المحددات الخارجية لنموذج تخطيطي متوسط الأجل تجدر الإشارة الي مجموعة الملاحظات التالية :-

- أن الدول النامية لم تستفد خلال العقود الماضية بما حققه العالم المتقدم من تطور ثقافي بقدر كاف ، وعلي الرغم من وجود علاقات دولية مكثفة بين هذه الدول من ناحية وكل من النظام الاشتراكي الأوروبي أو النظام الرأسمالي . وذلك بسبب اما سرعة حدوث التطور الثقافي بدرجة صعبت من عملية نقل المعارف الفنية أو عدم جدية دول العالم المتقدم في نقل هذه المعارف ، أو بسبب قصور موارد التمويل ، أو بسبب السرية التي فرضت في حينه علي كثير من المستحداث والمعارف . أن الدول النامية لم تستطيع تكوين قواعد ثقافية خاصة بها استفسادة بخبراتها وما استطاعت ان تجلبه من معارف فنية من الدول المتقدمة ، بما يجعل من الدول النامية طالبة لمنتجات هذه المعارف أو مجرد مستهلكة لها حتي الآن . وفي الوقت الذي تثار فيه الشكوك حول الدافع لدى الدول المتقدمة علي مدها بما تحتاج اليه من تقنيات .

- أن المعارف الفنية قد انعكست بدرجة كبيرة في وسائل الاعلام ، بما جعل من سكان الدول النامية علي علم تام بمجريات الحياة اليومية في الدول المتقدمة من خلال ما يث في وسائل الاعلام المختلفة بالدول المتقدمة . خاصة وان هذه الدول قد ابتكرت من أجهزة الارسل والاستقبال الوسائل العديدة والمتاحة بأسعار معقولة لسكان الدول النامية (ربما بهدف نقل أنماط الاستهلاك والحياة الي هؤلاء السكان بصرف النظر عن مدى ملائمة هذه الأنماط لظروف مجتمعاتها أو ما تعارفوا عليه من عادات وتقاليد) ، الأمر الذي يؤدي الي ظاهرة تصاعد توقعات المستهلكين ، ويؤثر سلبا علي هيكل القيم بالمجتمعات النامية ، ويبعد جانب يعتقد به من طاقات وإمكانات سكانها الخاصة بالعمل والابداع ويحولهم الي أفراد غير قادرين علي

الانتاج ويعانون من الغربة في أوطانهم والافتراب عن وسطهم الانتاجي.

- أن الثورات التكنولوجية المعاصرة (المعلوماتية ، والبيولوجية وفي احلال المواد) هي جديدة في محتواها وكاسحة في آثارها المتوقعة وبما أدت اليه من تغير فسي المفاهيم والميزات النسبية والعلاقة مع البيئة وسرعة ظهور مستحدثاتها . ولكننا هنا نركز علي أهم مايجب المرور عليه بالنسبة للبلدان النامية وفرصها وحدود اتخاذها للقرار ، أي سوف نركز علي مايمكن أن نسميه محددات خارجية بالنسبة لاقتصاداتها .

فالانفاق الاساسي في البحث والتطوير بالنسبة لهذه الثورات يأتي في مرحلة البحث الاساسي ، وليس في مراحل التطوير التكنولوجي والتطبيق ، الأمر الذي يترك أمام بلدان العالم الثالث هامشا كبيرا للحركة بعيدا عن القيود التمويلية .

• وارتبط بهذه الثورات تصاعد حجم المعلومة في مدخلات الإنتاج وبشكل متصل ، وتزايد حجم المعلومات والخدمات في التبادل التجاري علي المستوى العالمي ، وبكل مايطرحه ذلك من ضرورات لاعادة تعريف السلع والخدمات ، واعادة البحث فني دوال الانتاج وتشابكاته .

• ولقد قصرت بالتالي المسافة الزمنية بين البحث الاساسي والتطبيق في الانتاج بشكل جذري ، الأمر الذي يوضح الأهمية الكبيرة لوجود هياكل اقتصادية مرنة ، وقواعد معلومات ومتابعة متقدمة ، وقد يطرح الشكوك حول "الفجوة " مابين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان المتقدمة في مرحلة "مابعد الصناعة " من ناحية أخرى .

• وترتب علي هذه الثورات الثلاث تغير مفاهيم كثيرة ، منها الأمن القومي وقوة العمل المباشرة بالانتاج نتيجة لثورة الاتصالات . ومنها مفاهيم الموارد والميزات النسبية والتبادل التجاري وحنثقوق المنتج والمستهلك نتيجة للثورات الثلاث . ومنها مفاهيم المحلية والعالمية ، والمركزية واللامركزية ، والتخطيط العلمي ، وقدرة اقتصاد ما علي الانغلاق ، ومنها العديد من مفاهيم الحسابات القومية وطرق تقدير الشروة وتوزيعها والتجارة فيها . ومنها مفهوم الصناعات الصغيرة في مقابل الصناعات الكبيرة ، وحتى ما يجب أن نطرحه من شكوك حول قدرتنا علي فرز ما هو صناعة مما هو خدمات ، وما هو مدخلات مادية مما هو مدخلات من المعلومات . وبسببه كل ذلك كان

علي التخطيط العلمي الانتقالي من مفاهيم تخطيط القوى العاملة الي مفاهيم التخطيط للتنمية البشرية ،لما تطرحه الأخيرة من فرص للابداع والمبادرات استباقا للتنمية وليس مجرد مقابلة احتياجات تنموية حالية .

- وعندما يتم تفصيل ما طرح أعلاه ،سوف نجد أن ذلك يطرح الكثير من التعديلات في مناهجنا للتخطيط أو للنماذج المطلوبة .

• من ناحية،تساؤل حول امكان تمييز المتغيرات الخارجية عن الداخلية لى نموذج ،

- اعادة صياغة قطاعية وسلمية في ضوء أهميات وأوزان جديدة .
- المستوى العالي من التفصيل المطلوب
- المميزات النسبية الجديدة ،والمعدلات المتوقعة الانتاجية وانعكاساتها علي المعاملات والحدود الدنيا والقصى
- مدى المرونة (أو الديناميكية) المنتظرة في النموذج في ضوء وقع التغيرات التكنولوجية وسرعة ومول المعلومات الأحدث
- اعادة للنظر في محددات ودوال الانتاج أمام المستوى العالي من المرونة في الاحلال بين المدخلات ،وهيمنة محددات التنمية البشرية .
- ثم انعكاسات ذلك كله علي صياغة النموذج في مجمله
- ثم انعكاسات كل ذلك علي أسس وشكل محاسبات القومية والمستخدم ،علي تعريفنا بالاستهلاك وغيره من المتغيرات التي لانعطينها في حقيقة الأمر
- الاهتمام الكافي في القياس .

٤٠١٠٢ انحسار النزعة للتنمية علي المستوى الاقليمي

سادت خلال العقود الثلاثة السابقة العديد من الأفكار التي تنصرف الي أهمية التنمية الاقليمية التكاملية بين مجموعة متجاورة من الدول النامية، لما تحققه من مميزات عن طريق الوفورات الخارجية التي تتولد عنها وتنعكس في صورة قوى دفع ايجابية للتنمية علي المستوى المحلي . وقد تمت محاولات عديدة في هذا الشأن مثل تنشيط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد باءت كل المحاولات التي تبنت هذا الاتجاه بالفشل وخيبة الأمل لعدة اعتبارات منها مايلي :

- وجود فجوة كبيرة بين التنظير للتنمية الاقليمية والامكانيات العلمية لتحقيق خطوة علي طريق هذه التنمية .
- تغليب الأبعاد السياسية علي المصالح الاقتصادية في صياغة العلاقات المبنية للدول العربية والأفريقية ، خاصة في ضوء وجود توترات مستمرة علي الصعيد السياسي داخل كل مجموعة من هذه الدول .
- عمق الاختلالات الهيكلية والوظيفية بالاقتصاديات النامية بصفة عامة والعربية علي وجه التحديد . وقد ضاعف من أثر هذا العامل وجود اقتصادات نقطية " بعبء الدول العربية مما قلل الدافع - بل زاد النفور - لدى هذه الاقتصادات للانخراط في تجمعات تنموية اقليمية .
- تدخل بعض الدول المتقدمة لزيادة التناقض الثانوي بين مجموعة الدول العربية ونجاحها في تحويله في بعض الأحيان الي تناقض رئيسي يصعب معه الحديث عن تنمية اقليمية . ولا تعني هذه المقدمة بالطبع عدم وجود أي جهود مشتركة لمحاولة أحداث تنمية اقليمية ، لكن اتسمت هذه الجهود بالتشتت وضعف التأثير وعدم الجدية ، واستقرت في النهاية علي مجموعة من اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري والمالي لا تتضمن خطوات حاسمة لتنفيذها وتقتصر علي اظهار حسن النوايا بين طرفي الاتفاقية .
- كما لا تعني أيضا توقف جهود التنمية في البلاد العربية ، ولكن

هذه الجهود تتم علي المستويات المحلية دون ادخال البعد الاقليمي في الاعتبار بقدر كاف . حيث رجحت السلطات السياسية داخل كل دولة بديل التركيز علي التنمية المحلية علي البديل الخاص بربط هذه التنمية في اطار اقليمي ،متنازلة في ذلك عن نصيبها المحتمل في الوفورات الخارجية للتنمية الاقليمية مقابل استقرار جهود التنمية بها ،وربما ضمان تحكم هذه السلطات في توجيه وادارة شعوبها والموا رد المتاحة لديها .

وفي الوقت الحاضر ،وربما بالمستقبل القريب،يبدو وأن هذه التوجهات القطريية اللالاقليمية تزداد ترسخا بين السلطات الاقتصادية والسياسية ،وارتباطا بفكرة ساذجة مؤداها أن ذلك التوجه يندرج تحت اجراءات تصحيحية ضرورية وسط المعطيات المستجدة بالنظام العالمي ،وارتباطا بمفهوم خاطئ عن معني انفتاح العالم علي بعض البعض وهيمنة الأسواق الرأسمالية العالمية . وتنضج الساذجة ويتضح الخطأ عندما نقارن مع ردود فعل البلدان الأوروبية وغيرها أمام هذه المعطيات العالمية .

ويؤدي انحسار النزعة للتنمية علي المستوى الاقليمي الي اجراء حسابات التنمية المحلية باسقاط المزايا الممكن أن تتحقق من خلال التنمية الاقليمية . أي أتمام هذه الحسابات للتكلفة والعائد المترتبين علي كل قرار انمائي في نطاق الأبعاد المحلية للتنمية . ذلك رغم ملاحظة هامة تنصرف الي وجود علاقات عضوية تؤثر تأثيرات مختلفة علي جهود التنمية المحلية ،وتستند الي قنوات أخرى للتكامـل

الاقليمي بين الدول العربية مثل هجرة العمالة من دولة الي أخرى ،أو حركة رؤوس الأموال ،أو زيادة العلاقات التجارية ،ولكن تدخل هذه العوامل يتم في اطار الحركة التلقائية غير المخططة ،والتي يصعب تخطيطها في بعض الأحيان نظرا للمتوقع من سهولة التخلص منها في فترة زمنية وجيزة عندما تنشأ أزمة سياسية بين دولتين عربيتين توجد بينهما مثل هذه العلاقات (مثل عودة العمالة المصرية من ليبيا والعراق واليمن ،أو قطع العلاقات الاقتصادية من جانب أغلب الدول العربية مع مصر سنة ١٩٧٩) خلاصة القول أن التنمية الاقليمية وان كانت موجودة بطريقة غير مخططة ،قد ازدادت صعوبة اعتبارها حاليا بعدا من أبعاد نموذج للتخطيط متوسط المدى حتي يتسم هذا النموذج بالواقعية .

أدى التغيير الكبير في التوجه الاقتصادي الذي صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي والطفرة الكبيرة في استخراج الموارد النفطية في المنطقة العربية عمومًا ومصر علي وجه الخصوص الي حدوث قفزة في الاستثمارات المطلوبة كان من نتيجته زيادة العلاقات مع الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بتنفيذ الجزء الأعظم من هذه الاستثمارات لما تملكه من قدرات تقنية عالية ومن سرعة في انجاز مهامها ويرتبط بذلك أيضا انتعاش نشاط مكاتب الاستشارات الهندسية وبيوت الخبرة العالمية والبنوك دولية النشاط التي ترتبط بهذه الشركات بصلات وثيقة نظرا لتعدد نشاط هذه الشركات الذي لم يعد قاصرا علي انتاج المواد الخام وانما امتد نشاطها مجالات المقاولات وتنفيذ مشروعات الأشغال العامة والاستثمار في قطاعات الزراعة والخدمات والتأمين والنقل والمواصلات والتمويل .

وقد زاد نشاط هذه الشركات وتوغل في العشر سنوات الأخيرة نتيجة حالة الركود الاقتصادي التي اجتاحت اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا ، فقد وجدت هذه الشركات في تلك المنطقة مجالا واسعا لتحقيق الأرباح ، هذا بالإضافة الي أن سوق المنطقة العربية عامة تعتبر من الأسواق الواسعة أمام المنتجات الاستهلاكية والخدمية التي تنتجها هذه الشركات ، علاوة علي ما يوجد في هذه المنطقة من دوافع ايجابية أمام نشاط هذه الشركات مثل موارد الشـحـرة الطبيعية والموقع الجغرافي والأيدى العاملة الرخيصة ، هذا اضافة لاستفادة هـذه الشركات من الامتيازات الضخمة التي نقررت لها (كالأعفاءات الضريبية وغيرها) .

ومما لا شك فيه أن هذه الشركات تساهم في زيادة الدخل المحلي الاجمالي للدول التي تعمل بها بزيادة انتاجها من المنتجات التي تشترك في انتاجها ويرى بعض المدافعين عن نشاط هذه الشركات مجموعة من الايجابيات تتمثل في أنها :

١ - تساهم بدرجة فائقة في التنمية الاقتصادية للدول النامية وفي تحديث

اقتصادياتها ورقع مستوى المعيشة .

٢ - أداة النقل الموارد سواء رأس المال الأجنبي اللازم للتنمية أو المهارات

الفنية والتكنولوجية المعاصرة وهي تقوم بتشغيل الموارد بكفاءة .

٣ - تعمل علي خلق سوق تنافس يساعد علي رفع كفاءة المشروعات المحلية وتوفر منفذا الي أسواق الدول المتقدمة وبالتالي تساهم في تحسين حال ميزان المدفوعات بالإضافة الي دعم الموارد المحلية للدولة من خلال الضرائب علي ايرادات الشركات الأجنبية .

الا أن التجارب تشير الي أن التعامل مع هذه الشركات لم تكن تخلو من استغلال ومن علاقات غير متكافئة وسلبات تتمثل في

- ١ - صعوبة مراقبة نتائج أعمال هذه الشركات وتلاعبها بالأسعار .
- ٢ - حدوث أخطاء جسيمة في مافذته من أعمال ومشروعات من جراء تقديمها طرائق فنية لاتراعي ظروف البيئة المحلية وطبيعة ومستوى مهارات القوى العاملة الوطنية .

٣ - بعد فترة زمنية من نشاط هذه الشركات يحدث التيار العكسي للموارد اذ تضح الموارد الي داخل الدول المتقدمة في صورة ارباح كسرة معادترجيلها وأقساط فوائد علي أسهم وستدات وفوائد ديون ورسوم ادارة وتحويل تكنولوجيا ، وتتجاوز هذه المدفوعات عوائد الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر الذي تم تقديمه بواسطة هذه الشركات

٤ - تغذى الفعاليات التجارية والاجتماعية لهذه الشركات نزعة الاستيراد في المجتمع النامي الذي تمارس نشاطها فيه بما يعني في النهاية ازدياد العجز التجاري

٥ - تضع هذه الشركات الفرص المتاحة لاستخدام الموارد الوطنية في التنمية المستقلة بدرجة تفوق ماتقله فعلها من موارد ، واتضح ذلك من خلال أثرها علي احتدام عجز ميزان المدفوعات والتجائها الي التمويل الذاتي سواء من الأرباح المعاد استثمارها أو عن طريق الاقتراض من المؤسسات الوطنية والأجنبية التي يقوم صلب نشاطها علي محور الودائع والادخارات الوطنية وهي بهذا تضعف التراكم الوطني لرأس المال اللازم للتنمية .

- ٦ - حرمت هذه الشركات علي أن تبيع تقنيات جاهزة بحيث يتوقف تركيبها وتشغيلها وضمان انتظام دوراتها علي الارتباط الوثيق والمستمر بتلك الشركات وبسيطرتها علي مجموع العمليات الانتاجية وحافز للتسويق واخضاع السوق المحلي وتدعيم مركزها الاحتكاري لتحقيق ريعاً أفضل مما كانت تحققه في السوق التنافسي
- ٧ - تقوم هذه الشركات بنقل الخبرات والعقول الفذة من أبناء البلاد التي تمارس نشاطها فيها الي مركزها الأم أو ماتسمي ظاهرة استنزاف العقول .
- وبعد نشاط هذه الشركات من المحددات الخارجية لبناء نموذج تخطيطي لما تمارسه من سيطرة علي الصعيدين الدولي والمحلي وذلك بالسيطرة علي أسعار صادرات وواردات الدولة محل نشاطها والتوغل والسيطرة علي الأسواق الداخلية لها واحتكار التكنولوجيا وبيعها ويمكن الحد من هذا العامل بامكانية تقليل الاعتماد علي هذه الشركات وتقويم تصرفاتها .

٢٠٢ - أهم الانعكاسات علي التوجهات المحلية

تنصرف هذه المحددات المحلية لبناء نموذج تخطيطي متوسط المدى الي مجموعة الاعتبارات التي فرضت نفسها علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مصر (اضافة الي كونها تفاعلت مع محصلة التجربة الانمائية المصرية التي تمت علي مدار الاربعة عقود المنصرمة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين) نتيجة للتغيرات العالمية المشار اليها . ونستعرض في هذا المجال المحددات المحلية الجديدة علي الساحة الاقتصادية في مصر ، وذات التأثير الأكبر علي مجريات التطور الاقتصادي بها . و نشير الي هذه المحددات علي أنها جديدة نظرا لوجود العديد غيرها من المحددات المحلية التي سبق لجهاز التخطيط التعامل معها وأخذها في الاعتبار عند اعداد الخطط متوسطة وقصيرة المدى . مثل محدودية الرقعة الزراعية والقصور في امداد المياه والطاقة ، وسوء التوزيع السكاني ، وارتفاع معدلات النمو السكاني وشيوع ظاهرة الطاقات العاطلة بقطاع الصناعة ، والاعتماد في تمويل مشروعات التنمية علي القروض الأجنبية والدولية ، وتشتمل المحددات الجديدة المشار اليها فيما يلي :

١٠٢٠٢ - تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي

تجاذب سياسات التنمية في مصر اتجاهين أساسيين منذ بدء جهود دفع التنمية في منتصف الخمسينيات منذ هذا القرن . تمثل الاتجاه الأول في العمل علي احداث تعديلات هيكلية في البنيان الاقتصادي في غير صالح قطاعات النشاط التقليدي كـ الزراعة والتجارة والخدمات ولصالح قطاع الصناعة . وفي الثمانينيات كان التركيز علي القطاعات السلعية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة بدرجة أكبر من قطاعي البترول والتشييد . أما الاتجاه الثاني فقد ركز علي ضرورة علاج الاختلالات الوظيفية في الاقتصاد المصري كمرحلة لازمة في مواجهة الاختلالات الهيكلية الموجودة .

وقد انحاز الفكر الرسمي علي مدار ما يقرب من أربعين عاما الي الاتجاه الأول المشار اليه ، مرتكزا في ذلك علي قاعدة أساسية مؤداها أن اصلاح الاختلالات الهيكلية يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي لعملية التنمية ، كما سيتأتى بمواجهة هذه الاختلالات اصلاح الاختلالات الوظيفية في الاقتصاد المصري ، نظرا لكونها اختلالات ثانوية نتجت

من وجود الاختلالات الهيكلية المستهدف القضاء عليها .

وقد واجهت التجربة العملية في التنمية مشاكل عديدة بسبب عدم استجابة المتغيرات الاقتصادية لاجراءات التخطيط بالدرجة التي كانت متوقعة ثم كانت هناك كذلك شكوكا كثيرة حول مصداقية ودقة الاجراءات والأهداف والسياسات التخطيطية ، مما أوجد فجوة بين الاهداف المرسومة والنتائج المحققة .

وقد أدى التضايف عن أهمية ربط المتغيرات والاختلالات ببعضها ، أو عدم اعطائها الوزن اللازم لها ، الي اتخاذ مجموعة من القرارات العشوائية التي كان مصيرها الأهمال بعد مدورها بساعات أو الالفاء بعد أيام قليلة بسبب عدم شمولية النظرة الي هذه الاختلالات وعدم ادراك العلاقات التداخلية بين الاختلالات والمتغيرات بقدر كاف . مثل قرارات يناير ١٩٧٧ ويناير ١٩٨٥ ، حيث صدرت القرارات الأولى متضمنة رفع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية بهدف تخفيف العبء علي الموازنة العامة من ناحية وتوصيل أسعار السلع التي وردت بالقرارات الي أسعارها الاقتصادية الحقيقية التي تحدد من خلال جهاز السوق . كما تضمنت القرارات الأخرى تنظيم التعامل مع العالم الخارجي بالغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وتنظيم استقبال الجهاز المصرفي لموارد النقد الأجنبي الناتجة من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج . أخذت قرارات المشار اليها شكل استثناء من قاعدة عامة تمثلت في حل الاختلالات الهيكلية وتأجيل الاختلالات الوظيفية ، اذ تناولت علي النحو المذكور العمل علي مواجهة جانب أو أكثر من الاختلالات الوظيفية التي يعاني منها الاقتصاد المصري .

ومع استمرار وتعقد المشاكل الهيكلية بالاقتصاد المصري في نهاية الثمانينيات ووسط ضغوط ومحددات خارجية كثيرة ، كان من الضروري البحث عن صيغة جديدة للتعامل معها وهي تغيير أسلوب هذا التعامل عن طريق التركيز علي مواجهة الاختلالات الوظيفية بصفة أساسية والعمل علي أو توقع مواجهة الاختلالات الهيكلية في مرحلة لاحقة بعد تهيئة المناخ الملائم لمواجهة الاختلالات الأخيرة . وذلك بافتراض الاستعانة برصيد وخبرات الممارسة الانمائية المصرية ، أو عملا بنصائح صندوق النقد الدولي . وتبلورت الجهود المبذولة في هذا الشأن في رفع شعار الإصلاح الاقتصادي الذي يستهدف

في أساسه تطويع الاقتصاد المصري للتعامل مع آليات السوق الحرة التي يلعب فيها قانون العرض والطلب الدور الأساسي . مع الاعلان عن تقبل تكلفة هذا التطويع والمتمثلة في وجود معاناه اجتماعية لبعض الفئات خاصة أصحاب الدخل الثابتة والمحسنة بدولة بسبب عدم قدرة هذه الفئات علي زيادة دخولها بمعدلات تتناسب مع المعدلات التي تحدث في ارتفاع الأسعار .

وتمثلت أهم اجراءات الإصلاح الاقتصادي فيما يلي :

- انشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبي علي ثلاث مراحل تنتهي بتعويم الجنيه المصري في علاقته التبادلية مع العملات الصعبة . وذلك اعتبارا من مايو ١٩٨٧ حيث حددت قيمة الدولار في هذا الوقت بما يعادل ٢١٦ قرشا مصرية بعد ان كانت ١٣٥ قرشا في مجمع البنوك التجارية ، وتحرك سعر الدولار بالارتفاع الي أن وصل الي تخطي مستوى ٣٣٠ قرشا .

- تنظيم شركات توظيف الأموال ، أو محاصرة نشاطها ، بإصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي أسفر تطبيقه عن كشف حقيقة هذه الشركات وتلاعبها ودورها في تهديد المدخرات الوطنية ، وذلك لحساب قيام الجهاز المصرفي وغيره من وحدات الوساطة المالية بدورها في تعبئة وتجميع وتوظيف هذه المدخرات .

- رفع سعر الفائدة علي الودائع بالجنيه المصري بما يجاوز معدلات التضخم المحسوبة لزيادة استقطاب الجهاز المصرفي لودائع بهذا الجنيه ، وذلك في ضوء سياسة انكماشية تستهدف كبح التضخم الذي نتج من زيادة الأخذ بآليات السوق في توجيه الموارد الاقتصادية .

- اصدار ضريبة المبيعات علي السلع والخدمات المتداولة بهدف تجميع حصيله مالية لتمويل الميزانية العامة للدولة (وبلغت جملتها في العام الأول مسن تطبيقها حوالي ٨ مليار جنيه) ، بالإضافة الي دور هذه الضريبة في الحد من استهلاك الأفراد وتقليل الطلب علي السلع والخدمات سواء المنتجة محليا أو مستوردة من الخارج ، وهو ماسيؤدي بالتبعية الي خفض الطلب علي العملات الحرة لتمويل أغراض الاستيراد الاستهلاكي ، وهو ماسيساعد علي وقف انخفاض الجنيه المصري تجاه العملات الصعبة .

— فك العلاقات المتوارثة بقطاع الزراعة عن طريق اتاحة التقاوى والبذور

والمخصصات بأسعارها التجارية بعد رفع كافة صور الدعم عنها ،مقابل فك الدورة الزراعية ورفع أسعار تسليم المحاصيل الي الحكومة مع جعل هذا التسليم اختياريا بالنسبة للفلاح ،واعداد مشروع يستهدف اعادة صياغة العلاقة بين المالك والمستأجر علي غير الأسس الجارى العمل بها منذ صدور قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ وتعديلاته .

— التوجة الي خصخصة مشروعات القطاع العام بطرحها كليا أو جزئيا للقطاع الخاص ،عملا علي ادارة هذه المشروعات بالأساليب التجارية المتعارف عليها والتي تأخذ بقواعد الكفاءة الاقتصادية في الانتاج ،بما يتضمنه هذا من تقليل أو إلغاء الدور الاجتماعي الذي لعبه القطاع العام علي مدار ثلاثين سنة والذي تمثل أساسا في استيعاب جزء من الأيدى العاملة وتسعير منتجاته بأسعار اجتماعية .

وبعكس انتهاء أسلوب الاصلاح الاقتصادي دورا جديدا للدولة يختلف في مضمونه وأبعاده عن الدور الذي قامت به منذ بدء جهود دفع التنمية في مصر . حيث ينصرف الدور الجديد الي تخليص الاقتصاد المصري من العلاقات المتوارثة في مجال ادارة الاقتصاد القومي (وحتى التزام الدولة بايجاد فرص عمل لطالب العمل ،وضمان حد أدني من الدخل الحقيقية تكون مقبولة لدى الأفراد وتشكل حافزا لهم علي المساهمة فسي النشاط الإنتاجي المطلوب) . ويدخل الاقتصاد المصري مرحلة الاصلاح الاقتصادي وهو يعاني من ثلاث مشكلات رئيسية وهي البطالة والتضخم والمديونية الخارجية ،حتى بعد اسقاط جزء من القروض الخارجية التي استدانت بها مصر علي النحو الذي تم عقب انتهاء أزمة الخليج .

وقد أدت الاجراءات التي أتخذت في مجال الاصلاح الاقتصادي الي مجموعة من النتائج الايجابية مقيسة بالهدف من اتخاذ الاجراء . منها زيادة تحويل العمولات الصعبة الي الجنيه المصري من خلال السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي ،حيث زاد المعدل اليومي للتحويل من ٧ مليون دولار يوميا الي ٢٥ مليون دولار في المتوسط (٢) . كما زادت ابداعات الجنيه المصري بالجهاز المصرفي وتحقق فائض لأول مرة في ميزان

المدفوعات المصرى بلغ في عام ١٩٩٢/٩١ ١٨ مليار دولار . كما انخفض العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة الي اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من ١٥٪ الي ٩ ٪ . وتغير التركيب المحصولي الي الهيكل الذى يحقق أقصى منفعة للفلاح ومما قد يشكل حافز له علي زيادة الانتاج الزراعي . وقد صاحب هذه التطورات زيادة البطالة في الاقتصاد المصرى الي أن وصلت في بعض التقديرات الي حوالي ٣ مليون عاطل (٣) . ومن السابق لأوانه الآن البحث في تأثير هجرة العمالة الي البلاد العربية النفطية ، وهل ستؤدي الي زيادة تحويلات هذه العمالة الي مصر واستخدام جزء منها في التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاح الاقتصادي علي بعض الشرائح . وذلك بسبب أوضاع جديدة استجدت في ضوء أزمة الخليج .

ويعتبر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي محددًا خارجيًا لنموذج التخطيط ، أو معطيات جديدة وحاسمة عند الصياغة ، من زاوية أن هذا البرنامج قد وضع لينفذ بما يتضمنه ذلك الأمر من إعادة صياغة علاقات الانتاج بالاقتصاد المصرى في صالح علاقات الانتاج الرأسمالية ، أى مفهوم جديد لدور الدولة ومحاولات جادة من جانب الحكومة في إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى لصالح القطاع الخاص . وذلك يحتاج مبحثًا خاصًا عن المدى والوضوح الذى سوف تصل اليه آليات السوق وكفاءتها ، وانتشارها عبر القطاعات الاقتصادية ، بالفترة المقبلة .

٢٠٢٠٢ - مدى استعداد الرأسمالية المصرية لانجاز مهام التنمية

ومع عمليات إعادة الهيكلة لصالح القطاع الخاص ، فكيف يمكن أن تبدو الصورة في

الواقع ؟

فقد لعبت الرأسمالية المصرية أدوارًا معتد بها في تنمية الاقتصاد المصرى وخاصة في العقدين الرابع والخامس من هذا القرن . وتجسدت أهم أدوارها فيما قامت به مجموعة بنك مصر من أعمال تستهدف تنويع قاعدة الانتاج وتحقيق تنمية اقتصادية متنوعة تعتمد علي الصناعة الوطنية بجانب تطوير القطاع الزراعي . وبعد عام ١٩٥٢ حدث قدر كبير من فقدان الثقة بين الرأسمالية المصرية والسلطة الحاكمة . إذ تمتد السلطة لظاهرة طالما حدثت من جهود التنمية المبذولة وهي المضاربة علي

أسعار الأراضي الزراعية التي أصبحت بالوعة للمدخرات المصرية . مما دفع اقتصاد الصناعات المصرية للمطالبة بإصدار قانون للإصلاح الزراعي يحدد أقصى مساحة يمكن أن يمتلكها الفرد أو الأسرة ، إضافة إلى أن تحرير الزراعة من الاقطاع كان مطلباً واضحاً لدى من كانت أعينهم على اتاحة الظروف المناسبة لقيام رأسمالية صناعية في مصر كما في غيرها .

وقد أدى إصدار أول قانون للإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ إلى هجرة الأموال الخاصة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الحضرية بالمدن ، بهدف البحث عن فرص جديدة للاستثمار . حيث وجدت في قطاع التشييد والبناء علي خلاف ما استهدفته السياسة الاقتصادية في ذلك الوقت من جذب هذه الأموال للاستثمار في القطاع الصناعي . فبعد تكوين المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وإصدار برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة ، وجدت رؤوس الأموال الخاصة ضالتها المنشودة في بناء المساكن وتأجيرها استفادة بزيادة الطلب علي المساكن بسبب حدوث تحول ديموجرافي لصالح المدينة وعلي حساب الريف ، نتيجة لتوسع الجهاز الإداري للدولة والتوسع في الخدمات العامة التي تقدمها وخاصة في مجال التعليم .

وبعد اكتشاف الإدارة الاقتصادية لحقيقة توجهات رؤوس الأموال الخاصة كان من الضروري تأميم جزء يعتد به من هذه الأموال لتجسيدها في صورة مشروعات صناعية حتي تتمكن الدولة من تحقيق أهداف الخطة الخمسية الأولى التي صدرت عام ١٩٦٠ (في ظل اقتصاد كان يهيمن عليه إلى حد كبير قانون السوق الحر . وصاحب ذلك إصدار تشريعات بخفض الإيجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في مجال الوحدات السكنية ، بما يحقق بعض الأهداف الاجتماعية المتمثلة في إعادة توزيع الدخل .

ومع بداية الخطة بسد من الواضح عدم تجاوب رؤوس الأموال الخاصة التي سحبت نشاطها من الاستثمار في قطاع الصناعة والاستثمار في قطاع العقارات المبنية لتمارس أنشطة بقطاعات أخرى يصعب علي الدولة بأجهزتها الاقتصادية التحكم فيها . وقد وجدت رؤوس الأموال الخاصة ماسعاً إليه في قطاعي تجارة الجملة والمقاسمات بمختلف أنواعها .

وبطول السبعينيات كانت دعوة رؤوس الأموال الخاصة للمشاركة في جهود التنمية

نظرا لضخامة المهام المطلوب تنفيذها وقصور وحدات القطاع العام عن انجاز هذه المهام بطريقة منفردة لما كانت تعانية من قصور في موارد التمويل اللازمة لها للقيام بأعمال الاحلال والتجديد واستكمال المشروعات تحت التنفيذ ناهيك عن انشاء مشروعات جديدة . ثم اتسعت الدعوة المشار اليها بحيث لم تبقي فقط موجهة الي الرأسمالية المصرية وحدها بل شملت أيضا الرأسمالية العربية والأجنبية وذلك باصدار قانوني استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة عامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ . ويعكس هذا التوجه اعتراف السلطة الاقتصادية بضعف الرأسمالية المصرية وعدم قدرتها وحدها علي مشاركة القطاع العام في انجاز المهام المطلوبة للتنمية ، وبصرف النظر عن الدعاوى التي قدمت لتبرير هذا الاتجاه من جلب معارف فنية وأموالا بالنقد الأجنبي للمساهمة في تطوير الاقتصاد المصري . ففي ذلك الحين سجلت ملاحظات عديدة حول تهريب رأس المال المصري الي الخارج ، وبكميات كبيرة .

وقد شعرت الرأسمالية المصرية بصدق توجهات السلطات الاقتصادية بدعوة رأس المال الخاص للمشاركة في جهود التنمية ، مع اعطاء الحق لنفسها بتحديد مجالات الاستثمار التي ستشارك فيها بصرف النظر عن تطابق هذه المجالات مع الأهداف المرسومة من قبل الادارة الاقتصادية ، حتي لو تناقضت أهداف كل جانب في مجال أو أكثر من المجالات المشار اليها . وقد أسفرت تجربة النمو في السبعينيات عن تضخم أنشطة بعينها من القطاعات الخدمية التي استحوذت علي اهتمامات الاستثمار في القطاع الخاص . وارتفع معدل نمو ناتج الخدمات (سنويا في المتوسط) الي ١٢٪ علي النحو الذي أوضحته الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ١٩٨٧/٨٢ . الأمر الذي تضمن في محتواه المزيد من الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري وأدى الي تراجع دور القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، سواء بصفة عامة أو في مجالي الصناعة والزراعة علي وجه التحديد .

ظلت الرأسمالية المصرية في أغلبها علي موقفها المتسق مع طبيعة حركتها للبحث عن أسرع السبل المربحة وأعلاها عائدا بالنسبة للوحدة من رأس المال المستثمر طوال العقد الماضي ، دون التصدي لمشروعات انمائية طويلة الأجل إلا من خلال بعض المشروعات التي يشارك فيها رأس مال أجنبي أو عربي ، نظرا لاستهداف الرأسمالية

المصرية الحصول علي ضمانات وبعد استراتيجي لها من خلال أعمال المشاركة المذكورة .
ذلك علي خلاف مع ما توقعت البعض من منطلق طبيعي لتطور الرأسمالية المصرية ،
وعملها علي محاصرة بعض أنشطة رأس المال الأجنبي الذي يشاركها السوق المصرية
بدون أن يفسح لها مجالات للاستثمار في مشروعات بالسوق الخاصة به . هذا الأمر
يعكس اما ضعف تكوين هذه الرأسمالية أو استمرار انتهاجها لمنهج قنص الفسوس
دون امتلاكها استراتيجية متكاملة تحدد دورها الانمائي المطلوب .

ويؤكد الاستنتاج السابق عدم وجود تنظيمات جديدة تعبر عن مصالح الرأسمالية
المصرية ، وغلبة تناقض المصالح علي نقاط الاتفاق بين التنظيمات الموجودة علي
ضعفها . وهي التنظيمات الممثلة في اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات
المصرية وجمعيات رجال الأعمال بالمحافظات المختلفة . ويتجلى هذا الضعف في
افتقاد هذه التنظيمات القدرة علي تحديد ممثليها في اللجان الفنية المشكلة ببعض
المؤسسات التنموية كالبنك المركزي المصري . كذلك في تحديد ممثليها في
الانتخابات التي تجري دوريا لاختيار أعضاء بعض المؤسسات التشريعية والسياسية وخاصة
مجلس الشعب والشورى ، حيث تترك هذه الاختيارات للحكومة لتحديد ممثلي القطاع
الخاص في هذه المؤسسات .

ويشكل هذا الأمر قيذا معرفي علي بناء نموذج تخطيطي متوسط المدى يستهدف احداث
نقله تنظيمية وهيكلية في الاقتصاد المصري لمصالح القطاع الخاص ، كمحور أساسي من
محاور الإصلاح الاقتصادي المعلن عنه . حيث أن التجاوب من عدمه سوف ينعكس علي مدى
المام أجهزة التخطيط بأوضاع القطاع الخاص وتوجهاته . وقد لا يجد جهاز التخطيط
الاستجابة المطلوبة من رأس المال الخاص المصري لانجاز المهام التي ستناط به الأمر
استهدفت السياسة التخطيطية أهداف هامشية تجد استجابة لها لدى رأس المال المشار
اليه ، وبالطبع الا اذا تغير المفهوم التخطيطي تماما وأصبح مجرد تأشير عام
يكتفي بالمتغيرات الكلية . وقد اتضحت هذه الظاهرة بجلاء عندما أعلنت جمعيات
رجال الأعمال المصرية عدم امتلاكها لرؤس الأموال اللازمة لشراء أصول شركات
توظيف الأموال المنحلة ، كأحد الحلول التي طرحت لحل مشكلة المودعين بهذه الشركات
كما تجلي هذا الأمر أيضا عند البحث عن سبل تخصيص القطاع العام بعدم ابتداء

رأس المال الخاص المصري أية مواقف ايجابية لشراء ما يتقرر بيعه من الوحدات المذكورة . اذ من الملاحظ أن هذا الرأسمال يضع نفسه دائماً في موقف رد الفعل من القرارات التي تتخذ دون اجهاد نفسه باعداد برنامج عمل محدد وواضح وذو جماهيرية تسمح للقطاع الخاص المصري بأن ينجز مهام التنمية في الفترة المقبلة علي الوجه الأكمل . وهو في هذا المضممار ينطلق من فكرة أن تقوم الحكومة بتقديم القطاع الخاص الي الرأى العام لكي يمارس دوره المطلوب وهو مالا يمكن حدوثنه نظرا لما يعكسه من تراخي القطاع الخاص المصري أو ضعفه وعدم امكانيته ماليا وفنيا واداريا في ممارسة الدور المطلوب منه . ولا داعي للقول في هذا المجال بأن رؤوس الأموال الخاصة قد أضاعت فرما كثيرة للممارسة الجادة في جهود التنمية خلال العقدين الماضيين بتركيز نشاطها في مجالات تراكم مالي كان يعاقب عليها القانون مثل تجارة العملة أو تهريب الأموال الي الخارج أو المضاربة في أسعار السلع الأساسية التي تمس الحياة اليومية للمواطن العادى .

ولا يعني التصور السابق عدم قيام رأس المال الخاص المصري بجهود يعتد بها علي الاطلاق ، بل شهد العقدين الأخيرين محاولات جادة من بعض الرأسماليين المصريين للدخول في مشروعات انتاجية صناعية أو زراعية . تضمنت هذه استحداث انتاج سلع جديدة دأب الاقتصاد المصري علي استيرادها من الخارج ، كما تضمنت تطبيق أحدث الاساليب العلمية المتعارف عليها عالميا في مجال الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، وان كانت هذه المحاولات تأخذ طابع الفردية في التخطيط والتنفيذ ، كما أنها محدودة تماما مقارنة بما تحتاجه جهود تنميه مصر ومقارنة بما أتاحتها الدولة لها من فرص تشجيع للعمل في نشاط انتاجي .

٣٠٢٠٢ زيادة الاهتمام بالبيئة .

تزايد اهتمام البلاد النامية بموضوع حماية البيئة من التلوث نتيجة لتزايد الاحساس العالمي بالدرجة الأولى بمخاطر هذا التلوث . وبعد دخول أغلب البلاد النامية في مضممار عملية التنمية ، حيث نفذت البرامج التنموية المختلفة علي مدار فترات زمنية ليست بالقصيرة دون اعطاء السعد السيء وضمان حقوق الاجيال

التالية في الموارد الطبيعية الاهتمام اللازم لها ، تراكمت الأخطاء البيئية إما بسبب عدم ادراك هذا البعد وبالتالي تفاديه ، أو بسبب محدودية الموارد المخصصة للتنمية بما لايسمح بتخصيص جزء منها للاستثمار في حماية البيئة من التلوث .

وعندما زاد التلوث البيئي (الناتج عن الفقر وأخطاء الاختيار التكنولوجي معا) بدأ العديد من الآثار السلبية علي الانسان في البلاد النامية الي الدرجة التي هدد معها وجود هذا الانسان نفسه في بعض المناطق سواء بسبب انتشار عوادم المصانع ومواصل النقل المختلفة ، أو تقلص المناطق الخضراء داخل البيئة الحضرية علي الرغم من أهمية تواجدها لاحداث التوازن البيئي المطلوب . الي غير ذلك من الظواهر البيئية التي اضطرت اليها بعض الدول النامية لمحدودية الموارد المتاحة لها للتخلص بطرق صحيه من الافراتات المختلفة سواء للمصانع أو المخلفات الأدمية أو الزراعية ، الأمر الذي دفع بهذه الدول الي القاء هذه المخلفات في مجارى الأنهار وشواطئ البحار .

ويمثل البعد البيئي محددًا للنموذج التخطيطي في ضوء هذه المستجدات نظرًا لما يفرضه من ضرورة أخذ البعد البيئي في تقييم المشروعات الجديدة علي الأقل ، وتخصيص الموارد اللازمة لحماية البيئة من التلوث واتخاذ الاجراءات التي تمنع حدوث التلوث عند المنبع أو تعالج هذا التلوث بعد حدوثه . وهي موارد تتحدد طبقا لطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يجرى ممارستها أو التي يستهدف استحداثها من حيث دورها في احداث التلوث البيئي من عدمه .

١٠٣٠٢٠٢ - البيئة والتنمية الموصولة

عرفت اللجنة الدولية للتنمية والبيئة - التنمية الموصولة بأنها التنمية التي تعمل علي اشباع الحاجات الأساسية للجيل الحاضر دون أن تُفرض بحقوق الأجيال القادمة في الحصول علي حاجاتهم . وبمعني آخر هي التي تأخذ الاعتبارات البيئية ضمن حساباتها وعند استخداماتها للموارد المتاحة ، وعلي وجه الخصوص الموارد الطبيعية . والتي بدورها تنقسم الي :

- موارد غير متجددة كحقوق البترول والخامات المعدنية والمياه الجوفية
ويصعب تنمية هذه الموارد بالطبع لأن ما يؤخذ منها لايتجدد مرة أخرى ،

لكن ترشيد استهلاك مثل هذه الموارد والارتفاع بكفاءة استخدامها يعمل علي امتداد عطاءها الزمني ويكون جزء منها في متناول الأجيال القادمة .

— الموارد المتجددة كالأراضي الزراعية والمراعي ومصادر المياه .. الخ والاستغلال الجائر لهذه الموارد يعني استنزافها أو افسادها ، فالأراضي الزراعية مثلا قد تعطي حصادها عدة سنوات ثم لاتلبث أن يتدهور انتاجها بسبب الاستخدام السيء الذي يعمل علي افساد خصوبتها مما يتطلب فيما بعد أعباء مالية ضخمة لمشروعات تحسين التربة والرى والصرف وجهود لعلاج خصوبة الأرض واصلاح ما تم افساده عموما .

لذلك فان التنمية الموصولة للموارد يتحقق بها التوازن بين قدرة الوحدة المنتجة — بمعناها الواسع — علي العطاء وبين ما يأخذه الانسان . والسبيل الي ذلك يكمن في فهم مجموعة التفاعلات المتداخلة والمتشابكة التي تجري حياة الجماعات الانسانية في اطارها . وهي تفاعلات المنظومات الثلاث المنظومة الاجتماعية ومنظومة المحيط المصنوع ومنظومة المحيط الحيوى .

وتتطلب التنمية الموصولة للمحيط الحيوى المحافظة علي صحة النظم البيئية وحسن أدائها سواء كانت في حالتها الفطرية أو الحالة التي آلت اليها . كما علي المجتمع أن يحدد وحدة النظام البيئي وتكامل عناصره وأن يحفظ نفسه من حيث أعداده ومعدلات استهلاكه في اطار قدرة النظام البيئي علي الحمل .

أما بالنسبة للمحيط المصنوع فان التنمية الموصولة تتطلب اختيار الوسائل التقنية ذات المخلفات المحدودة والمتناقصة والتي تعتمد علي اعادة استخدام المواد وتدوير المخلفات بما في ذلك النفايات الصناعية . كما تتطلب التنمية الموصولة حسن اختيار التكنولوجيا الملائمة لأحوال البيئة الطبيعية — المحيط الحيوى — وأحوال البيئة الاجتماعية . ويتحقق ذلك عن طريق :

— المحافظة علي سلامة العمليات البيئية الأساسية في النظم البيئية التي يعتمد عليها الانسان في تنمية الموارد الطبيعية ، مثل قدرة النبات علي النمو ، وقدرة التربة علي استعادة خصوبتها وقدرة المياه الجارية علي تنقية ذاتها ،

- الحفاظ علي الموارد المتنوعة الوارثية ، أي المكونات الوراثة الموجودة في الكائنات جميعا ، ومتابعتها من خلال برنامج تربية السلالات المحسنة فسي النبات والحيوان واستنباط الموارد الجديدة التي يعتمد عليها التطوير التكنولوجي .

- مراعاة الاستغلال الموصول لانواع الكائنات الحية والنظم البيئية حتي لاتستنزف وتتهزل قدرتها علي تجديد الذات وحفظ النوع .
وفيما يتعلق بالمحيط الاجتماعي - النظام الذي تدير به الجماعة أمورها - فان التنمية الموصولة تتطلب :

- أن تتضمن سياسات التنمية أهدافا تشمل بمعدلات الاستهلاك والزيادة السكانية وتوزيعهم جغرافيا ، بما يحافظ علي التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية .

- تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب المستمر .
- تنظيم برامج خاصة بالتربية البيئية واشاعة الوعي البيئي ، حتي يفكس اسهام الجماهير في تخفيف عبء التلوث البيئي وقبول أعباء التنمية الموصولة ،
- وضع أولويات لاستخدامات المياه والأرض يقبلها المجتمع مع المحافظة علي خصوبة التربة والاستغلال الرشيد لموارد المحيط الحيوى عموما .
- ربط خطط البحث العلمي والتطوير التقني بفهم حقيقي للتشابكات البيئية وبمفهوم التنمية الموصولة .

ان السبيل الي التنمية الموصولة هو التكامل بين البيئة الطبيعية والمجتمع والتكنولوجيا . فالتكنولوجيا وحدها ليست الحل ، فكثيرا ما يحتاج الأمر الي حلول اجتماعية . فالاصلاح يمكن أن يتأتى من تصحيح مسار النظام الاجتماعي بما يحتويه من مؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية . وأما المحيط المصنوع فمفتاحه التكنولوجيا وهي تحت سيطرة الانسان ان شاء استخدمها لخدمة الحياة وزيادة رفاهيته وان شاء استخدمها للدمار والخراب .

ومن الهام بمكان هنا ذكر أنه في ضوء الاهتمام العالمي بالبيئة وبرز قضايا الاعتماد المتبادل ، أصبح الكثير من المؤسسات والصناديق العالمية والعربية كذلك

يشترط الاهتمام بالبعد البيئي في أى تعاون في مجال المساعدات عامة واقرض خاصة.

٢٠٣٠٢٠٢ - مشاركة مصر والعالم العربي في مجال البيئة

عقدت الأمم المتحدة في شهر يونيو سنة ١٩٩٢ مؤتمرا دوليا بالبرازيل يتناول القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة . وتشارك مصر والعالم العربي في هذا المؤتمر لذلك فقد انعقدت عدة لقاءات ومؤتمرات عن البيئة والتنمية في نطاق مجموعة الدول العربية من ناحية ومصر ودول البحر الأبيض المتوسط كان أبرزها :
أولا - المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية الذي انعقد في القاهرة في الفترة من ١٠ - ١٢ سبتمبر ١٩٩١ وذلك لاعداد منظور عربي موحد ، وابراز أولويات وقضايا البيئة والتنمية في العالم العربي بالإضافة الي تنسيق الجهود العربية في مؤتمر البرازيل. وقد نظمت هذا المؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية وشارك فيه جهاز شئون البيئة بمصر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . هذا وقد ناقش المؤتمر تسعة موضوعات أساسية حتي يمكن صياغة برامج بيئية بهدف تحقيق تنمية علي المستوى الاقليمي والدولي تتوافر لها مقومات الدعم البيئي وهذه الموضوعات هي :

- حماية نوعية مصادر المياه العذبة،
- حماية المحيطات والبحار والبحيرات والمناطق الساحلية والاحياء المائية وترشيد استخدامها .
- الادارة البيئية للتقنية الحيوية.
- ادارة النفايات الخطرة والكيماويات السامة ومنع نقلها غير المشروع عبر حدود الدول .
- الحفاظ علي التنوع البيولوجي .
- تعزيز الأوضاع الصحية للبشر وتحسين نوعية الحياة .
- حماية الجو عن طريق السيطرة علي التغيرات المناخية الناتجة عن الممارسات الضارة والحد من التلوث عبر الحدود .
- حماية وترشيد استخدام موارد الأرض ومكافحة التصحر والجفاف والاستخدام المحف للغابات .

- تطوير الظروف المعيشية في الأحياء الهامشية الخضرية وفي المجتمعات الريفية من خلال رفع مستوى المعيشة وتنفيذ برامج التنمية المتكاملة .

وقد خلص المؤتمر الي أنه بالرغم من أهمية القضايا السابقة ووقوعها ضمن الاهتمامات العربية سواء كانت موضوعات فنية أو شاملة إلا أنها لا تعكس بالضرورة أولويات العمل العربي في مجال البيئة والتنمية ف بجانب القضايا السابقة فان للعالم العربي قضايا تتميز بالخصوصية نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في هذه المنطقة. وقد أكد المؤتمر علي أن الدول العربية تشترك مع باقي دول العالم النامي من الأوضاع البيئية السيئة التي فرضتها أنماط التنمية والتي اعتمدت علي الاستغلال المفرط للموارد مما أدى الي مشاكل بيئية انعكست آثارها السلبية علي الدول النامية ومن أبرزها :

- الانعكاسات السلبية لأنماط الاصلاح الاقتصادي السريع علي البيئة والخدمات البيئية .

- الحروب والنزاعات الاقليمية والتي تؤدي بدورها الي توارث بيئة خطيرة
- اتجاه الدول المتقدمة الي تنفيذ مواصفات بيئية موحدة مما يؤدي بالضرورة الي التخلص من الصناعات الملوثة للبيئة والمنتجات غير المرغوب فيها فـ في أسواق الدول النامية .

- استنزاف الموارد البشرية وتشجيع هجرة الكوادر الفنية المتخصصة الي الدول المتقدمة مما ينعكس سلبيا علي فاعلية القدرات الذاتية في مجالات التنمية وحماية البيئة

- المشاكل البيئية عبر الحدود والناجمة عن ممارسات الاحتكارات الدولية ومتطلبات الحفاظ علي مستويات المعيشة العالية بالدول المتقدمة والتي منها مشاكل التصحر وتلوث المياه ونقل النفايات الخطيرة وطبقة الأوزون .

ولمواجهة هذه المشاكل أوصي المؤتمر بضرورة العمل فرديا وجماعيا لصون وحماية البيئة ومصادر المياه ،وتقييم التأثير البيئي للمشاريع الانمائية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دراسات الجدوى الاقتصادية والحد من التلوث بالنفايات ومكافحتها . كما اهتم المؤتمر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية في أنشطة ادارة الموارد

الطبيعية ، وذلك بتشجيع أنماط استهلاكية تعزز التنمية المتواصلة ، وزيادة الوعي العام بالثروات البيئية والثقائقي تجاه البيئة ، وشوطين التكنولوجيا المناسبة بكلفة مقبولة ، وضمان استخدام التمويل المخصص من المصادر الدولية والميزانيات القومية استخداما فعالا لحماية البيئة وضمان التنمية المتواصلة بيئيا .

ثانيا - المؤتمر العربي للوزراء العرب المعنيين بشئون البيئة في ١٩٩٢/٥/٤ ويعتبر هذا المؤتمر - والذي انعقد بجامعة الدول العربية - امتداد للمؤتمر السابق عقده في ١٩٩١ حيث الهدف الرئيسي منه الاعداد للمؤتمر العالمي للبيئة وتنسيق المواقف بما يضمن مصالح الدول العربية خاصة تسويق بعض منتجاتها النفطية والتي يكون هناك دعوة بأن استخدامها يزيد من تلوث البيئة .

ثالثا - هذا وقد أقيم بالقاهرة في الفترة من ١٩٩٢/٤/٢٧ وحتى ١٩٩٢/٥/٢ لقاءين لشئون البيئة وحماية البحر المتوسط من التلوث . أولهما مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في حماية بيئة البحر المتوسط وذلك بالمطالبة بوضع استراتيجية طويلة المدى لحماية دول المتوسط ومناقشتها مع دول السوق الأوروبية ، وثانيهما لقاء وزراء البيئة بدول أوروبا والبحر المتوسط والذي أصدر وثيقة باسم - اعلان القاهرة - للتعاون بين دول أوروبا والبحر المتوسط وقد قرر المجتمعون رفع هذا الاعلان لمؤتمر الأمم المتحدة الذي سيعقد بالبرازيل ليكون تعبيرا عن موقف اقليمي موحد لدول البحر المتوسط . كما أكد الاعلان علي ضرورة اتخاذ تدابير محددة لتحقيق أهداف التنمية في المنطقة مع الحفاظ علي البيئة .

رابعا - وقد أقر مؤتمر البرازيل (يونيو ١٩٩٢) بعض التوجهات والبرامج الخاصة بالبيئة والتي سوف يكون لها انعكاساتها علي الاختيارات التكنولوجية وأنشطة الشركات الكبرى ، وعلاقات الشمال بالجنوب بالتالي .

٣٠٣٠٢٠٢ - المشاكل البيئية في مصر

نركز في هذا المقام علي الهموم البيئية المصرية والتي ترتبط أساسا بالموارد الطبيعية التي تستنزف ، ونوعية البيئة ومواءمتها لصحة الانسان جسديا وروحيا وعقليا ، وهما وجهان مرتبطان لقضايا البيئة والتي ترتبط بدورها بالسكان

ومعدلات تزايدهم وما يخرجون من نفايات ومخلفات .

- مشاكل الموارد الطبيعية

تتمثل أولي هذه المشاكل بالأرض الزراعية وما تعرضت له من زحف عمراني وتجريف ، تحولت معها التربة الزراعية الي مادة خام لصناعة الطوب . وقد خسرت الزراعة المصرية جزء كبير من الأراضي الزراعية الخصبة وفقدت كثير من الأراضي خصوبتها . وفي هذا الصدد يجب التركيز علي مسألتين . أولهما الحفاظ علي الأرض الزراعية وخصوبتها حتي تكون قادرة علي الانتاج والثانية ترشيد^(٩) استخدامات الأرض علي ضوء مواردها الطبيعية والأولويات التي تحددها السياسة العامة لتنمية موارد الأرض .

وتتعلق المشكلة الثانية بالموارد المائية العذبة . وتعتبر مصر من البلاد المستوردة للمياه ، حيث تنقسم مياه النيل مع مجموعة الدول التي تقع في حوضه وتعتبر حصة مصر من المياه السطحية محدودة وغير كافية ، بالإضافة الي بعض مياه الأمطار والمياه الجوفية المحدودة في الأجزاء الشمالية . وفي هذا المقام يجب العمل علي :

- ترشيد استخدام الموارد المائية ، أي زيادة العائد من كل متر منها . وهو ما يتطلب تغيير نظم الري أي التحول الي الري بالرش والتنفيط دون أن يترتب علي ذلك زيادة كبيرة في استخدام الطاقة التجارية . وتقليل الفاقد في شبكات قنوات الري ومنع الأعشاب المائية من النمو كآفة ورد النيل طالما أنها لم تستغل بعد في انتاج مفيد . كذلك ترشيد استخدامات المياه في المدن والأماكن السكنية ، وهذه تتعلق أساسا بنشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه والسلوك الفردي في ذلك ومقاومة الاسراف .

- المحافظة علي نوعية المياه ونظافتها في قنوات الري والصرف

أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالشروات الطبيعية المتجددة ومنها الثروة السمكية في الشواطئ والبحيرات وشبكات الري والصرف والمحافظة علي هذه الثروة تتمثل أساسا باستغلالها في حدود قدرة النظام البيئي علي الحمل لأن صيد الاسماك اذا زاد علي قدرة النظام البيئي علي التعويض (أي قدرة السمك علي التكاثر والنمو) تحول

الاستغلال الي استنزاف وهذا عكس مفهوم التنمية المومولة ،فالتنمية لاتعني مجرد تعظيم الانتاج ولكن هي الانتاج دون استنزاف لرأس المال .

وتتعرض مصيد الاسماك الممرية للصيد الجائر وتلوث البيئة بقلل من خصوبتها ويفسدها وقد اتخذت بعض الاجراءات في هذا الصدد وهي عدم الصيد في مواسم تكاثر الأسماك .

قريب من هذه القضية صيد الحيوانات البرية والرعي الجائر وكلها تتعلق بتنمية الثروة الحيوانية والمراعي ويتطلب الأمر أساسا التنظيم حتي لا يذهب بالنوع وعدم اتلاف المراعي .

أما الثروة الطبيعية غير المتجددة وتتمثل في الرواسب الجيولوجية التي تحمل الثروات المعدنية والفحم والبتترول والغاز الطبيعي والمياة الجوفية السخ ويتطلب استغلال هذه الثروات الحفاظ علي حق الأجيال القادمة منها أي اطلالة الأمد الذي تستخدم فيه هذه الموارد غير المتجددة .

مشاكل التلوث البيئي .

التلوث السعي هو كل تغير في التركيب الكيميائي أو الصفات البيولوجية أو الفيزيكية ويكون لها أثر ضار علي صحة الانسان وراحته فسيولوجيا ونفسيا أولا آثار ضارة علي مايزرعه من محاصيل ومايرسيه من حيوانات ومايملكه من ثمرات حضارى وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك أكثر من مصدر يتصل بالتلوث فهناك تلوث شبكة الري والصرف الزراعي وهي محملة بالنفايات الكيماوية وبقايا الأسمدة والمبيدات فاذا ما أعتمد علي هذه الموارد الماثية للتوسع الزراعي فانها سوف تعرض المحاصيل لأضرار بالغة ،كما أن هذه المياة المحملة بالملوثات تصب فسي السحيرات المختلفة خاصة الشمالية منها ممايصيب الثروة السمكية بخطر بالغ ومن الناحية الاقتصادية ففيه افساد بالغ لمورد هام من موارد الغذاء .

كذلك تتعرض الماسة الساحلية للملوثات الكيماوية المختلفة الصادرة عن مخرجات المعادن الثقيلة والصرف الزراعي والصرف الصحي الصادر عن المواني والمدن الساحلية مما يؤدي الي التدهور السعي في هذه المناطق . هذا بالاضافة الي المشاكل الناجمة

عن اكتظاظ السكان بالمدن والريف وهي تتمثل أساسا بالمستوى العام للنظافة وتراكم المخلفات والقمامة .

وهذه القضايا في حاجة الي الاسهام الجماهيري والوعي البيئي وذلك عن طريق الوسائل التنظيمية التي تعمل علي التخفيف من حدة هذه المشاكل بجانب جهود أجهزة جمع القمامة والهيئات المشرفة علي شبكات الصرف الصحي ، هذا بجانب استخدام بعض الوسائل التكنولوجية التي تساعد علي التخلص من هذه الملوثات كتحويل المخلفات العضوية كأحد مصادر التلوث الي مصدر الانتاج الغاز الحيوي والأسمدة العضوية .

الهوامش :

- (١) اسامة امين الخولي - التخطيط لبناء قدرة عربية في العلم والتكنولوجيا -
المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- (٢) بيان رئيس الحكومة امام مجلس الشعب ديسمبر ١٩٩١
- (٣) انظر الخطه ٨٤/٨٣ - ٨٦/٨٧، ١٩٨٧
- (٤) المشاكل الخاصة باستخدامات شاطئ الغردقة من جانب هيئات السياحة وهيئات
البترول .

الفصل الثالث

المحددات الداخلية في صياغة نموذج تأشيري

للتنمية في مصر

المحددات الداخلية في صياغة نموذج تأشيري للتنمية في مصر

١- مقدمة

لقد عقدت الحكومة المصرية العزم في الفترة الأخيرة علي تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يستهدف الانتقال تدريجيا بالاقتصاد المصري من صورة هيمنة الدولة علي المقدرات الاقتصادية وما يستتبعه ذلك من مسؤوليات الانتاج والتوزيع ، الي صورة أخرى تتسم بدور اكبر للأفراد (القطاع الخاص) في الانتاج والتوزيع ومختلف جوانب الحياة الاقتصادية في المجتمع . وبعبارة أخرى ، فإن جوهر فلسفة الإصلاح الاقتصادي هو محاولة اكساب الاقتصاد المصري تدريجيا بعض سمات الرشادة بهدف زيادة قدرته علي النهو . ذلك أنه قد بات واضحا عجز الاقتصاد المصري عن الاستمرار في التنمية وفق التصورات والمناهج التقليدية وما استتبعها من نماذج للتخطيط والتنمية صيغت علي أساس تغيب شبه كامل لأسس وقواعد السوق . وغلب فكر وتصور المخطط علي فكر وتصور الأفراد ، وأصبحت الخطه هي المحرك للحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي صيغت عادة وفق منظور هيمنة الدولة علي المقدرات الاقتصادية ، واعتمادا علي نماذج للتخطيط لم تعطي اهتماما كبيرا لفعالية آليات السوق من ناحية وزيادة مشاركة الأفراد في التنمية من ناحية أخرى . المهم أن حصاد التنمية القائمة علي هيمنة الدولة وتغيب واضح لدور الأفراد (كمنتجين ومستهلكين) وقوى السوق ، قد أفرزت في مصر أزمة تنمية حقيقية متمثلة في عدم قدرة الاقتصاد المصري علي تحقيق معدلات نمو معقولة ومقبولة لفترة زمنية طويلة نسبيا وذلك اعتمادا علي موارد الذاتية الحقيقية . فقد أصبح الاقتصاد المصري يعاني من فجوة موارد حقيقية سواء بالنقد المحلي أو الأجنبي وعجز متفاقم في ميزان المدفوعات ومديونية خارجية ثقيلة . كل ذلك يجعل استمرار الحال من المحال ، ويفرض إعادة صياغة مناهج ونماذج التخطيط وفق تصورات ومنطلقات جديدة للتنمية أكثر ارتباطا بمفاهيم الرشادة الاقتصادية ، والتي يمكن أن نشير الي أهمها فيما يلي :

أولا : التخفيف المستمر من فكرة هيمنة الدولة علي الحياة والمقدرات الاقتصادية

للمجتمع بما يفسح مجالات أكبر وأوسع لمشاركة الأفراد (القطاع الخاص) في التنمية
ثانياً: البعد عن مفهوم التخطيط السيادى واكساب الخطة أكبر قدراً من التأشيرية
وذلك بإعطاء وزن أكبر في الخطة للسياسات، بما يعني استلزام فعاليات
السوق كمحرك للحياة الاقتصادية .

ثالثاً: اكساب الخطة محتوى أكبر لمفهوم تنمية الموارد development resources
منه لمفهوم تخصيص الموارد allocation of resources باعتبارها القضية
الاساسية لتنمية أى مجتمع .

ان كفاءة التخطيط تتوقف في المقام الأول في تحطيم القيود التي وضعت المجتمع
في مسار التخلف من خلال تقليص حركته في حدود الموارد المتاحة والمتمثلة في البحث
عن زيادة الانتاج من تلك الموارد المحدودة المتاحة ، وهو ما يلتزم به أسلوب تخصيص
الموارد . ان منهجاً للتخطيط جوهرية السياسات، مثل التخطيط التأشيرى ، يكون أكثر فعالية
في تنمية الموارد باعتبارها قضية واشكالية التنمية الأولى في الدول النامية ومنها
مصر . ومن ثم فان فكرة محددات التنمية في نماذج التخطيط التأشيرى ، تأخذ مفهوم
أوسع من القيود في نماذج تخصيص الموارد والتي ترتبط عادة بالمدى الزمني القصير
والمتوسط . ذلك أن نماذج التخطيط التأشيرى وان استخدمت في اعداد خطط التنمية
متوسطة المدى ، الا أنها من خلال تركيزها علي السياسات التي تتطلب بطبيعتها مدى زمني
أطول وأبعد لتأتي مفعولها وتكون قابلة لأختبار النتائج ، فانها تغير نفسها
تلقائياً لفكرة التخطيط بعيد المدى الذي يركز أساساً علي مفاهيم تنمية الموارد
وتحطيم القيود التي تحد من أفق التنمية في المدى الزمني الأقصر . فالموارد المالية
والطبيعية والبشرية تكون عادة محدودة سلفاً ، كما ونوعاً ، في الأجل القصير والمتوسط
، أما في الأجل الأبعد فانها عادة تكون أكبر وأوسع . وعليه فان جازان ينصب جوهر
الخطة علي مفهوم تحسين الأداء لما هو معلوم من الموارد (قيود) فانه لاشك ينصب
بشكل أكبر علي مفهوم توسيع قاعدة الموارد من خلال تنميتها سواء بالكشف عن موارد
جديدة أو رفع وزيادة العائد والانتاجية لما هو معلوم منها (حدود الموارد) . وسوف
نقتصر في تناولنا للمحددات الداخلية للتنمية في مصر علي المجالات الأربع التالية
باعتبارها اهم المجالات الحاكمة لمستقبل التنمية ، وبالتالي سوف تشهد تحديداً دقيقاً

لأهم أهداف وسياسات الخطط المستقبلية . هذه المجالات هي :

- فجوة الغذاء وحدود التنمية الزراعية
- الثروات المعدنية وامكانيات التنمية الصناعية
- السكان والقوى العاملة
- الطاقة وامكاناتها المستقبلية .

٢ . فجوة الغذاء وحدود التنمية الزراعية :

ان اى محاولة لبناء نموذج للتخطيط في مصر سواء للأجل الطويل أو المتوسط والقصير ، لابد وأن تضع في بؤرة اهتمامها المصاعب والمتاعب التي يعاني منها الاقتصاد المصرى من ناحية ، وكذلك حدود وامكانيات التنمية المستقبلية من ناحية ثانية . فمن هذا الواقع يمكن أن تشتق وتحدد القيود والمحددات كما أنه في ضوء الامكانيات المستقبلية يمكن أن تصاغ الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل . أضف الي ذلك أنه في إطار هذا التصور المجلد للمتعاب والمصاعب وكذلك القدرات والامكانيات المستقبلية ، يمكن أن يتحرك المخطط وهو يحدد النموذج الأكثر ملاءمة للتخطيط في المراحل القادمة ، من وضع تصورات أو سيناريوهات للتنمية تختلف فيها قيم ومواقع المتغيرات والمعاملات والأهداف ، خاصة مجموعة المتغيرات الأدوات Instruments والتي يمكن للمخطط التحكم فيها بشكل مباشر أو شبه مباشر . ويكون المهمة الأساسية للمخطط حينئذ هو البحث عن أفضل مجموعة من القيم لهذه المتغيرات ، تكفل الوصول الي مجموعة القيم المختارة للأهداف Target Variables . ويلاحظ في هذا المصدد أن القيم التي تحدد لتلك المجموعة

تعتبر في ذاتها بمثابة أهداف للأجهزة التي تسأل عنها ، وان كانت أدوات للخطوة (١)

١٠٢ : فجوة الغذاء

وتعتبر فجوة الغذاء من أهم هموم التخطيط في مصر ، والتي تغرض أهمية اتخاذها نقطة البدء في وضع أى تصورات لتخطيط التنمية الزراعية وصياغة أهدافها القطاعية والتي تعتبر بدورها من أهم أدوات الخطة في صياغة أهدافها العامة في مجالى الاستصلاح والاستزراع . وبدراسة وتحليل امكانيات وقدرات وحدود عمليات وخطط الاستصلاح والاستزراع علاوة علي احداث تغييرات مستهدفة في التركيبة المحصولية للأراضي الجديدة

(والتقدمية أن أمكن)، يمكن أن تتحدد القدرات المستقبلية في توفير المنتجيات الزراعية التي تعتمد عليها القطاعات الأخرى في إنتاجها (خاصة الصناعة). وعلية يمكن أن تكون هناك تصورات مستهدفة للعلاقات القطاعية تدعيما لعمليات التشابك بينها أكثر من مجرد أهداف إنتاج ودخل قطاعية منعزلة أو منفصلة عن بعضها البعض . ومن هنا يمكن أن يضع المخطط يده علي أهم بعد في التنمية القطاعية ، ومن ثم يمكن أن يتم التركيز عليه في صياغة وتقييم النموذج التخطيطي المقترح . ومن ثم تصح مشكلة ضعف الانتاج الزراعي عن ملاحقة الزيادات المتتالية في الاستهلاك المحلي ، في تقديرنا ، ليست مشكلة غذائية وان طفت علي السطح بعض ضغوطها الحاكمة ، وانما هي في الأساس قضية ترشيد أنشطة ومجالات التنمية الزراعية بحيث يبرز البعد التنموي فيها أكثر من البعد الغذائي ، وذلك من خلال زيادة فعاليتها في التنمية القروية .

ان الموقف العام للقطاع الزراعي في التنمية المصرية يمكن رصد اجمالا علي النحو

الثالثي (٢)

- انخفاض نسبة مساهمته في الناتج (والدخل) القومي من حوالي ٢٩٪ عام ١٩٧٥ الي ٢١٪ عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم الي ١٨٪ عام ١٩٨٤/٨٣ .
- نمو الناتج (والدخل) الزراعي بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج (الدخل) المحلي من القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال نفس الفترة .
- انخفاض نصيب القطاع الزراعي والري من الاستثمارات ابتداء من ١٩٦٧ وحتى بداية الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، حيث اختص قطاع الزراعة والري بمانسبته ٢٠٫٤٪ من اجمالي استثمارات الخطة الخمسية ٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ ، انخفضت تلك النسبة الي ١٠٫٤٪ خلال السنوات ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥ ، ثم الي ٧٪ خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٠ ، وذلك كله بعد ما كانت نسبتها في الخطة الخمسية الأولى ٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ حوالي ٢٣٫٤٪ .

- بل ان الخطة الخمسية الأولى في الثمانينات ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ حين استهدفت نموا أحسن في القطاع الزراعي ، ومن ثم الارتفاع بنصيب الزراعة في استثمارات القطاع الاجمالية ، لم تستطع أن تصل به الي مستوى الخطة الخمسية الأولى في الستينات ، حيث بلغ نصيب الاستثمارات في القطاع الزراعي في تلك الخطة (٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) حوالي

٩٤٪ من أجمالي استثمارات الخطة . وهو وان عكس تطورا ملحوظا في استثمارات القطاع عن فترة السبعينات ، الا أنه مازال أقل بكثير عما كان مع بداية الستينات " ولقد انعكس ضعف معدلات النمو في الانساج الزراعي خلال عقد السبعينات وقبل بداية الخطة الخمسية الأولى للثمانينات، مع تزايد الاستهلاك من السلع الزراعية ، في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية ، حيث ازدادت الواردات من السلع الزراعية التي كانت تستورد من قبل كالقمح وزيت الطعم مع دخول سلع زراعية أخرى في قائمة الواردات مثل الفول البلدي والذرة الشامي والسكر واللحوم والألبان ومنتجاتها والتي لم تكن تستورد خلال عقد الستينات. وذلك فضلا عن تناقص الفائض المتاح للتصدير من السلع الزراعية التصديرية التقليدية كالقطن والبصل والثوم والأرز. " هذا ولقد حققت الخطة الخمسية الأولى في الثمانينات انجازات طيبة بالنسبة للاكتفاء الذاتي في بعض السلع الزراعية ، حيث حققت الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من محصول الفول الذي جانب الارشاع بنسب الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأخرى البديلة للواردات ومن أهمها لحوم الدواجن والألبان والعدس ، وان تصل بعد الي درجة الاكتفاء الذاتي الكامل في الاستهلاك منها . الا أنه يقابل ذلك من جهة أخرى استمرار تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من السلع الزراعية الأخرى البديلة للواردات وفي مقدمتها القمح والذرة الشامي واللحوم الحمراء والسكر والزيت ، فضلا عن استمرار تناقص الفائض المتاح للتصدير من المحاصيل التصديرية التقليدية . كالقطن والأرز والبصل والثوم . وقد صاحب ذلك انجاز آخر طيب في مجال تنويع الصادرات الزراعية حيث زادت الصادرات من المحاصيل التصديرية غير التقليدية خاصة من الخضروات والفاكهة (٣) وتزداد الصورة أيضا بالنظرة السريعة الي ما يتضمنه الجدول رقم (١) من بيان نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية .

وتزداد صورة الأداء الزراعي وضوحاً لو نظرنا إلى الزيادات المتتالية في مساهمة الواردات من السلع الزراعية والتي كانت النتيجة الحتمية لضعف معدلات النمو الزراعي وعدم قدرتها على ملاحقة الزيادات السريعة في معدلات الاستهلاك، وذلك كله رغم تحسن نسب الاكتفاء الذاتي في بعض السلع خلال عقد الثمانينات على النحو السابق الإشارة إليه، فقد ازدادت الواردات من السلع الزراعية بمعدلات كبيرة فاقت بكثير معدلات زيادة الصادرات من السلع الزراعية، مما أدى إلى ظهور العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية ابتداءً من عام ١٩٧٤ واستمرارية بمعدلات متزايدة حتى وقتنا الراهن. " فعلى الرغم مما حققته الصادرات الزراعية من زيادات مضطردة خلال الفترة من بداية الستينيات وحتى الآن، حيث ارتفعت من ١٤٢٨ مليون جنية في عام ١٩٦١ إلى نحو ٤٣٦ مليون جنية في عام ١٩٨٥/٨٤، مع تباينات طفيفة من عام لآخر، إلا أن الواردات الزراعية قد سجلت زيادة مضطردة وبمعدلات أكبر من معدلات الزيادة في الصادرات الزراعية، فقد ارتفعت الواردات الزراعية من ٤٤٧ مليون جنية في عام ١٩٦١ إلى نحو ١٢٣٢ مليون جنية في عام ١٩٨٥/٨٤، محققة بذلك عجزاً في الميزان التجاري الزراعي بلغ نحو ٧٩٦ مليون جنية خلال نفس العام، بعد أن كان يحقق فائضاً بلغ نحو ٩٨١ مليون جنية في عام ١٩٦١، ثم ١٥٥٢ مليون جنية في عام ١٩٧٠، انخفض إلى ٧١٦ مليون جنية في عام ١٩٧٣، وحيث بدأ يحقق عجزاً متزايداً ابتداءً من عام ١٩٧٤ (٤)

وطبيعي أن تزداد وطأة الفجوة الغذائية مستقبلاً تحت تأثير الزيادة السكانية المضطردة وما قد يستهدفه المخطط من معدلات رفع مستوى المعيشة وما ي صاحبها من تحسن في مستويات التغذية ويجب أن يعطى كل ذلك أهتمام رقمية سواء كأهداف أو كمؤشرات عند محاولة صياغة نموذج التخطيط المزمع استخدامه .

وآخراً وليس أخيراً، لابد وأن نشير ونحن بهذا بيان قصور ومصاعب الانتاج الزراعي عن الوفاء بمتطلبات التنمية، إلى أهمية التنمية الزراعية في توفير أكبر قدر ممكن من انتاج القطن وغيره من محاصيل الألياف، باعتبارها حجر الزاوية في تقدم بعض الصناعات الهامة من ناحية وتوافر الطلب عليها عالمياً من ناحية أخرى . ويتضح من الجدول رقم (١) مدى تدهور انتاج القطن بحيث انخفضت القدرة التصديرية من ٦٠٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٥٠٪ عام ١٩٨٧/٨٦ من الاستخدام المحلي. الأمر الذي يضع قيوداً في المستقبل

أما علي الاستخدام المحلي للقطن أو علي مواردنا من النقد الأجنبي نتيجة تصدير القطن للخارج . وبذلك تظل تصورات أوسيناريوهات التنمية المستقبلية خاضعة بقدر كبير لأفتراضات عملية تتعلق بإمكانات تطور تكنولوجيا صناعة الغزل والنسيج في مصر من ناحية وإمكانات التوسع في زراعة وانتاج القطن لضمان أهداف التصدير وجلب العملات الأجنبية من ناحية أخرى، وتصبح مناقشة كل هذه الأمور ضرورية وعلي قدر كبير من الأهمية عند محاولة بناء نموذج للخطة وفق سياسات زراعية محددة ، يتحدد في ضوءها إمكانات التوسع الزراعي في المحاصيل المختلفة ومن أهمها زراعة وانتاج القطن .

٢٠٢ء : حدود التنمية الزراعية :

إذا كانت الفجوة الغذائية الحالية بحجمها الضخم الذي سبقت الإشارة اليه من خلال تحليل الجدول رقم (١) ، علاوة الي متطلبات النمو الصناعي من مستلزمات الانتاج الزراعي ، قد أبرزت بوضوح أهمية التنمية الزراعية ، فإن توقعات المستقبل حسب متطلبات الغذاء نتيجة للنمو السكاني المضطرد والرغبة في تحسين مستوى المعيشة والارتقاء بمستويات التغذية ، علاوة علي ضرورة توفير متطلبات التنمية الصناعية من المواد الخام الزراعية ، تظهر بجلاء حجم التحدي الحقيقي أمام التنمية الزراعية المستقبلية . فالفجوة بالأجدال ، سوف تزداد اتساعا وعمقا ، ما لم تكن هناك تنمية زراعية جادة تقدم علي الترشيح الشديد لاستخدام الموارد والمقدرات الزراعية المتاحة والممكنة . وهذا لا يمكن بلوغه الا بتخطيط جيد وسياسات فعالة تحقق الاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات الزراعية المتاحة والممكنة . ذلك أنه ليس بمستعصي علي الفهم أن يدرك العاقل أن حدود التنمية الزراعية في مصر ليست بعيدة ، فالموارد والمقدرات الزراعية محدودة للغاية والإمكانات بالتالي ليست رحبة . ولايضاح ذلك نقول بأن واقع التنمية الزراعية كما هو في مستقبلها ، رهن بثلاث محاور رئيسية : هي :

- المساحة المستغلة والممكن استصلاحها واستزراعها مستقبلا

- معدلات الانتاجية واحتمالات زيادتها مستقبلا

- التركيب المحصولي الحالي وإمكانات ترشيده مستقبلا

٠١٠٢٠٢٠ المساحة المستغلة والممكن استصلاحها واستزراعها مستقبلا:

تقدر المساحة الزراعية المستغلة فيما يطلق عليه بالأراضي القديمة بحوالي ٦٦٩ مليون فدان ،شاملة ماتم استصلاح وزراعتها خلال حقبة الستينات، ونظرا لتوقف عمليات الاستصلاح في أعقاب حرب ١٩٦٧ والتي لم تستأنف بشكل ملموس الا في منتصف السبعينات . وطبيعي أن الأراضي المستصلحة خلال حقبة السبعينات لم تدخل جديا في مرحلة الاستزراع الا في السنوات الأولى من الثمانينات والتي قدرت في عام ١٩٧٩ بحوالي ٢٤٩٥ الف فدان ،بالاضافة الي المساحات الجديدة التي تم استصلاحها وزراعتها خلال نفس الفترة (الثمانينات) والتي سيتم بيانها فيما بعد .

وفيما يتعلق باحتمالات التوسع الزراعي الأفقي وذلك عن طريق استصلاح واستزراع أراضي جديدة ،فقد خلصت الدراسات التي أجريت في السبعينات لهذا الغرض الي تحديد امكانيات الاستصلاح والاستزراع بحوالي ٢٨ مليون فدان ،وذلك في ضوء الموارد المائية المتاحة والمتوقع تدبيرها مستقبلا سواء من المصادر المائية المختلفة أو من عمليات ترشيدها .أستخدامات المياه بتطوير نظم وأماليب الري المتبعة .وعلي هذا الأساس ،جاء تحديد أهداف الخطط الخمسية المتتالية منذ بداية الثمانينات ،في مجال الاستصلاح والاستزراع علي النحو التالي (٥):

الخطه الخمسية ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦	٦٦٩ الف فدان
الخطه الخمسية ٨٧/٨٨ - ١٩٩٢/٩١	٧٥٠ الف فدان
الخطه الخمسية ٩٢/٩٣ - ١٩٩٧/٩٦	٤٨٤ الف فدان
الخطه الخمسية ٩٨/٩٩ - ٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٩٦ الف فدان
الخطه الخمسية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٧١ الف فدان

هذا بالإضافة الي ٢٥٠ الف فدان تقريبا التي تم استصلاحها في السبعينات (١٩٧٩) .

بل ان وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في خطتها الخمسية ٨٧ - ١٩٩٢ لمشروعات استصلاح الأراضي (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) ،قد أوردت بيان مفصل بتوزيع هذه الأراضي القابلة للاستصلاح والاستزراع حسب المناطق وشوع التربة ،كما هو موضح في الجدول رقم (٢) .

إن أية محاولة علمية جادة لاختيار وتدقيق تلك الأهداف المحددة لنشاطي الاستصلاح والاستزراع كما جاء في الاستراتيجية طويلة الأجل، لابد وأن تستند الي دراسات مستفيضة ودقيقة عن الموارد المائية الممكن تدبيرها مستقبلا من المصادر المختلفة (النيل، المياه الجوفية، الأمطار...) وكذلك احتمالات ترشيد استخدامات المياه الحالية والمستقبلية بتطوير نظم وأساليب الري، علاوة علي الموارد المالية الكافية لمقابلة تكاليف الاستصلاح والاستزراع والتي قد تتضاعف نتيجة لطبيعة التربة ومآقد تستلزمة من عمليات معالجة... الخ . إلا انه يمكننا بسهولة ودون تجن علي الحقيقة، أن نقول بعدم واقعية تلك الأهداف المحددة للأجل الطويل، وذلك في ضوء نسب الانجاز المحققة خلال الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧، وكذلك الخطة الخمسية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢، والتي كانت حوالي ٥٨٪ و ٦٥٪ علي التوالي . ففي الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ قد بلغ ماتم استصلاحه فعلا ٢٦٠٣٠٠ فدان مما كان مستهدفا ومقدار ٦١٩ الف فدان ، وكذلك في خطة ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ قد بلغ ماتم استصلاحه فعلا حوالي ٤٩١٤٠٠ فدان مما كان مستهدفا ومقداره ٧٥٠ الف فدان وذلك طبقا لبيانات وزارة الزراعة (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) ووزارة التخطيط (الخطة الخمسية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢) (٦)

٢٠٢٠٢٠٢٠ : معدلات الانتاجية الزراعية واحتمالات زيادتها مستقبلا :

خلصنا فيما سبق (بند ٢ . ٢ . ١) الي أن أفق التنمية الزراعية المستقبلي، ترد عليه من حيث المساحة المستغلة والقبالة للاستصلاح والاستزراع محاذير عديدة وتحيط به صعوبات كبيرة، مما يجعلنا نقول بأنه أفق قريب وليس رحب واسع . الأمر الذي يجعلنا نركز ونحن نبحث عن مخرج متسع للتنمية الزراعية الجادة، علي ضرورة الاهتمام بزيادة الانتاجية الزراعية بمعدلات مضطردة، خاصة في الأراضي القديمة . فالتنمية الزراعية الرأسية اذا ما أخذت بمفهوم واسع وعملي، يمكنها أن تلعب دورا كبيرا ومؤثرا في توسيع أفق التنمية الزراعية المصرية وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو مضطردة في الانتاجية الزراعية لفترة زمنية طويلة . ان معدلات الانتاجية المتذبذبة صعبا وهبوطا من عام الي عام وفي محصول دون آخر لن تستطيع أن تحقق التنمية الزراعية

المطلوبة لمصر سواء في الأجل المتوسط أو الطويل. وقد أكد ذلك ماجاء في دراسات اعداد الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ عن أسباب ضعف الانتاجية الزراعية وذلك علي النحو التالي :

- ضعف كفاءة نظم وشبكات الري والصرف في الأراضي القديمة وارتفاع منسوب المياه الجوفية بها .
- اختلال التوازن بين العناصر المغذية في التربة .
- ضعف جهاز الارشاد الزراعي وانعدام الثقة بينه وبين المزارع مما تسبب في العديد من المشاكل سواء نتيجة لتأخر أداء الكثير من العمليات الزراعية أو عدم الربط الجيد بين نتائج البحث العلمي والمزرعة والحقل .
- ضعف امكانيات الميكنة الزراعية وما يواجة الاستفادة منها من مشاكل عديدة .
- وجود نظام الصرف المكشوف في مساحات كبيرة من الأراضي القديمة مما يؤدي الي ضياع نسبة كبيرة نسبيا في شكل فواصل وطرق فرعية بين الحيازات .
- فقد نسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية في المراحل الانتاجية والتسويقية المختلفة .

ومن ثم فقد حرصت الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ وكذلك الخطة التالية لها ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ علي تنفيذ البرامج والمشروعات الهادفة للعمل علي زيادة الانتاجية من خلال التغلب علي المشاكل والصعوبات المشار اليها ومن أهم هذه البرامج :

- برامج ومشروعات تحسين نظم وشبكات الري والصرف .
- برامج ومشروعات تحسين التربة .
- التوسع في نظام الصرف المغطي والاحلال والتجديد للشبكات القديمة .
- التوسع في مشروعات الميكنة الزراعية .
- مشروعات تدعيم وتطوير دور الارشاد الزراعي وربطه بأجهزة البحث العلمي .
- استنباط الأصناف الجديدة ذات الانتاجية العالية .

وقد انعكست ثمار تلك المشروعات والبرامج علي معدلات نمو الانتاجية الزراعية بشكل واضح علي بعض المحاصيل الزراعية الهامة مثل القطن والأرز والبطاطس والفول السوداني، دون بقية المحاصيل. ومن الطبيعي والمتوقع أن تظهر آثار تلك المشروعات

والبرامج علي بقية المحاصيل في المستقبل القريب، خاصة مع استمرار دعم وتنفيذ تلك البرامج والمشروعات الهادفة لزيادة الانتاجية . ويوضح الجدول رقم (٣) معدلات نمو انتاجية الغدان من المحاصيل الحقلية المختلفة خلال الفترة (٦٠/٥٩ - ١٩٧٨/٧٦) ، الفترة (٧٦ - ١٩٨٦) ومعدلات النمو التقديرية كما جاءت في دراسات الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) للفترة القادمة حتي عام ٢٠٠٠ .

ويبقى أن نشير علي هامش هذا الجدول (رقم ٢) الي أن التقديرات المتوقعة لنمو معدلات انتاجية بعض المحاصيل قد تبدوا متواضعة جدا بالمقارنة بما تحقق خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٦) (مثال: القطن - الأرز - الفول السوداني - القصب - البطاطس - بنجر السكر - فول الصويا - عباد الشمس ... الخ) ، مما قد يعني لدى البعض أنها تقديرات أقل بكثير مما هو ممكن وأنه من الممكن الوصول الي نفس معدلات فترة ٧٦ - ١٩٨٦ (علي الأقل) ، إلا أن هذا القول لا يمكن التسليم به بسهولة حيث أن ارتفاع معدلات نمو الانتاجية في الفترة المشار اليها قد يرجع في جزء كبير منه الي انخفاض أقيام سنوات في الفترات السابقة ، بحيث يكون من الصعب الاستمرار في رفع الانتاجية بهذه المعدلات العالية في الفترة القادمة حتي عام ٢٠٠٠ وعند أقيام أساس عالية . وعموما فإنه يمكننا القول بأن المحاصيل الحقلية التي لم تشهد نمو ملحوظا في معدلات انتاجيتها في مرحلة الثمانينات مثل القمح والفول والشعير والذرة من الممكن أن تصل الي تلك المعدلات المتوقعة لها حتي عام ٢٠٠٠ ، وذلك فيما عدا الحالات التسمي تنتقل زراعة المحصول فيها من الأراضي القديمة ذات الانتاجية العالية الي الأراضي المستزرعة والتي في طريقها للاستزراع والتي تنخفض فيها معدلات الانتاجية بالمقارنة بالأراضي القديمة .

أما عن الانتاجية في الأراضي المستزرعة فإنه يفترض عادة أن تصل انتاجيتها الي مستويات انتاجية الأراضي الزراعية القديمة خلال عشر سنوات ، ثم تنمو بعدها انتاجيتها بنفس معدلات نمو الانتاجية المتوقعة للأراضي القديمة ولمدة ١٥ سنة ، وتثبت بعدها نسبيا . وعليه يمكن تقدير انتاجية الأراضي الجديدة المستزرعة بحوالي ٢٥٪ من انتاجية الأراضي القديمة وذلك في السنة الأولى للاستزراع ثم تتزايد سنويا بمعدل

١٥٪ لتصل في السنة العاشرة من الزراعة تقريبا الي نفس مستوى انتاجية الاراضى
الزراعية القديمة تقريبا . وطبيعي أن يكون هذا الافتراض عام وتبقى المعدلات الدقيقة
وتطورها مرتبطا بمدى جدية وفعالية مشروعات وبرامج النهوض بالانتاجية في هذه
الأرض الجديدة كما هو الحال في الأراضي الزراعية القديمة .

خلاصة القول، أن امكانات زيادة الانتاجية الزراعية من مختلف المحاصيل، ما زالت
كبيرة خاصة مع التوسع في المساحات المنزرعة بالأصناف الجديدة مرتفعة الانتاجية،
وكذلك الاستمرار في دعم وتنفيذ وصيانة مشروعات وبرامج تحسين خواص التربة وتحقيق
التوازن بين العناصر المغذية، وتحسين نظم وشبكات الري والصرف، التوسع في استخدام
الميكنة وزيادة درجة التكثيف المحصولي، وزيادة كفاءة وفعالية الارشاد الزراعي مع
ربطة بأجهزة البحث العلمي لرفع احتمالات استنباط أصناف جديدة مرتفعة الانتاجية،
... الخ. ان مجالات زيادة الانتاجية الزراعية في مصر ما زالت كبيرة وواسعة، بحيث
يمكننا القول بأنها تمثل حجر الزاوية في رسم وتصميم أية تصورات أو سيناريوهات
للتنمية الزراعية المستقبلية خاصة ونحن نعلم مدى صعوبة ومحدودية امكانيات التوسع
الأفقى مستقبلا .

٢٠٢٠٢ : التركيب المحصولي الحالي وامكانات ترشيده مستقبلا :

يظل التركيب المحصولي كما هو دائما، بمثابة الخيار الذي وقع عليه تفضيل المجتمع
من بين الخيارات الممكنة، لاستغلال موارد الزراعة وتخصيصها النسبي بين المحاصيل
المختلفة، وبين الزراعات المؤقتة والمستديمة . معني ذلك أن الموارد الزراعية ليست
احادية الاستخدام مما يفتح للمجتمع فرصة الاختيار بين الزراعات المختلفة التي تتفق
وأهدافه في التنمية والتقدم والاستقرار. لكن الأمر يظل محكوما بحدود وقيود مختلفة
مما لا يجعل الاختيار مطلقا، بل محكوما بتلك القيود. ومن أهم العوامل التي تحكم
خيارات التركيب المحصولي لأي مجتمع هي :

— العوامل البيئية والمناخية

— نوعية الأراضي

— العوامل الاقتصادية

فالعوامل الاقتصادية لاتحكم وحدها عملية الاختيار، ولكنها كثيرا ماتتوسط

بأنعوامل الأخرى المشار إليها. وعليه تتمثل فرص الأختيار الممكنة في مجموعة الخيارات التي تقوم علي التوفيق بين مجموعة العوامل المشار إليها. بشكل تحقق مجموعة الأهداف التي يرتضيها المجتمع للتنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة. وطبيعي أن أي نموذج للتخطيط لابد أن يأخذ في اعتباره مجموعة الخيارات الممكنة للتنمية الزراعية وامكانية التحرك من التركيب المحصولي الحالي الي تركيب محصولي أفضل، وفقا لهدف تعظيم العائد من التنمية الزراعية وترشيد استخدام مواردها المتاحة والممكنة .

وعليه يمكننا اعطاء تصور عام للتركيب المحصولي الحالي باعتبارها أحد البدائل والخيارات التي يمكن التحرك منها الي تركيب محصولي أفضل في المستقبل. ويوضح الجدول رقم (٤) التركيب المحصولي الحالي في الأراضي الزراعية القديمة (٦١ مليون فدان) والأراضي المستزرعة في الثمانينات (٢٤٩٥ الف فدان) .

وفيما يتعلق باحتمالات تغيير التركيب المحصولي مستقبلا، فمن الواضح أن هناك أكثر من خيار وان كان يعوزها جميعا الدراسة المتأنية والتي تعتمد بشكل دقيق علي نوعية الأراضي والعوامل البيئية والمناخية جنبالي جنب مع العوامل الاقتصادية وأهداف التنمية العامة، في ضرورة الخروج الي الصحراء لاقامة المجتمعات العمرانية الجديدة المستندة الي أساس اقتصادي قادر علي استمرارية المجتمعات الصحراوية الجديدة ونموها المضطرد . من هذه الخيارات السريعة مايلي :

— نقل زراعات الفاكه من الأراضي القديمة الي الأراضي المستزرعة بما يوفّر ما مقداره ٧٧٪ من مساحة الأراضي القديمة لزراعتها محاصيل حقلية

- وخضروات مع التركيز علي زراعة القمح .
- نقل زراعة الخضروات من الأراضي الزراعية القديمة والغالية علي زراعات القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية والبحيرة ، الي الأراضي الجديدة المستزرعة (علاوة علي نقل زراعات الفاكهة) بمايتيح مساحات أوسع لزراعة المحاصيل الحقلية مثل القطن والقمح والذرة ... الخ .
- يمكن البحث عن نوعية التربة في الأراضي الجديدة المستزرعة التي تصلح لزراعة الخضروات والفاكهة بانتاجية تتقارب مع انتاجيتها في الأراضي القديمة ، بما يضمن تدفق الانتاج للسوق المحلي مع تصدير مايزيد عن ذلك الي السوق الخارجية .

٠٤٠٢٠٢ : الانتاج الزراعي الحالي والمتوقع :

قد يكون من المفيد أن يستكمل عرض تصور الفجوة الغذائية وحدود التنمية الزراعية باستعراض الصورة العامة للأداء الزراعي المصري في مورة أحجام الانتاج في السنوات الأخيرة وتوقعاتها المستقبلية في ضوء ماسبق ذكره عن حدود التوسع الزراعي الأفقي والرأسي ، أن ذلك كله يعتبر من قبيل المعلومات والبيانات الأساسية اللازمة لبناء نموذج تخطيطي لاستشراف آفاق التنمية الشاملة في مصر مستقبلا .

وتشير أرقام الانتاج الزراعي الي أن انتاج الحبوب قد بلغ في عام ١٩٨٦ حوالي ٨ مليون طن ، بلغ نصيب القمح منها حوالي ١٩٠٨٨ ألف طن ، والشعير ١٦٧٢٦ ألف طن ، والذرة الشامي ٣٤٨٢١ ألف طن ، والذرة الرفيعة ٥٧٣ ألف طن ، والأرز ٣٣٩٣ ألف طن . كما بلغ الانتاج من محاصيل الألياف في نفس العام ، حوالي ١١١٣٧ ألف طن من القطن الزهر ، و ١٠٩٧٢ ألف طن من قش الكتان و ١٢ ألف طن من النيل . أما بالنسبة للمحاصيل السكرية فقد بلغ الانتاج من قصب السكر وهو المادة الخام الأساسية في انتاج السكر في مصر ، حوالي ٩٨ مليون طن في حين لم يتجاوز الانتاج من بنجر السكر نحو ٥١٩٣ ألف طن في نفس العام . مما يؤكد أن صناعة السكر في مصر مازالت تعتمد علي مادة القصب وأن زراعة بنجر السكر وتصنيعه منها مازالت في مراحلها الأولى .

أما محاصيل البذور الزيتية والتي تمثل زيوت الطعام الشطر الأعظم منها إضافة الي الزيوت الصناعية من بذور الكتان ، فقد بلغ الانتاج عام ١٩٨٦ من مجموعة بذور :

زيوت الطعام حوالي ٨٧٢ ألف طن، كان نصيب بذور القطن منها حوالي ٧٨٪، وبذور فول الصويا ١٦٪، وبذور السمسم ١٨٪، وبذور عباد الشمس ١٥٪، وبذور الفول السوداني ٢٠٪ وقد بلغ الانتاج من بذور الكتان الذي يستخرج فيه زيت الكتان للأغراض الصناعية وحدها حوالي ٢٠ ألف طن. ونظرا لتعدد أصناف الخضروات والفاكهة فإننا سوف نكتفي ببيان أرقام الانتاج للأصناف الهامة منها والتي تدخل في مجال التصدير ومن أهمها البطاطس، البصل، الثوم، الفراولة، البرتقال، اليوسفي، الليمون الحامض، العنب، البلح والسمدي بلغ عام ١٩٨٦ حوالي ١٣٩٤٧٣٠، ٧٥٩٠١٧، ١٢١٩٧٥٠، ٢٤٢٨٣٠، ١١٩٨٨٩٤٠، ١٠٩٢٥٩٠، ١٤٦٩٨٥، ٤٠٥٨٤٦٠، ٤٧٧٢٧٣ طن علي الترتيب (٧)

وفيما يتعلق بتوقعات الانتاج الزراعي في الأجل المتوسط عام ٢٠٠٠ والطويل عام ٢٠١٥، فإنه يمكننا التنبؤ به وفقا للافتراضات التالية :

اولا : من حيث المساحات المستصلحة والمستزرعة :

- أن الأراضي الجديدة المستصلحة والمستزرعة في خطتي ٨٢/٨٣ - ٨٨/٨٧، ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ سوف تصل الي مابعد مرحلة الاستزراع (أي أن انتاجيتها ستماثل انتاجية الأراضي الزراعية القديمة) قبل عام ٢٠٠٠.
- ان الجزء الأكبر من المساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها في الخط الخمسية ٩٢/٩٣ - ١٩٩٧/٩٦ الي نهاية مرحلة الاستزراع (أي ستصل انتاجيتها الي نفس معدلات الأراضي القديمة) بحلول عام ٢٠٠٠.
- بالنسبة لتوقعات عام ٢٠١٥، تضاف الي ماسبق، المساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها في الخط الخمسية ٩٧/٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والمشار اليها فيما سبق، بغض الوصول الي نسب استصلاح واستزراع ١٠٠٪ في تلك الخطوط، ذلك أنه من المتوقع أن تصل تلك المساحات الي مرحلة مابعد الاستزراع قبل عام ٢٠١٥.

ثانيا : من حيث الانتاجية :

- انتاجية الأراضي الجديدة المستزرعة في السنة الأولى للاستزراع تقدر بحوالي ٢٥٪ من انتاجية الأراضي الزراعية القديمة .

- انتاجية الأراضي الجديدة المستزرعة تصل الي انتاجية الأراضي القديمة بعد عشر سنوات من بدء الاستزراع، ثم ترتفع بنفس معدلات انتاجية الأراضي القديمة لمدة ١٥ سنة، ثم تثبت تقريبا وعليه فان :

- الأراضي المستصلحة والمستزرعة في خطة ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ سوف تصل الي مستوى انتاجية الأراضي القديمة عام ١٩٩٥ .

- أن الأراضي المستصلحة والمستزرعة في خطة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ سوف تصل الي مستوى انتاجية الأراضي الزراعية القديمة بحلول عام ٢٠٠٠ .

- الأراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها في خطة ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ سوف تصل انتاجيتها الي نصف (٥٠٪) انتاجية الأراضي القديمة عام ٢٠٠٠ و ١٠٠٪ عام ٢٠٠٥ .

- أن الأراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها في خطة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ سوف تصل انتاجيتها الي مثل انتاجية الأراضي القديمة في عام ٢٠١١ .

- أن الأراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها في خطة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦ سوف تصل انتاجيتها الي مثل انتاجية الأراضي الزراعية القديمة خلال عام ٢٠١٥ .

فإذا ما أضفنا الي ذلك فرضين أساسيين هما :

- أن الانتاجية سوف تزداد في الأراضي القديمة وما في مستواها من الأراضي الجديدة المستزرعة، بنفس معدلات الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .

- استمرار مشروعات وبرامج النهوض بالانتاجية الزراعية كما تضمنتها خطط الثمانينات .

فان توقعات الانتاج الزراعي لأهم المحاصيل، تكون كالتالي (جدول رقم ٥) :

٢٠ - الشروات المعدنية وامكانات التنمية الصناعية :

نود أن نوكد بداية أن مستقبل مصر التنامى هو في الصناعة وليس كما يسرد البعض عن خفة عقل أن مستقبل مصر في الزراعة . ذلك أن الموارد الزراعية في مصر محدودة جدا خاصة الموارد الأرضية القابلة للاستصلاح والاستزراع . بل إن الجانب الأكبر منها حسب تصنيفات التربة والخصوبة تأتي في المرتبة الرابعة والخامسة (وهي أدنى المراتب انتاجية) . كما أن نفقات الاستصلاح والاستزراع في مثل هذه الحالات عالية جدا ، مما يقلل من جدارتها المالية والاقتصادية بالمقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى . أضف الي ذلك أن موارد مصر المائية سواء من نهر النيل أو المياه الجوفية ليست بالوفرة التي قد يتصورها البعض بل ان امكانات الاستصلاح والاستزراع في السنوات القادمة والتي سبق الإشارة إليها ، سوف تتوقف الي حد كبير علي مدى قيام دول حوض النيل بمشروعات أعالي النيل بهدف زيادة موارد المائية . ناهيك عما يحيط بذلك من قضايا شائكة الي جانب قضية التمويل الباهظ .

علي أن فناعتنا التامة بأن مستقبل مصر التنامى هو في الصناعة ، لايجبوز أن يفسرها البعض علي أنها تعني إهمال الزراعة ، بل انها تعني العكس تماما في ضرورة الاهتمام بالزراعة واستغلال المقدرات والموارد الزراعية الاستغلال الأمثل . فالزراعة في تطورها وتقدمها تفتح الباب كاملا أمام تقدم الصناعة ، ليس من خلال امدادها بالجزء الهام من منتجاتها التي تصلح كمواد خام تقوم عليها المصناعات المختلفة ، بل من خلال مقابلة انقسط الأكبر من متطلبات الغذاء بما يخفف العبء علي ميزان المدفوعات وتوفير التمويل الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لقيام المصناعات وتطويرها . أضف الي ذلك أن تحديث الزراعة بما يؤدي اليه من رفع مستوى الدخل الزراعي والتكثيف الرأسمالي ، يساعد في النمو الصناعي من خلال توفير بعض التمويل والعمالة التي يمكن تحويلها الي القطاع الصناعي .

وبناءً علي ما سبق ، يصبح الاهتمام بالشروات المعدنية وضرورة الكشف عنها وتنميتها ، هي قضية مصر التنامية الأولى ، وذلك باعتبارها المصدر الثاني الأساسي بعد الزراعة المناط به توفير المواد الخام اللازمة لقيام المصناعات وتطويرها . ويأتي بعد

ذلك الاهتمام بالمسايد المختلفة وضرورة تنميتها واستغلالها الاستغلال الأمثل باعتبارها المصدر الثالث للمتاح والممكن للتنمية في مصر ، ولا يبقى من مصادر المسود الخام اللازمة للصناعة غير الغابات وهو غير متاح أو ممكن في مصر .

ويكفي في مقام تأكيد أهمية النشاط التعديني وضرورة تنمية ثروات مصر المعدنية كقاعدة عريضة للتنمية الشاملة في أن نشير الي أهم الصناعات التي تعتمد علي الخامات المعدنية ، وهي :

صناعات المعادن الحديدية العديدة ، الأسمدة الأزوتية والمنظفات والبويات والأحبار ، الأسمدة الفوسفاتية ، النحاس وتشكيله ، الألومنيوم وتشكيله ، الرصاص وتشكيله ، الزنك وتشكيله مواد البناء والحراريات ، الصناعات الكيماوية ومواد الصباغة ، الورق ، الأدوية ، الفيروسيليكون ، الرخام ، الزجاج والبلاستيك ، الخ ،

وإذا كان من نافلة القول ، أن نؤكد علي وجود المادة الخام لقيام الصناعة ، ذلك أن الصناعة كنشاط اقتصادي ماهو العمليات معالجة كيميائية أو فيزيائية أو بيولوجية للمواد الخام التي يتم تهيئتها مسبقا في أنشطة الزراعة والتعدين والمسايد والغابات (ان وجدت) . الا أن المقصود بتواجد المادة الخام ليس هو التواجد المادي ، بل التواجد الاقتصادي . ويقصد بالتواجد المادي مجرد تواجد عنصر المادة ولو بقدر ضئيل ، أما التواجد الاقتصادي فهو تواجد المادة بالكم والنوعية التي يسمحان بقيام الصناعة وتطويرها في المستقبل . ولاشك أن التنمية الصناعية تقصد ذلك المفهوم الأخير يقينا وعملا . ومن هنا فان دراسة الثروات المعدنية لأي مجتمع لا تهتم فقط بعمليات الانتاج الفعلي ، بقدر ما تهتم بالتقديرات المؤكدة أو شبه المؤكدة عن الاحتياطيات الكامنة في باطن الأرض وعلى فسوف نعتمد في دراستنا هذه عن الثروات المعدنية في مصر وامكانات التنمية الصناعية الي تحليل الانتاج الفعلي لمنتجات المناجم والمحاجر من المعادن المختلفة ثم محاولة استكشاف ماهو متاح من معلومات عن الاحتياطيات المعدنية المختلفة .

١٠٣ : تطور الانتاج من خامات المناجم :

يوضح الجدول رقم (٦) تطور كمية وقيمة الانتاج من خامات المناجم خلال الفترة

من ١٩٨٠ الي ١٩٨٧/٨٦ والذي يتضح منه زيادة الانتاج الي اكثر من النصف (١٢٨٪) خلال الفترة ، باستثناء الانخفاض الطفيف الذي حدث عام ١٩٨٧/٨٦ . وتعتبر خامات الحديد والفوسفات والكاولين والفلسبار والكوارتز والباريت والتلك أهم تلك الخامات. وقد حقق انتاج الفوسفات زيادة كبيرة خلال الفترة المذكورة حيث تضاعف انتاجه أربع مرات تقريبا (٣٨٦٪) والكاولين ثلاث مرات تقريبا (٢٨٠٪) والفلسبار اكثر من أربع مرات (٤٤٨٪) ، وذلك في حين لم يرتفع انتاج خام الحديد بأكثر من ١١٪ .

وترجع الزيادة الكبيرة في انتاج خام الفوسفات الي التوسع الكبير في صناعة الأسمدة علاوة علي الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي عليه ، حيث بلغت صادراته عام ١٩٨٧/٨٦ حوالي ٢ مليون طن بالمقارنة بـ ٢٨٥ ألف طن عام ١٩٨٠ . كما ترجع الزيادة في انتاج الكاولين الي اكتشاف مناجم جديدة له جنوب أسوان (شي كلايشه) من ناحية ، والى التوسع الكبير في صناعات الصيني والبورسلين . وكذلك الحال بالنسبة لخام الفلسبار الذي زاد إنتاجه لمواجهة التوسع في صناعات الخزف والصيني والحراريات والزجاج .

٢٠٣ . : تطور الانتاج من خامات المحاجر :

يرشح الجدول رقم (٧) تطور حجم الانتاج من خامات المحاجر (كمية وقيمة) خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧/٨٦ ، ويتضح من الجدول تضاعف الانتاج منها مرة ونصف المرة تقريبا وذلك بسبب التوسع الكبير الذي حدث في مجال التشييد والبناء ، حيث أن الطلب علي تلك الخامات هو بالأساس طلب محلي (منتجات محلية بالأساس) . ويعتبر الجبس والبازلت والطفلة والرمال والزلط والحجر الجيري أهم تلك المنتجات .

٣٠٤ : تطور الانتاج من الأملاح التبخيرية :

يعتبر كلوريد الصوديوم أهم تلك الأملاح سواء من حيث أنه هو الجزء الأعظم في مجمل انتاج مصر منها ، أو باعتباره مادة صناعة ملح الطعام الاساسية في حياة المواطن علاوة علي أهميتها في الأغراض الصناعية الأخرى . ويوضح الجدول رقم (٨) أن حجم انتاج تلك الخامات قد تضاعف كميا مرة ونصف المرة خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ١٩٨٧/٨٦ ، وقيميا حوالي أربع مرات تقريبا (٣٩٢٪) ويعكس ذلك مدى الارتفاع في أسعار تلك الخامات الهامة .

٤٠٣ : الاحتياطيات المعدنية :

سبق أن أشرنا الي أن المقصود بتواجد المواد الخام المعدنية (فلزية وغير فلزية) وغير المعدنية كأساس لقيام وتطور الصناعة ، ليس مجرد التواجد الفيزيائي (أي مجرد تواجد عنصر المادة) بل التواجد الاقتصادي الذي يعني تواجد المادة بالنقد والنوعية اللذان يسمحان بتوفير احتياجات الصناعة المتطورة مستقبلا . ومن هنا تكتسب قضية الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة من المواد الخام أهمية بالغة عند التفكير والتخطيط لقيام النشاط الصناعي . ذلك أن مقدار ونوعية تلك الاحتياطيات هي التي تحكم أحجام الانتاج الحالية والمتوقعة مستقبلا ، ومن ثم المدى الزمني الذي يمكن أن تتطور الصناعة القائمة عليها في المستقبل . والاحتياطيات التعدينية ماهي الا مخزون استراتيجي تضمن الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) التي تعتمد عليه استمرار الحصول علي احتياجاتها منه مع تطور أحجام الانتاج الحالية والمستقبلية وفق مقتضيات الإدارة الانتاجية المالية والاقتصادية .

وعليه تصبح عمليات وأنشطة الكشف عن تلك الموارد التعدينية وتحديد أحجام تواجدها في باطن الأرض ونوعيتها ، هي المهمة التنموية الأولى للإدارة الاقتصادية والسياسية في المجتمع . ذلك أن تنمية الموارد من خلال الاهتمام ودعم النشاط التعديني يأتي في المقام الأول بالنسبة للتنمية الجادة ، قبل حسن استخدام المتاح منها . فإذا كان حسن استخدام الموارد المتاحة هو الطريق لتعظيم الانتاج الحالي وتحقيق جدارته

المالية والاقتصادية ، فإن سمية الموارد من خلال دعم وتنشيط النشاط التعديني هو طريق الي توسيع آفاق الانتاج الحالية والمستقبلية بما يضمن استمرار اضطراد الصناعة والتنمية في المجتمع . وعليه يمكن القول بأن مستقبل التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة ، يتحدد بقدر مايسفر عنه النشاط التعديني من خامات تعدينية واحتياطيات مؤكدة منها . ومن هنا تزداد صعوبة الكشف عما يسفر عنه النشاط التعديني في المجتمع بشكل دقيق ومحدد . ذلك أنه يصبح عنصرا جوهريا من عناصر الأمن القومي للدول نظرا لارتباطه المباشر بقدراتها التنموية . ولذلك كثيرا مايحيط اندولة معلومات وبيانات النشاط التعديني بقدر كبير من السرية . وتتفائل البيانات والمعلومات للمواد الخام التعدينية واحتياطياتها خاصة في الدول النامية سواء لاعتبارات الأمن القومي أو للقصور الشديد في النشاط التعديني نتيجة لضعف الامكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية التي يتطلبها .

وفيما يتعلق بمصر . كثيرا ما أشارت الدراسات والتقارير التي أعدتها الهيئات الحكومية المعنية بشئون النشاط التعديني ومنها الدراسة الأخيرة التي أعدها فريق من خيرة الخبراء تحت رئاسة أ.د. / احمد عاطف دردير رئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، لحساب وبتكليف من وزارة البحث العلمي مشروع البحث العلمي والتكنولوجي عن "الشروات المعدنية بمحافظة البحر الأحمر وامكانيات التنمية" في مارس ١٩٩٢ ، الي ضعف ناتج النشاط التعديني ومساهمته في التنمية وذلك علي الرغم من أن هناك امكانيات كبيرة للثروة المعدنية .

وقد أرجعت تلك الدراسة (٨) ذلك الي العديد من المعوقات التي أوردت أهمها علي مايلي :

- عدم ملائمة قانون المناجم الحالي ٨٦ لسنة ١٩٥٦ والذي صدر منذ أكثر من ٣٦ عاما
- صدور العديد من القوانين والقرارات التالية لقانون المناجم والمحاجر المشار اليه والتي تعرضت الي الثروة المعدنية والترخيص بها واستغلالها سلبا لسلطة القانون الأصلي مما أدى الي ارهاق المستثمر وتشتيت جهدة وارتفاع أسعار المواد التي يجرى انتاجها وخامه تلك المخصصة للاستهلاك المحلي ، وصناعة مواد البناء ، مع تناقص كميات المواد والخامات التي يجرى تمديدها .

- قيام المحافظات بالترخيص بمواد البناء مع التركيز علي طرق تحصيل العوائد دون النظر الي تنمية أماكن وجود هذه الثروات أو اعداد خرائط متخصصة لها ، مما نتج عنه تدهورها وتناقص الانتاج منها وارتفاع أسعار هذه المنتجات .
- تحمل مشروعات الثروة المعدنية بكل أو أغلب تكاليف عناصر البنية الأساسية مما يشكل عبئا كبيرا علي هذه المشروعات ويؤثر في جدواها الاقتصادية .
- تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر المحلي أو العربي أو الأجنبي للحصول علي تصاريح وموافقات بالعمل في منطقة البحث العرخص له بها ، وطول مدة الحصول علي هذه التـصاريح .
- عدم وفرة البيانات الأساسية عن الثروة المعدنية بشكل يخدم المستثمر وخاصة العربي والأجنبي .
- ويهدف تنشيط ودعم النشاط التعديني خرجت تلك الدراسة المشار اليها الي بعض التوصيات والمقترحات نوجز أهمها فيما يلي (٩) :
- الاسراع في اصدار القانون الموحد للمناجم والملاحات لتفادي القصور في القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته .
- قصر الاستعانة بالخبرة الأجنبية علي التخصصات التي يشبث عدم توافرها محليا مع ضرورة اشراك هيئة المساحة الجيولوجية في المناقشات والاتفاقات المتعلقة باستقدام هؤلاء الخبراء والعمل علي دعم هذه الهيئة .
- تشجيع عمليات البحث والاستغلال للخامات المعدنية بنظام المشاركة في الانتاج ضمانا لتقليل نسبة المخاطرة علي رأس المال المصري ، وفي نفس الوقت فتح المجال لاستقدام تكنولوجيات وآاليب حديثة .
- تشجيع الاستثمار في المناجم الصغيرة مع تقديم المعونة والاستشارة والدعم المادي لهم .
- الاهتمام بقضايا التسويق والترويج للخامات المعدنية علي المستوى المحلي والعربي والدولي واصدار البيانات الأساسية المتعلقة بالامكانيات التعدينية والمجالات المطلوب الاستثمار فيها . وكذلك دراسة حركة سوق المعادن محليا ودوليا ووضع النـسـوة

١ - إنشاء مراكز للتدريب بالطلب والعرض للخامات ومواد الثروة المعدنية.

٢ - توفير الدراسات والبحوث عن الخامات المغيرة وتقديمها دون مقابل للمستثمر الصغير الجاد ، وارشادة الي أنسب المواقع للاستثمار .

٣ - تشجيع البنوك وبيوت المال المصرية والعربية علي الاستثمار في مجال تنمية الثروة المعدنية وتقديم التسهيلات لها وخاصة البيانات الفنية .

وعلي أية حال ، فإن المعلومات والبيانات المتوفرة عن الثروة المعدنية في مصر ومدى توفر الاحتياطيات المؤكدة منها ، كثير ا ما تتفاوت وتتباين علاوة علي ندرة المعلومات الدقيقة الموثوق بها . فبعض التقديرات تتسم بالتفاؤل المفرط في حين أن البعض الآخر منها يتسم بالتحفظ الشديد . بل ان جزءا من هذه التقديرات قد تم بمعرفة بعض الجهات الأجنبية التي تقدم بالبحث والتنقيب عن البترول بمففة أساسية ، أو بمعاونة فنية أجنبية ، الأمر الذي يجعلنا لانثق كثيرا في تلك التقديرات مالم نثق بها جهات وهيئات وطنية تمتلك القدرة المالية والتكنولوجية الكافية . وعليه فان مطلب دعم دور الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وأجهزة البحث العلمي المعنية بتنمية الثروة التعدينية يعتبر بحق مطلباً تنمويادات أولوية قصوى . هذا علاوة علي ضرورة تهيئة المناخ العام الذي يسمح ويشجع رأس المال الوطني الجاد علمسي الدخول في ذلك المجال .

علي أية حال تشير الكثير من الدراسات الي توفر العديد من المعادن والخامات التي تصلح للعديد من الصناعات التحويلية (وبالمطبع الاستخراجية) علاوة علي مسواد البناء والتشيد التي تنتشر كما أشارت تلك الدراسات الي توافرها بكميات كبيرة في أماكن كثيرة (١) وعموما تشير تلك الدراسات الي امكانية تصنيف الموارد المعدنية استنادا الي مدى تواجد انخام وتركيزه والاحتياطيات المؤكدة والمحملة ، الي ثلاث مراتب أ - خامات متواجدة بكميات كبيرة تزيد عن احتياجات مصر مثل الحديد والفوسفات ب - خامات متواجدة بكميات تكفي بالكاد احتياجات مصر منها لسبع قليل مسمين عشرات السنين القادمة مثل البيروول والغاز . ه - خامات تتواجد حسب المعروف حتي الآن بكميات صغيرة نسبيا مثل الذهب والنحاس .

أما عن خامات صناعات مواد البناء وأهمها الأحجار الجيرية والطفلة والأحجار الرملية والكادلين والفلسبار والزلط . الخ ، فإنها تتواجد بكثرة وفي أماكن عديدة داخل الوادي وخارجة . وتقدر تلك الدراسات الاحتياطيات المؤكدة من تلك الصخور والخامات بما يكفي احتياجات البلاد منها لمئات السنين . هذا مع الإشارة الي أن بعض الخامات مثل الرخام ليس من النوع الجيد وان كان من الممكن تطويره الي النوع الجيد خاصة بعد اكتشاف الخامات الجيدة منه بكميات قليلة . ويبقى أن نشير أن هذا لا يمنع من بذل جهد أكبر في الكشف عن خامات جديدة علاوة علي تأكيد الاحتياطيات المتاحة والمؤكدة ، وسوف يتم معالجة كل ذلك بالتفصيل في المرحلة الثانية من البحث .

خلاصة القول ، أن النشاط التعديني في مصر سواء في مجال الكشف عن الخامات أو تقدير الاحتياطيات المتاحة والممكنة منها ، ما يزال يحتاج الي اهتمام وتركيز من الدول ومختلف الهيئات المعثية والمؤسسات العلمية ، وذلك كله بهدف وضع مجموعات الخرائط الجيولوجية والبيروفلوجية ، مع التركيز علي شبة جزيرة سيناء لارتفاع احتمالات تواجد العديد من الخامات المعدنية بها مثل النحاس والقصدير والمنجنيز ، علاوة علي جبال البحر الأحمر . ويحتاج كل ذلك الي تكاليف مالية باهظة نظرا لارتفاع المكون الرأسمالي في تكنولوجيا التعدين وتنوعيات الخبرات العلمية المطلوبة . هذا بالإضافة الي ما يحتاجه تدعيم النشاط التعديني من استثمارات بنية أساسية ضخمة في مجالات توفير المياه والنقل وشحن ومختلف الخدمات التعدينية .

٤٠٤ . السكان والقوى العاملة :

٤٠٤ . ١ . : مقدمة :

أن الاختلال بين السكان والموارد كما تضمنته السياسة السكانية هو ما تمثلته الزيادات السكانية من ضغوط علي الاستهلاك ومن ثم قيود علي الاستثمار ومعدلات نموه دون اعتبار لأثر الزيادات السكانية علي الانتاج .

ففي مجال تنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها رأيت الخطة أن تحول الزيادة السكانية من عبء علي الدولة الي مورد لها كسبيل لزيادة الانتاج والدخل القومي والارتفاع بالمستوى التعليمي للسكان وخاصة للأنثى الذي يؤدي الي زيادة نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حيث ان درجة مساهمة الاناث حاليا أقل من ١٠٪ وبالتالي فهي وسيلة لخفض معدل النمو السكاني ، ذلك أن للزيادة الطبيعية للسكان بمعدلات عالية عدة انعكاسات أهمها (١١)

أ - أن التركيب العمري للسكان يترجم الزيادة السكانية الي عبء علي الموارد أكثر من ترجمتها الي قوة افتاجية حيث يمثل الاطفال دون سن العمل (١٥ سنة) حوالي ٣٩.٢٪ في عام ١٩٩٢ ، كما يمثل كبار السن (٦٥ سنة) ٤.٢٪ في عام ١٩٩٢ أي أن حوالي ٤٣.٤٪ من السكان قوة فعالة .

ب - اختلال الهيكل التعليمي للسكان حيث نجد ارتفاع نسبة المهنيين باختلاف مستويات التعليم وبخاصة من الجامعيين ، فنجد عدم تناسب اعداد من أنهوا المراحل التعليمية المختلفة من حيث التخصص مع متطلبات سوق العمل ، أي اختلال العلاقة بين مخرجات نظام التعليم ومدخلات سوق العمل .

ج - اختلال هيكل القوى العاملة للسكان حيث يكشف عن وجود اختلال في التوزيع القطاعي لقوة العمل واختلال في التوزيع المهني في جميع الأنشطة الاقتصادية مما لا يتناسب مع الاحتياجات المختلفة للمهن . كذلك اختلال توزيع العمالة بين القطاعات العام والخاص والحكومي حيث يستوعب القطاع العام ٨.٧٪ فقط من إجمالي قوة العمل (١١) في حين يستوعب القطاع الحكومي ١٦.١٪ ويستوعب القطاع الخاص الباقي . لذلك تستلزم الخطة في

تحديد نوعية المهن المطاوعة حتي يمكن لأجهزة التعليم والتدريب ان تحقق التوازن العددي والنوعي بين عرض القوى العاملة والطلب عليها . كذلك قررت الخطة أن تهتم بتنمية قدرات العاملين ورفع كفايتهم الانتاجية عن طريق تطوير التعليم والتدريب وتكثيف رأس المال وادخال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج (١٢) وتوفير الخدمات الصحية . والثقافة والحوافز التشجيعية .

ولقد أغفلت الخطة تناول عدة امور حيوية متعلقة بربط خطة القوة العاملة ببرامج التدريب والتعليم . وذلك رقم اقرار الخطة بأهمية هذا الربط لتجنب حدوث فوائض أو اختناقات في عرض القوة العاملة بتخصصاتها وخبراتها المختلفة ومن أهم هذه الأمور :-

- ربط التوزيع الجغرافي للتعليم (سواء بين الريف والحضر أو حسب محافظات الجمهورية) بالتوزيع الجغرافي للاستثمار .
- ربط التوزيع المهني للتعليم باحتياجات مشروعات الخطة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من المهن المختلفة .

٤ . ٢ : أهم المتغيرات الاقتصادية والسكانية :

سوف نركز في هذا الجزء علي بعض المؤشرات العامة للموارد البشرية والهيكل الاقتصادي والتي توضح الصورة العامة والأساسية لمحدد السكان والقوى العاملة علي التنمية وتوقعاتها المستقبلية .

٤ . ٢ . ١ : الموارد البشرية :

يلاحظ بشأنها مايلي :

١ - ان التوقعات السكانية حتي نهاية القرن تنبئ بحجم سكاني حوالي ٦٧ر٢٣٧

مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠ .

٢ - عدم توقع انخفاض محسوس في معدلات الخصوبة خلال نفس الفترة .

٣ - ترايد. نسبة المعالين (صغار السن) .

٤ . ٢ . ٠٢ : الهيكل الاقتصادي :

فيما يتعلق بالاهداف الاجمالية للعمالة فنجد أنه علي الرغم من ان الخطـطة استهدفت خلق فرص عمل منتجة تحقق زيادة حقيقية في دخول ومستويات معيشة الفئات محدودة الدخل ، الا أن اجمالي فرص العمل التي وفرتها الخطة خلال سنواتها الخمس لم يتعدى ٢١ مليون فرصة عمل ، اي متوسط سنوي قدره ٤٢٠ الف فرصة عمل في ظل زيادة سنوية في عدد السكان في سن العمل تقرب من مليون شخص سنويا . وتواجه مصر (في الوقت الحالي) مشكلة كبيرة تتعلق بضخامة عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، تفوق بكثير احتياجات الاقتصاد القومي . والآن أصبح الفائض من الخريجين يشمل كلا من خريجي الكليات النظرية والعملية فيما عدا بعض التخصصات القليلة . وقد أظهرت بيانات التعداد لعام ١٩٨٦ عن وجود بطالة تقدر بحوالي ١٢٪ من اجمالي قوة العمل . وقد أظهر التحليل الهيكلي للبطالة في البلاد أن ٢٨٨٪ من جملة المؤهلات المتوسطة من المتعطلين وكذلك ٢٧٢٪ من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والجامعيين ، في الوقت الذي توجد فيه ندرة في العمالة الفنية وغير الفنية وطبقا لقانون العرض والطلب فقد ارتفعت اجور هذه الفئة في حين ان هؤلاء الخريجين عليهم الانتظار سنوات طويلة حتي توظيفهم القوى العاملة .

يتضح من جدول رقم (٩) ان عدد خريجي الجامعات قد تضاعف من ٤٨٩٦٣ خريج في عام ١٩٧٧ الي ١٠١٣١٣ في عام ١٩٨٧ اي بمعدل سنوي حوالي ١٠٫٧٪ سنويا . كذلك تضاعف عدد خريجي المعاهد العليا والمتوسطة فقد زاد عددهم من ١٢٧١٩٦ خريج في عام ١٩٧٧ الي ٢٥٩٣٢٩ خريج في عام ١٩٨٧ ، اي بمعدل قدرة حوالي ١٠٪ سنويا . كما يتضح انه قد تم توظيف ٥٤٢٪ من خريجي الجامعات عن طريق القوى العاملة عام ١٩٨٢ وهي آخر سنة تم فيها تعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة وفي سنة ١٩٨٦ تم تعيين ١٣٨٪ عن طريق الوزارة ، لبعض التخصصات فقط ، اما فيما يتعلق بخريجي المعاهد العليا

والمتوسطة فقد تم تعيين ٦٧٪ في عام ١٩٨١ (وهي آخر سنة تم فيها توزيع الخريجين بواسطة وزارة القوى العاملة) .

ولما كانت الجهات المختلفة الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص تقوم بالأعلان عن احتياجاتها من العاملين في الصحف ويتم توظيف الأفراد المناسبين منهم بشكل مباشر فان من يتبقي من الخريجين في الساحة بدون عمل هم الذين ينتظرون دورهم للتعيين في الحكومة والقطاع العام بواسطة القوى العاملة . وبمعني آخر فان المعينين عن طريق القوى العاملة هم قي غالبيتهم العناصر الفائضة عن احتياج سوق العمل في مصر ، ونتيجة للتوسع في انشاء الجامعات الاقليمية فان نسبة الفائض من الخريجين آخذة في الزيادة بصورة سريعة بينما فرص العمل المتاحة في الاقتصاد القومي في الداخل والخارج لا يمكن ان تزيد بنفس النسبة وذلك للأسباب الآتية :

١ - بطء معدل النمو الاقصادي وخاصة في قطاع الزراعة فضلا عن التراجع الملحوظ في استخدام الآلات الزراعية في الكثير من الأعمال التي كانت تعتمد علي الأيدي العاملة .

٢ - ضيق فرص العمل الخارجي وخاصة في منطقة الخليج وذلك بسبب انهيار اسعار البترول ابتداء من عام ١٩٨٣ ومؤخرا بسبب أزمة الخليج الأخيرة (٢ أغسطس ١٩٩١) .

٣ - التوسع في الصناعات كثيفة رأس المال مثل الحديد والصلب والالومنيوم والبتر وكيمائيات وغيرها وكذلك الاعتماد علي التكنولوجيا المتقدمة في الصناعات المختلفة والتي تتميز بقله احتياجاتها الي الأيدي العاملة والتوسع في استخدام الحاسبات الالكترونية وغيرها .

ومن جدول (١٢ ، ١١) نجد أن جملة فئات السن من (١٥ - ٦٤) بالنسبة للذكور حوالي ١٣٧١١ أي بنسبة ٥٠.٥٤٪ من جملة اللذين في سن (١٥ - ٦٤) وتمثل حوالي ٢٨.٧٪ من جملة تعداد السكان في عام ١٩٨٦ . بينما في عام ١٩٩٢ نجد أن نسبة السكان اللذين في سن العمل الي التعداد الكلي للسكان حوالي ٥٦.٦٪ .

ومن المتوقع أنه في سنة ٢٠٠٠ تمثل قوة العمل حوالي ٥٧,٩٥٪ من إجمالي عدد السكان المتوقع ٦٧,٢٣٧ مليون نسمة .

أما جدول رقم (١٤) فهو يوضح توقعات القوى العاملة حسب فئات السن خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٦) بالنسبة للذكور .

إن إعلان حجم البطالة بعد التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ فجر مشكلات للسياسات المرتبطة بالتوظيف والتعليم والنمو السكاني . ويوضح الجداول رقم (١٥) فرض العمل المتاحة والبطالة المتوقعة لخريجي التخصصات الجامعية ومنه يتضح أن هناك عجز في بعض التخصصات يتجاوز حجم البطالة المتراكمة في بعضها الآخر . وهذا يعني وجود بطالة لدى حاملي بعض التخصصات المهنية وفي نفس الوقت احتياج لبعض التخصصات الأخرى يفوق حجم البطالة المقدرة . ويتضح من ذلك أن الملمح الأساسي للمشكلة ليس مشكلة نقص فرص عمل بقدر ما هو سوء توجيه الكوادر المهنية المؤهلة لفرص العمل المتاحة .

فمثلا من جدول رقم (١٥) يتضح أن العجز في شغل فرص العمل قد تركّز في خريجي كليات الفنون التطبيقية ، والفنون الجميلة ، والسياحة والفنادق .

كما أظهر التحليل وجود بطالة في خريجي كلية الآداب في جميع الأقسام التي لاتعين الزاميا في وظائف التدريس. أما بالنسبة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكليات الهندسة وكلية الاعلام نجد أن بعض التخصصات تواجه عجزا في شغل فرص العمل المتاحة .

ومما هو جدير بالذكر أن كليات الهندسة والزراعة من الكليات التي يقل حجم البطالة بين خريجائها لأن هذه الكليات قد خفضت في أعداد المقبولين بها ابتداء ١٩٨٥ من عام ١٩٨٥ .

ويمكننا أن نشير إلى بعض النتائج والتوصيات فيما يتعلق بمشكلة الزيادة السكانية والتوظيف ، علي النحو التالي :

أ- إن حجم مشكلة البطالة بين حملة الشهادات المتوسطة والعالية في بعض التخصصات يشكل مشكلة خطيرة لمصر وتزداد تعقيدا بمرور الوقت وذلك نتيجة الزيادة

السريع في عدد السكان .

ب - ان من النتائج الخطيرة للتعليم في البلاد النامية أنه يؤدي الي البطالة

بين الخريجين ما لم يتم الربط بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف ذلك انه يزيد من أعداد الخريجين علاوة علي تحديد تخصصات لهم مما يجعلهم يرفضون بعض الاعمال التي لا تتفق وتلك التخصصات ، وذلك في الوقت الذي قد تتوافر فيه فرص عمل أخرى .

ج - ينبغي علي الدولة أن تخدم التعليم المتوسط النظري والتعليم العالي

لكي يتمشي عدد الخريجين مع احتياجات الاقتصاد القومي والتخلص من الفائض من

الخريجين ، ويتم ذلك من خلال سياسة تقليل الفوارق في الدخل بيت حملة الشهادات

المختلفة وذلك بالعمل علي رفع الدخل الذي يحصل عليه حملة شهادة التعليم الأساسي

بصورة كبيرة فهؤلاء سرف يكونون عماد قوة العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة (١٥)

د - تقليل الفوارق بين الدخل فيما بين القطاعات الانتاجية الحديثة

والقطاعات التقليدية ، مع تشجيع وتحسين فرص العمل في الريف مما يساعد علي إيقاف

الهجرة المستمر من الريف الي الحضر .

هـ - رفع مكانه المرأة عن طريق توفير فرص التعليم والعمل خارج المنزل

وخارج الزراعة .

ارتفاع الاسعار ثم جاءت أزمة الخليج وسببت بدورها اضطراب في السوق العالمية للبتترول . فعقب حرب الخليج بدأت أسعار البترول في التناقص التدريجي حتي استقرت في منتصف مارس ١٩٩١ . ومنذ انخفاض أسعار البترول في عام ١٩٨٦ ومصر تعاني مشاكل اقتصادية بالغة القسوة وذلك يرجع أيضا الي انعكاسات أزمة الخليج ليس فقط علي اقتصاديات البترول بل أيضا علي الاقتصاد المصري .

٥ . ٢ : استراتيجية تنويع مصادر انتاج للطاقة الكهربائية :

ان سياسة تنويع مصادر الطاقة ضروري لضمان الاستخدام الأمثل لبدائل الطاقة في مصر علي المستوى الأقليمي والقومي ، كما تتيح الديناميكية اللازمة لتخطيط مشروعات الطاقة علي ضوء المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات الاسعار العالمية لبعض مصادر الطاقة الأولية كالبتترول ، مما يقتضي عند تخطيط مشروعات التوسع وانشاء محطات توليد كهرباء جديدة التحول من الاعتماد علي مصدر معين (البترول ومنتجاته) الي تزايد الاعتماد علي مصدر آخر كالغاز الطبيعي مثلا . بالاضافة الي أن تنويع مصادر الطاقة يجنب البلاد من مواجهة بعض المواقف الحرجة ، كما حدث نتيجة لارتفاع اسعار البترول عقب الازمات التي حدثت بسبب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ثم الحرب العراقية - الايرانية في الثمانينات ، فقد اثارت اهتماما عالميا حول مستقبل امدادات الطاقة والبتترول في المدى القريب والبعيد . كما قادتنا الي تغيرات كبيرة في اوضاع استهلاك الطاقة والبتترول عالميا . ففي الفترة من ١٩٧٢ الي ١٩٨٦ ارتفع معدل استهلاك العالم من الطاقة الأولية من ٥٩٢٠.٢ مليون طن مكافئ الي ٧٣٧٤.٦ مليون طن مكافئ أي بزيادة ٢٤.٦٪ خلال الـ ١٣ عاما . أي أن معدل نمو استهلاك الطاقة قد انخفض ووصل الي ١.٩٪ سنويا نتيجة لانخفاض معدل نمو استهلاك البترول . بينما كان معدل استهلاك العالم من البترول في عام ١٩٧٢ حوالي ٢٧٩٨ مليون طن ارتفع الي ٢٩١٨.٧ مليون طن فسمي عام ١٩٨٦ اي بزيادة قدرها ١٢.٠٧ مليون طن وبنسبة ٤.٣٪ طوال ١٣ سنة ، أي أن متوسط معدل النمو السنوي في استهلاك البترول خلال هذه السنوات كان ضئيلا حوالي ٣٪ بالنسبة للعالم أجمع .

مصادر الطاقة الأولية :

١ - البترول : ان زيادة الافتاح من البترول في مصر مرتبطة بتكثيف عمليات البحث والاستكشاف ، واستمرار انتاج حقول البترول المكتشفة بمعدلات انتاج لاتضر بالخزان الجوفي حفاظا علي مابه من احتياطييات ، مع استكمال عمليات تنمية هذه الحقول ، واجراء عمليات اصلاح الآبار القديمة بها وجدول (١٦) يبين تطور الانتاج من الزيت الخام .

٢ - الغاز الطبيعي : تعتبر فترة الستينيات بداية اكتشاف الغاز الطبيعي في مصر ، حينما اكتشفت الشركة الدولية للزيت حقل أبو ماضي في شمال الدلتا ، ثم اكتشاف حقل أبوقير في البحر الابيض وأبو الخراديق ، في الصحراء الغربية في عام ١٩٦٩ ، وتوالي اكتشاف حقول أخرى للغازات بعد ذلك مما استدعي انشاء مصانع لمعالجة الغاز المنتج واستخلاص المكتشفات والغاز السائل منه .

ولقد بلغ ماتم انتاجة لتشغيل مصانع الغاز منذ بدء انشاء أولها عام ١٩٧٥ حتي نهاية ١٩٩١ حوالي ١١٦ تريليون (مليون مليون) قدم مكعب (١.٤) ويمثل احتياطي منطقتي البحر الابيض والدلتا بنسبة ٥٢٪ من احتياطي الغاز في مصر ، ويمثل انتاجهما نسبة ٤١٪ من احتياجاتنا ، اما الباقي فيقسم بين المناطق الأخرى .

وقد بدأ انتاج الغازات في عام ١٩٧٥ من حقل أبو ماضي بما يكافي ٢٠ ألف برميل في اليوم ، وفي خلال الثمانينات قفز انتاج الغازات حتي بلغ الآن حوالي ١٩٠ ألف برميل مكافي من الغاز والمكتشفات والغاز السائل وكلها مشتقات من الغاز المنتج سواء كان غاز حر أو غاز مصاحب للزيت الخام المنتج .

وبناء علي نتائج دراسة احتياجات السوق في مصر ، فقد اتضح ان احتياجات مصر للعشرين سنة القادمة يبلغ ٢١ تريليون قدم مكعب (١.٤) والحفاظ علي قيمة الاحتياطي الحالي (الذي يقدر بحوالي ١٢ تريليون قدم مكعب) علي مدى العشرين سنة القادمة فانه من الضروري العمل علي اكتشاف حوالي ١٠٥ تريليون قدم مكعب في السنة . ويوجد حاليا بعض توسعات في مشروعات الغازات بعددراستها ، مثل مشروعات القرعة وأبوقير ، بينما

توجد مشروعات أخرى تحت الدراسة وهذه المشروعات ستزيد من حجم الإنتاج في ١٩٩٠

مليون قدم مكعب في اليوم في نهاية ١٩٩٣ .

وعلى الرغم مما حققه معدل استهلاك الغاز من ارقام قياسية ، إذ بلغ حوالي ٩٥٠

مليون قدم مكعب يوميا خلال عام ١٩٩١ ، إلا أن الفجوة بين الطلب على الغاز والانتاج

المتاح منه مازالت كبيرة .

وجداول (١٧) يبين تطور انتاج الغازات الطبيعية ومشتقاتها .

٣ - المصادر الهيدروليكيكية (المائية) :

تعتبر الطاقة الهيدروليكيكية من الطاقات المتجددة التي تستخدم المياه ولا تستهلك

ولا تلوث . وتعتمد سياسة انتاج الطاقة الهيدروليكيكية في مصر على نهر النيل بوضعه

أهم المصادر الطبيعية المتاحة اقتصاديا لتوليد الطاقة . وقد بدأ توليد الكهرباء

من الطاقة الهيدروليكيكية في عام ٦٠/٦١ بتشغيل محطة كهرباء أسوان الأولى وفي

عام ١٩٦٧ بدأ تشغيل محطة كهرباء السد العالي مما أدى إلى زيادة نسبة مساهمة

المحطات المائية التي تستخدم الطاقة الهيدروليكيكية في توليد الكهرباء ، وفي عام ١٩٨١

تم إنشاء محطة توليد أسوان الثانية وتم تشغيلها في عام ١٩٨٥ وبذلك تم إضافة

طاقة كهربائية متاحة تبلغ نحو ١١ مليار كيلو واط ساعة تعادل وفرا فسي

الوقود بنحو ٢٧٤ ألف طن سنويا . وبذلك تم حتي الآن استغلال أكثر من ٨٠٪ من

الطاقة المائية الممكن توليدها من فوق المنسوب على طول نهر النيل . ويوضح جدول

رقم (١٨) كمية وقيمة الوفر في الوقود نتيجة لاستغلال الطاقة المائية في توليد

الكهرباء .

ويتضح من الجدول ان قيمة الوفر في الوقود نتيجة لاستغلال الطاقة المائية متزايدة في

عام الي آخر حتي وصلت الي ٩٨٩٩ مليون جنية في عام ١٩٩٠/٨٩ علي الرغم من شبة

ثبات كمية الوفر في الوقود ويرجع ذلك لتضاعف أسعار المازوت محليا وعالميا .

٤ - المصادر الحرارية :

تم إنشاء المحطات الحرارية التي تستخدم انواع الوقود المختلفة في انتاج الطاقة الكهربائية وهي تنقسم الي : محطات بخارية والتي تستخدم المازوت والغاز الطبيعي كوقود ، محطات غازية والتي تستخدم السولار وايضا الغاز الطبيعي . وقد اعتمد في مصر علي المحطات الحرارية والغازية لسرعة انشائها وهذه المحطات تستخدم الغاز الطبيعي المتوفر في مصر الا أن من عيوبها ارتفاع تكلفة تشغيلها . وقد وجد ان الغاز الطبيعي يغطي ٥٤٪ فقط من احتياجات محطات التوليد الحرارية من الوقود .

من الجدول (٢٠) نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات البترولية نتيجة تدهور ارتفاع السوق العالمي للبترول منذ عام ١٩٨٢ فقد انخفضت قيمة الصادرات البترولية من ٣٤٧٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢/٨١ الي ٢٩٧٧ مليون دولار في عام ٨٢/٨١ أي بنسبة انخفاض ١٥٢٨٪ ولأن سعر تصدير البرميل انخفض من ٣٣ دولار عام ٨٢/٨١ الي ٣٠ دولار في عام ١٩٨٢/٨١ وقد وصلت قيمة الصادرات البترولية ١٤٥١ مليون دولار عام ٨٩/٨٨ مقابل ١٦٨٥ فسي عام ٨٨/٨٧ أي بانخفاض ١٦١٢٪ ثم بدأت تزداد قيمة الصادرات بعد زيادة استخدام الغاز الطبيعي في القطاع التجاري والمنازل حتي وصلت ٢٥٣٢ مليون دولار في عام ٩١/٩٠ مقابل ١٦٤٨ مليون دولار في عام ٩٠/٨٩ أي بنسبة زيادة ٥٣٦٪ الا أن المدفوعات عن الواردات قد زادت من ٧٥١ مليون دولار عام ٨٢/٨١ الي ٨١٩ مليون دولار في عام ٨٤/٨٣ أي بنسبة زيادة ٩١٪ نتيجة زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية .

ثم انخفضت من ٥٣٨ مليون دولار عام ٨٦/٨٥ الي ٤٠٩ مليون دولار في عام ٨٧/٨٦ أي بنسبة انخفاض ٣١٪. كما يلاحظ توالي انخفاض قيمة فائض ميزان المدفوعات البترولية خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٩/٨٨ وذلك نتيجة لأزمة البترول الثالثة في ديسمبر ١٩٨٥. وقد كان لانخفاض قيمة فائض ميزان المدفوعات البترولية آثار سلبية علي ميزان المدفوعات المصري وبالتالي علي الاقتصاد المصري وعلي ارتفاع سعر صرف النقد الاجنبي وانخفاض قيمة الجنية المصري. ولقد وصل فائض ميزان المدفوعات البترولية أدنى قيمة له ٨٦٣ مليون دولار عام ٨٩/٨٨ ويمثل ٤٦٫٨٪ من مثيله عام ١٩٨٦/٨٥ أي أقل من نصف قيمة فائض ميزان المدفوعات البترولية عام ١٩٨٦/٨٥.

ألا ان قيمة الصادرات والواردات وبالتالي فائض ميزان المدفوعات البترولية قد بدأت في الرقادة والتحسن خلال عام ١٩٩٠/٨٩ حيث وصلت الصادرات الي ١٦٤٨ مليون دولار أي بزيادة قحدرها ١٣٫٦٪ عن مثيلتها في عام ١٩٨٩/٨٨ بينما زادت الواردات من ٥٨٨ مليون دولار عام ٨٩/٨٨ الي ٦٩٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠/٨٩ أي بزيادة ١٧٫٦٩٪.

أما فائض ميزان المدفوعات وصل الي ٩٥٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠/٨٩ أي بزيادة ١٠٫٧٨٪ عن مثيله في عام ١٩٨٩/٨٨ وذلك برغم لزيادة أسعار البترول ومنتجاته والنصف الاول من عام ١٩٩٠. ونتيجة لازمة الخليج في أغسطس ١٩٩٠ وزيادة أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩١ أدى الي زيادة قيمة الصادرات والواردات وبالتالي الي زيادة فائض ميزان المدفوعات لتصل هذه القيمة في عام ١٩٩٠ الي ٢٥٢٢ مليون دولار للصادرات ٩٦٣٠ مليون دولار للواردات ١٥٦٩٠ مليون دولار لفائض ميزان المدفوعات أي بنسبة زيادة عن مثيلتها في عام ١٩٩٠/٨٩ تبلغ للصادرات ٥٣٫٦٪ وللواردات ٣٩٫٢٪ وفائض ميزان المدفوعات البترولية ٦٤٫١٢٪.

وجداول رقم (٢١) يوضح الملامح الرئيسية لانجازات قطاع البترول حيث يوضح كميات الانتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية والاستهلاك في الفترة من ٨٥/٨٦ - ٩٠/٩١ .

التوقعات المستقبلية للطلب علي الطاقة في مصر :
علي الرغم من ان الاحتياطيات المؤكدة من البترول والغاز في مناطق كثيرة لاتعتبر كبيرة اذا ما قدرت بمعدل انتاجها ، فان هناك مجالا لاضافات كبيرة بمرور الزمن ———— ولذلك تواصل الجهود لاتاحة اساليب تكنولوجية جديدة يمكن ان توفر ———— مواد هيدروكربونية من مصادر غير تقليدية وبأسعار قد تصبح مقبولة . وموارد هذا النوع من الهيدروكربونات تفرق كثيرا موارد البترول الخام التقليدية ، فضلا عن وجودها في مواقع جغرافية مختلفة وهذا ما يطمئن بأن الهيدروكربونات السائلة والغازية ستكون متاحة للاستخدامات الضرورية . وتعتبر المواد الهيدروكربونية هي المصدر الرئيسي للامداد بالطاقة في مصر ، وتوفي حاليا بنسبة ٨٤/٥٠ (مليون) الاستهلاك الكلي للطاقة وتوفي المصادر المائية ببقاقي الاحتياجات . وقد تزايدت معدلات استهلاك ———— المواد الهيدروكربونية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩١ بنسبة ١٠٪ سنويا ، بينما كانت نسبة الزيادة في استهلاك المنتجات البترولية ٧٪ سنويا ، فقد حقق استهلاك الغاز الطبيعي زيادة سنوية بنسبة ١٥٪ ، علي الرغم من ان استهلاك الغاز الطبيعي يحده الامداد وليس الطلب علي الغاز .

وتخطط هيئة الكهرباء في مصر الي زيادة الطاقة المركبة لتوليد الكهرباء

الي ١٥١٥٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠٠٠ وفي اطار تلك الخطة سيتم تركيب المحطات

التالية :-

التوسعات	الطاقة (ميجاوات)	العام
مؤسسات محطة غرب القاهرة	٦٤٠	٩٣/٩٢
سيدى كرير	٦٠٠	٩٥/٩٤
عيون موسى	٦٠٠	٩٥/٩٤
الكريمات	١٢٠٠	٩٦/٩٥
الزعفران	١٢٠٠	٢٠٠٠/٩٩

وطبقا لخطط هيئة كهرباء مصر ، يتوقع زيادة الطاقة المولدة من ٤١٦٤٩ مليون

ك.و.س في عام ١٩٩٠ (جدول رقم ١٩) الي ٧٢٨٨ مليون ك.و.س بحلول عام ٢٠٠٠ ثم يزداد

الي ١١٦٩٩ مليون ك.و.س بحلول عام ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ .

ويوضح الجدول رقم (٢٢) تطور الحمل الاقمي والطاقة المولدة والقدرات المركبة

المنتظر أضافتها خلال الفترة (١٩٩٢/٩٢ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥) وقد تم تقدير التوقعات حتي عام

٢٠٠٤/٢٠٠٥ علي اساس المعدلات المنخفضة نسبيا للزيادة في الطلب علي الطاقة الكهربائية

في السنوات الاخيرة (٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠) وبأخذ معدل الزيادة الحالي في عدد السكان

والمعدلات السنويه للتنمية الاقتصادية حسب توقعات وزارة التخطيط.

و بناء علي ذلك سن المنتظر ان يصل الحمل الاقمي عام ١٩٩٦/٩٥ الي ١٠١٤٦

ميجاوات والي ١٣٧٠٧ ميجاوات عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ثم الي ١٧١٧٤ ميجاوات عام

٢٠٠٤/٢٠٠٥ . اما بالنسبة للطاقة الكهربائية المولدة فمن المتوقع ان تبلغ الطاقة

المولدة ٦١٩٠٤ مليون ك.و.س عام ٩٦/٩٥ ثم يرتفع الي ١٠٠٥٦٧ مليون ك.و.س في

عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

المراجع:

- ١ - ارجع الي : دكتور محمد محمود الامام ، طرق تحديد أهداف التخطيط طويل المدى وترجيحها ، ضمن سلسلة مذكرات الاساليب الحديثة في التخطيط ، مسلسل ٤٠ ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٧ .
- ٢ - د. عبد القادر ديباب ، واقع وامكانات التنمية الزراعية في مصر حتي عام ٢٠١٥ ، ضمن بحث التوطن الصناعي في مصر حتي عام ٢٠١٥ ، معهد التخطيط القومي فبراير ١٩٩٠ ، ص ٤٠٣ .
- ٣ - _____ ، المرجع السابق ذكره ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ .
- ٤ - _____ ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .
- ٥ - _____ ، المرجع سابق الاشارة اليه ص ٤٩٦ - ٥٠٠ .
- ٦ - _____ ، مرجع سابق ذكره ، ص ٥٠٠ .
- ٧ - _____ ، مرجع سابق ، ص ٤١٧ - ص ٤٥٧ .
- ٨ - وزارة البحث العلمي ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، مشروع التعاون العلمي والتكنولوجي : الثروات المعدنية في محافظة البحر الأحمر وامكانات التنمية ، مارس ١٩٩٢ ص ٢٣٠ .
- ٩ - المرجع السابق ، ص ٢٣١ .
- ١٠ - أرجع الي:-
-- د. محمد عجلان ، الموارد المعدنية وامكاناتها ، بحث التوطن الصناعي في مصر حتي عام ٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٨٨ .
-- د. راجية عابدين ، دراسة تحليلية لمصادر الثروة المعدنية في مصر وتوزيعها الاقليمي ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٤٤٧ .
-- جيولوجي جابر محمود نعيم ، موارد الثروات المعدنية بشبه جزيرة سيناء ، هيئة المساحة الجيولوجية .

١١- ارجع الى :

د. سعد حافظ ، د. خالد لطفى ، " تقييم منهج وأسلوب معالجة البعد السكانى فى الخططة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ومقترحات تطويره " ، مذكرة خارجية رقم ١٤٧٦ ، معهد التخطيط القومى - القاهرة ، مايو ١٩٨٨ .

١٢- ارجع الى :

الخططة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الأول .

١٣- د. سعد حافظ ، د. خالد لطفى ، مرجع سابق .

١٤- مجلة البترول ، المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ١٤ .

١٥- مجلة البترول ، " الغاز الطبيعى بمصر نظرة مستقبلية " ، العدد الرابع ، ١٩٩٢ .

١٦- النسبة بين متوسط معدل الزيادة السنوية المركبة واستهلاك الطاقة الى متوسط الزيادة السنوية المركبة للناتج المحلى الاجمالى .

الملاحق

الملاحق

جدول رقم (١)

نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية

السلعة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧/٨٦	١٩٩٠/٨٩
القمح	٣٨ر٤	٢٨ر٧	٢٣ر٤	٣٧ر٧
الشعير	١٠٥ر١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
فول بلدى	٦٧ر٦	٨٨ر٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
عدس	٥٣ر٦	١٢ر٣	٤٦ر٦	-
شوم	-	-	١٠٢ر٢	-
بصل	١٢١ر٥	١١٥ر٧	١٠٢ر٣	*١٠٠
قطن	١٦٩ر٠	١٨٥ر٩	١٥٠ر٣	-
أرز	١٠٧ر٢	١٠٥ر٤	١٠٣ر٥	١٠٠
ذرة شامي	٨٦ر٣	٧٦ر٢	٦٧ر٨	*٧٧ر٣
ذرة رفيعة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	-
سمسم	٦٠ر٩	٦٥ر٠	٥٠ر٠	*٤٢ر٩
فول سوداني	١٦٦ر٧	٢١٦ر٧	١١٥ر٠	-
بطاطس	١٠٩ر٩	١١١ر٤	١٠٨ر٨	-
خضروات	١٠٠ر٧	١٠٠ر٠	١٠٢ر٠	*٩٩ر٩
فاكهة	١٠٧ر٨	١٠٥ر٣	١٠٦ر٠	*١٠٠
لحوم حمراء	٩٤ر٧	٨١ر٦	٦٧ر٠	-
لحوم دواجن	٩٧ر٤	٧٠ر٨	٨٣ر٠	-
ألبان	٩٠ر٥	٦٢ر١	٩٦ر٠	١٠٠
سكر	٨٩ر٥	٧٩ر٧	٥٢ر١	*٦٤ر٨
زيت طعام	٥٢ر٢	٥٣ر٦	٢٠ر٠	*٢٣ر٥

المصدر : د. عبد القادر دياب، المصدر السابق ص ٤٧، وتقديرات ١٩٩٠/٨٩ من خطبة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩١/٩٠، الجزء الاول من ٢٦٥.

والعلامة * تشير الي أن البيان متوقع وليس فعلي

جدول رقم (٢)

الأراضي الجديدة القابلة للاستصلاح والاستزراع حسب المنطقة
ونوع التربة الزراعية

نوعية التربة الزراعية	المساحة (فدان)	المنطقة
		ط - مناطق الصحراء الغربية:
	٥٠٠٠	٦٢ - الساحل الشمالى الغربى:
	٢٢٠٠٠	٦٢ - سيوة
	٤٥٠٠٠	٦٤ - البحريه
	١٤٠٠٠٠	٦٥ - الغرافره وابو منقار
	٦٠٠٠٠	٦٦ - الداخلة وغرب الموصوب
	٤٠٠٠٠	٦٧ - الخارجه وباريس
	١٢٥٠٠٠	٦٨ - جنوب الوادى
	٤٤٨٠٠٠	جملته
	٢٨١٨٠٠٠	الإجمالي

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الخطة الخمسية (١٩٨٢ - ١٩٩٢) لمشروعات
استصلاح الأراضي ، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، القاهرة .

تابع جدول رقم (۲)

الاراضى الجديده القابله للاستصلاح والاستقرا حاسب
المنطقه ونوم التربه الزراعيه

المنطقة	المساحة (فدان)	نوعية التربة الزراعيـــــــــــــــــة
أ - سيناء		
المنطقة الساحلية بين سهل الطينيه والعريش .	٢٦٥٠٠٠	طينييه ملحه
المنطقة الساحلية بين كنتنــــــــور ٦٠ ، ٥٠	٢٥٠٠٠٠	طينييه رمليه
منطقة سهل الطينه	١٢٥٠٠٠	طينييه ملحه
البحيرات المره	٢٠٠٠٠	رملية جيرييه الى رمليه
شركة قناة السويس / كنتنور ٤٠	٥٥٠٠٠	” ” ” ”
جملـــــــــــــــــه	٧٢٥٠٠٠	
ب - مناطق شرق الدلتا :		
الشريط الساحلي بورسعيد/دمياط	٤٧٠٠٠	رمليه جيرييه الى رمليه
جنوب بورسعيد	٥٠٠٠٠	طينييه ملحه
شمال الحسينيه	٦٥٠٠٠	” ”
جنوب الحسينيه	٧٠٠٠٠	” ”
شرق منطقة بحر البقر	٢٢٠٠٠	طينييه رمليه
شمال الصالحه	٧٠٠٠٠	” ”
سهل جنوب بورسعيد	٤٠٠٠٠	طينييه ملحه
فارسكور	٥٥٠٠٠	” ”
غرب الفناه حتى كنتنور / ٢٠	١٠٠٠٠	رملية جيرييه الى رمليه
شرق الدلتا (الكوكاكولا)	١٥٠٠٠	” ” ” ”
شرق العدليه	٢٠٠٠٠	” ” ” ”
الملاك	١٠٠٠٠	” ” ” ”
صحراء الصالحه	١٢٠٠٠٠	” ” ” ”
مديريه الشباب	١٠٠٠٠٠	” ” ” ”
الصرف الصحي (شرق الدلتا)	١٠٠٠٠٠	” ” ” ”
التوسع بالمطرب	٢٩٠٠٠	طينييه ملحه
جملـــــــــــــــــه	٨١٢٥٠٠	

تابع جدول رقم (٢)

الأراضي الجديدة القابلة للاستصلاح والاستزراع
المنطقة ونوع التربة الزراعية

المنطقة	المساحة (فدان)	نوع التربة الزراعية
ج - مناطق وسط الدلتا		
٢٢ - امتداد شهاب الدين	١٠٠٠٠	طينية رملية الى طينية
٢٣ - البرلى	٨٠٠٠	" " " "
٢٤ - الخاشعة	٨٠٠٠	طينية ملحية
٢٥ - تجفيف البرلى	١١٠٠٠	طينية ملحة الى طينية ملحة ثقيلة
٢٦ - الزاوية	٣٠٠٠	طينية ملحة ثقيلة
٢٧ - السنانة وأم دنجل	٢٥٠٠٠	رملية الى رملية حصوية
جمله	١٦٨٠٠٠	
د - مناطق غرب الدلتا		
٢٨ - صحراء البوصلى	١٦٠٠٠	رملية الى رملية حصوية
٢٩ - برسيق	٢٠٠٠٠	طينية ملحة
٣٠ - تجفيف مريوط	١٠٠٠٠	" "
٣١ - الحاجر	١٣٠٠٠	" "
٣٢ - الانطلاق	٧٠٠٠	رملية
٣٣ - امتداد جنوب وادى النطرون	٥٠٠٠	" "
٣٤ - الصرف الصحي / مصر اسكندرية		الصحرأوى
٣٥ - القوسع على ترعة النصر	٢٠٠٠٠	رملية الى حصوية
٣٦ - الساحل الشمالى الغربى وامتداد ترعة النصر	١٠٠٠٠٠	طينية / رملية
جمله	٢٧٥٠٠٠	
هـ - مناطق مصر الوسطى		
٣٧ - توسع الصف	١٠٠٠٠	رملية الى رملية حصوية
٣٨ - جنوب الصف	٤٠٠٠	" " " "
٣٩ - القوسع على بحر الفرق دوميى / الفيوم	٢٠٠٠	" " " "
٤٠ - أبو صوير / بلى سويى	٥٠٠٠	" " " "
٤١ - القصاربع النهلى والخروج / بلى سويى	٩٠٠	" " " "

تابع جدول رقم (٢)

الاراضى الجديده القابله للاستصلاح والاستزراع حسب المنطقه
ونوع التربه الزراعيه

المنطقه	المساحه (فدان)	نوعيه التربه الزراعيه
٢٢ - وادى الريان (الفيوم)	٥٠٠٠٠	طينيه وطينيه رمليه
٢٣ - التصاريح النيلي والخارج/المنيا	١٥٢٠٠	رمليه الى رملية حصويه
٤٤ - التربه السوداء /المنيا	١٥٠٠	" " " "
٤٥ - شرق اسيوط	٥٠٠٠	" " " "
جمله	٥٠٠٠	" " " "
و - مناطق مصر العليا :		
٤٦ - الغنايم	٢٠٠٠	رمليه حصويه
٤٧ - وادى الشيخ	١٠٠٠	" "
٤٨ - غرب طهطا	١٠٠٠٠	" "
٤٩ - الفلاسي	٤٠٠٠	" "
٥٠ - المخادمه	٢٠٠٠	" "
٥١ - توسع قنا	٢٢٤٠٠	" "
٥٢ - الكنوز	٨٠٠	" "
٥٣ - قفط	٢٠٠٠	" "
٥٤ - حجاره	٢٥٠٠	" "
٥٥ - مكسرم	٢٠٠٠	" "
٥٦ - البياضه	٢٠٠٠	" "
٥٧ - وادى نسيم	٢٠٠٠	" "
٥٨ - شرق اسنا	٨٠٠	" "
٥٩ - الصعايده	١٥٠٠٠	" "
٦٠ - الكيانيه	١٠٠٠٠	" "
٦١ - كوم امبو / وادى خريطا	٤٠٠٠٠	رملية حصويه
	٢٧٠٠٠	طينيه رمليه
جمله	١٥٨٥٠٠	

جدول رقم (٣)

معدلات نمو انتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية وتوقعاتها
حتى عام ٢٠٠٠

المحصول	٦٠/٥٩ - ١٩٧٨/٧٦	٧٦ - ١٩٨٦	التقديرات المتوقعة
القمح	١ر٩	١ر٣١	٢ر٨
الفول	١ر٨	٠ر٥٦	١ر٠
الشعير	٠ر٠٩	٠ر٠٤	ر٩
الحبطة	٠ر٤	٠ر١	ر٢
العدس	٠ر٧	١ر٦	١ر٢
الترمس	٠ر٤	١ر١٩	٠ر٧
الحمص	٠ر٦	٠ر٠٥	٠ر٦
الكتان (بذرة)	١ر٣	٠ر٦٦	١ر٠
البصل (شتوى)	٠ر٦	٠ر٣	٠ر٥
الثوم	-	١ر١	١ر٢
القطن	٠ر٤	٢ر٢	٠ر٤
الذرة الشامي	٣ر٤	٢ر٠٥	٢ر٩
الذرة الرفيعة	١ر١	٠ر٢٢	٠ر٥
الأرز	٠ر٢	١ر٣٨	٠ر٩
الفول السوداني	٠ر١	١ر٠	٠ر٦
السمسم	٠ر٨	٠ر٨٢	٠ر٦
القصب	-	١ر٨٧	٠ر٤
البطاطس	٠ر٣	١ر٨٦	٠ر٤
بنجر السكر	-	٢ر٧	٠ر٥
فول المويا	٦ر٩	٦ر٣٧	١ر٣
عباد الشمس	-	٢ر٢	١ر٠

جدول رقم (٤)

التركيب المحصولي الحالي

المجموع	فاكهة	قصب	محاصيل حقلية وخضروات	
%١٠٠	%٧٧	%٤١	%٨٨٢	الأراضي الزراعية القديمة
%١٠٠	%١٤١	%١١	%٨٤٨	الأراضي المستزرعة

المصدر : د. عبد القادر دياب مرجع سابق ، ص ٤١٣ وص ٤١٤

× محاصيل حقلية مستديمة •

جدول رقم (٥ - أ)

تقديرات الانتاج الزراعي من أهم محاصيل الحبوب والألياف والسكرية في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥ (ألف طن)

البيان	القمح	الشعير	ذرة شامي	ذرة رفيعة	أرز	قطن زهر	كتان	قصب	بنجر
تقديرات عام ٢٠٠٠	٢٥٨٥	٢٩٧	٥٢٢٢	٦٢٨	٢٢٨٧	١٦٤٩	١٢٨	١٠١٢١	١١٥٨
تقديرات عام ٢٠١٥	٢٨٥١	٤١٠	٥٨١٣	٦٦٥	٢٦٤٥	١٨١١	١٥٧	١٠١٦٧	١٤٣٨

جدول (٥ - ب)

تقديرات الانتاج الزراعي من الخضروات وفاكهة لعام ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ (ألف طن)

البيان	بطاطس	البصل	الثوم	الفراولة	البرتقال	اليوسفي	الليمون الحامض	العنب	البلح
تقديرات عام ٢٠٠٠	١٩٨٨	٤٧١	١٠٧	٤١	١٤٥١	١٨	١٤٠	٥١	١٩٠
تقديرات عام ٢٠١٥	٢٠٦٢	٥٣٤	-	٥٧	١٥٦١	٢٩	١٧٥	٨٧	٣٨٩

جدول (٥ - ج)

تقديرات الانتاج الزراعي من محاصيل البذور الزيتية لعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥ (ألف طن)

البيان	بذرة قطن	فول صويا	سمسم	عباد الشمس	فول سوداني	جملة زيت الطعام	بذور الكتان
تقديرات عام ٢٠٠٠	١٠١٥	١٨٨	٢٣	١٨	٧٦	١٣٢٠	٢٦
تقديرات عام ٢٠١٥	١١٠٨	٢٠٠	٣٣	١٨	١٣١	١٤٩٠	٣٠

المصدر : د. عبد القادر ديباب، مرجع سابق، صفحات من ٥١٣ الي ٥٣٢.

الانماج من خطابات الساجم خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧/ ١٩٨٢

(بالالف طين • والالف جنييه)

[illegible]

المصدر:
د. علا الحكيم، مرجع سابق، ص ٥٢.

11

جستارول رقم (٧)
الانتاج من الحاجر خلال الفترة ١١٨٠ - ١١٨٧/٨٦

(بالالف وحدة بالالف جنيه)

المنشأ	١١٨٠	١١٨٢ / ٨١	١١٨٢	١١٨٣ / ٨٢	١١٨٣	١١٨٤ / ٨٣	١١٨٤	١١٨٥ / ٨٤	١١٨٥	١١٨٦ / ٨٥	١١٨٦	١١٨٧ / ٨٦
ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق
حجر جيري (م)	٥٣١١	١٦٦٣	٧٠٣٧	٢١١١	٢١١١	٢٨١٩	١١٣٤٠	٣٤٥٩	١٤٣٥٠	٤٣٤٦	١٣٤٧٦	٤١٥٠
جيس (ط)	٦٩٠	٧٥٣٧	٨٤٥	١٢٩٣٤	٦٥١	١٤٢٨٨	٨١٠	١٨٤٨١	٩١٣	٢٠٨٣٧	١٨٧٤١	١٨٨٨
بارزيت (م)	٣٠٢	١٨٦٤	٣٥٦	٢٥٤٠	٤٦٢	٤٤٠٠	٦٢٢	٥٩٢٧	٥٤٧	٦٠١٧	٨٩٨٧	١٠٤٤٣
رخام والباستر (م)	٣٦	٢٤٠٢	٥٧	٣٥٧٨	٥٤٣٦	٣٥٧٨	٥٤٣٦	٣٥٢٠	٨١	٧٥٥٨	٣٩٨	٢٤٩٤٨
كسر رخام (ط)	٦٦	١٠	٥٧	٢٣٥٨	٤٥٠	٥١٨	١١١	١٥٩١	-	-	١١٠٤	١٦٤٦٤
جرايت (م)	٦٤	٢٩٤	٢٩٤	٤١٢	٦٤	١٧٨	٦٤	١٦٤٨	٨٣٢	٢٤٤٣	٢٤٤٣	٢٤٤٣
كسر جرايت (ط)	١٨	٢٤٨	٢٤٨	٤١٢	٦٤	٣٠	٦٤	٣٩٣	١٠٣	١٥٣٠	١٨٦٣	١٧٢١
رمل رطاج (م)	١٣٣	٥٩٢	١٤٧	١١٤٢	١٦٦	١٠٨٢	١٩٤	١٣٠٦	٢٠٣	٧٤	٨٧٠	٨٧٠
رمل سايك (م)	٨	٥	٨	٥	٨	٤٨	٨	٤٨	٦٣٥١	٣٩٧٥	١٢٩٣٥	٣٨٨٠
رمل عادية (م)	٥٦٣	١٧٠٢	٦٧٢٧	٢٠١٨	٢٢٣٤	٢٢٣٤	٩٢٦٢	٢٢٧٩	١٣٢٥١	٤٢٢٩	١١٢١٣	٣٣٦٢
رمل وظيفه (م)	٤٦٣٤	١٣٦١	٦٤٠٠	١٩٢٠	٢٨٥٨	٢٨٥٨	١٠٤٥٩	٣١٠٤	١٤٣٥١	٤٢٢٩	١١٢١٣	٣٣٦٢
وظيفة (ط)	٦٨٨	١٥٤٠	٩٧٥	١٨٤٥	٢٣٥٠	٢٣٥٠	١٩٢٦	٣٠٢٦	٢١٢٥	٣٣٥٥	٣٦٤٣	٤١٤٥
حجر رمل (م)	٧٨٧	١٢٣٦	٧٨٥	٢٣٦	١٨٣	١٨٣	٤١٨	١٢٥	٥٢٢	١٥٧	٤٢٥	٤١٦٧
دوليت (ط)	٤٥٨	٧٣٦	٤١٤	٩٩٣	٦٩٤	٦٩٤	٧١٦	١١٣٠	٨٩٢	١٤٠٧	٢٢١٣	٣٣١٤
اخره (م)	٤١	١٠	٧٢	١٧	٢٢	٢٢	١٠٠	٢٤	١١٥	٢٨	٤٧	١١٤
جمله	٢٠٢٣٥	٢٨٣٣١	٣٥٢٣٨	٤٤٦٨	٥٤٢٤٥	٥٥١٧٥	٥٥١٧٥	٥٤٢٤٥	٥٥١٧٥	٥٥١٧٥	٥٥١٧٥	٥٥١٧٥

م : تركيب

ط : طن

المصدر :

د . بلا سفيان الحكيم، الثروة المعدنية في مصر، ضمن بحث التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠١٠، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ص ٥٢

١٥٤ -

جيد بل رقم (٨)
الانتاج من العلاج النخيرية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ / ١٩٨٧

(بالالف طن)

البيانات	١٩٨٠		١٩٨١/٨١		١٩٨٢/٨٢		١٩٨٣/٨٣		١٩٨٤/٨٤		١٩٨٥/٨٥		١٩٨٦/٨٦		١٩٨٧/٨٧	
	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك
كلوريد صوديوم	٨٣٧	١٨	٦٨١٥	١٨	٦٨١٩	١٨	١٠٦٩	٤	١٢٥٨	١٨	٨٩٥	٤	١٢٥٨	١٨	١٢٣٢	٤
كربونات صوديوم	٤	١٨	٢٣	١٨	٢٣	١٨	٢٣	١٨	٢٣	١٨	٢٣	١٨	٢٣	١٨	٢٣	١٨
كميات صوديوم	٣	٢٣	٣	٢٣	٣	٢٣	٣	٢٣	٣	٢٣	٣	٢٣	٣	٢٣	٣	٢٣
الإجمالي		٦٨١٥		٦٨١٥		٦٨١٩		١٢٥٨		١٢٥٨		٨٩٥		١٢٥٨		١٢٣٢

المصدر :
الرجوع السابق

جدول رقم (٩)
اجمالى عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة
خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧

السنة	مؤهلات عليا		مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة		الجملة	
	عدد الناجحين	عدد المعيّنين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعيّنين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعيّنين عن طريق الوزارة
١٩٧٧	٤٨٨٦٢	٢٠٧٠٦	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	١٧٦١٥٩	١٠٢٣٦١
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥٠٩١	١٢٨٧٥٢	٨٥١٢٠	١٨٥٢١٣	١١٠٢١١
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	١٤٧٩١٤	٨٢٠١١	٢٠٤٣٦٩	١١٠٩٠٤
١٩٨٠	٦٠٢٠٩	٢٥٥١١	١٥٤٥٨١	٩٣٩١٠	٢١٤٧١٠	١١٩٤٢١
١٩٨١	٦٧٠٢٩	٣٩٣١٧	١٨٢٠٨٦	١٢٢٠٤٨	٢٤٩١١٥	١٦١٣٦٥
١٩٨٢	٧٣٠٥٥	٣٩٥٨٤	١٩٧٨٣٦	٢٢٩١	٢٧٠٨٩١	٤١٨٧٥
١٩٨٣	٧٧٨١٧	١٣٩٢٦	٢٢٤٠٧٩	٢٢٩٥	٣٠١٨٩٦	١٦٢٢١
١٩٨٤	٨٤٧٤١	١٤٦٤٤	٢٤٧٥٤٩	٣٠٦٥	٣٣٢٢٩٠	١٧٧٠٩
١٩٨٥	٩٤٢٦٩	١٢١٢٥	٢١٩٤٦٧	٢٤٣٣	٣١٣٧٣٦	١٤٥٥٨
١٩٨٦	٩٧٨٣١	١٣٥٢٠	٢٣٩٣٢٩	١٧٨٧	٣٣٧١٦٠	١٥٣٠٧
١٩٨٧	١٠١٣١٣	—	٢٥٩٣٢٩	—	٣٦٠٧٢٢	—
الجملة	٨١٨٢٢٣	٢٣٣٣١٧	٢١٢٨١١٨	٤٧٦٦١٥	٢٩٤٦٣٤١	٧٠٩٩٣٢

المصدر :

د. نجيب حسن غيثه ، بعض مظاهر الخلل في سوق العمل المصرية ، كتاب العمل العدد ٣٠٤ ، أغسطس ١٩٨٩
صفحة ٢٧ نقلا عن الادارة العامة للخريجين ، وزارة القوى العاملة والتدريب .

١٥٦ -
جدول رقم (١٠)
السكان ٦ سنوات فأكثر داخل وخارج قوة العمل حسب النوع في الحضر والريف
تعداد ١٩٨٦

جملة		ريف		حضر		البيان
اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
١٥٦١٤٦٣	١١٨١٧٢٩١	٤٧٢٠٨٧	٦٦٠٥٦٤٩	١٠٨٩٣٧٦	٥٢١١٦٤٢	داخل قوة العمل
١٧٤٩٥١٣٢	٨١٠٢٨٠٤	١٠٠٤١١٣٤	٤٣٣٣٠٢٧	٧٤٥٣٩٩٨	٣٧٦٩٧٧٧	خارج قوة العمل
١٩٠٥٦٥٩٥	١٩٩٢٠٠٩٥	١٠٥١٣٢٢١	١٠٩٣٨٦٧٦	٨٥٤٣٣٧٤	٨٩٨١٤١٩	جملة
<u>التوزيع النسبي</u>						
٨٢	٥٩,٣	٥٤	٦٠,٤	١٢,٨	٥٨,٠	داخل قوة العمل
٩١,٨	٤٠,٧	٩٥,٥	٣٩,٦	٨٧,٣	٤٢,٠	خارج قوة العمل
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	جملة

المصدر :
الكتاب الاحصائي السنوي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - يونيو ١٩٩٠

بالدين

جيد رقم (١١)
النفس الأول

النوع	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
ذكور	٩٧٨١	١٠١١٢	٨٣٣٨	١٠٩٧٠	١١١٣٩	١١٥٠٣	١١٨٧٤	١٢٢٤٨	١٢٦٢٤	١٣٠٠٣	١٣٣٨٣	١٣٧٧٥	١٤١٤٨	١٤٥٣٣
إناث	٩٢٠٨	٩٥١٢	٩٨١٢	١٠١٤٢	١٠٤٧١	١٠٨١٤	١١١٦١	١١٥١٢	١١٨٦٥	١٢٢٢٢	١٢٥٧٩	١٢٩٣٩	١٣٣٠٠	١٣٧٧٣
الذكور	١٣٧١١	١٤٥٤٩	١٤٥٠٣	١٤٧٧٤	١٥١٥٩	١٥٥٤٩	١٥٩٦١	١٦٣٧٥	١٦٨١٥	١٧٢٧٤	١٧٧٥٣	١٨٢٥٣	١٨٧٧٧	١٩٣٢٣
إناث	١٣٤١٩	١٣٧٥٠	١٣٦٣١	١٣٧٧٤	١٤٠١١	١٤٣٣١	١٤٦٣١	١٤٩٦١	١٥٢٧٧	١٥٦١١	١٦٠١١	١٦٣٧٧	١٦٧٢٤	١٧٠١٣
الذكور	٩٦٧	٩٦٩	٩٧٣	٩٧٨	٩٨٤	٩٨٧	٩٩٠	٩٩٣	٩٩٦	٩٩٩	١٠٠٢	١٠٠٥	١٠٠٨	١٠١١
إناث	٩٦٧	٩٦٩	٩٧٣	٩٧٨	٩٨٤	٩٨٧	٩٩٠	٩٩٣	٩٩٦	٩٩٩	١٠٠٢	١٠٠٥	١٠٠٨	١٠١١

١٩٧٦ : ثبات معدل الخصوبة الكلية حتى عام ٢٠٠٠ على أساس مستقار في عام ١٩٧٦ .
المصدر : " تقديرات وإتجاهات سكان مصر من عام ٧٥ - عام ٢٠٠٠ " .
مؤرخ رقم ٩٦ - ٢٢٠٠٠ - ٨٣ الجواز المركزي للتنمية السامة والاعضاء - مركز الأبحاث والدراسات السكانية - مارس ١٩٨٣ .

جدول (١٢)

الفقر الثاني

بالألف

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
تغير	٩٦٣٧	٩٩١٢	١٠١٨٣	١٠٤٤٨	١٠٧٠٩	١٠٩٧٤	١١٣٣٢	١١٤٨٢	١١٧٢١	١١٩٤٨	١٢١٧٧	١٢٣٧٨	١٢٥٨٢	١٢٧٨٢	١٢٩٧٧
معدلات	٩٠.٧	٩٣.٣	٩٥.٧٢	٩٨.١٩	١٠٠.٧٥	١٠٣.١٤	١٠٥.٥٧	١٠٧.٩١	١١٠.١٥	١١٣.٢٨	١١٤.٣٥	١١٧.٣٤	١١٨.٢٨	١٢٠.١٤	١٢١.٩٨
جولة	١٨٧.٠٨	١٩٣.٥	١٩٧.٥٥	٢٠٣.٦٧	٢٠٧.٧٤	٢٠٩.٦٧	٢١٧.٨٨	٢٢٣.٧٣	٢٢٧.٣٧	٢٣١.٧٧	٢٣٦.٠١	٢٤٠.١٢	٢٤٤.١١	٢٤٧.٩٧	٢٥١.٧٤
تغير	١٣٧.١	١٤٠.٤٩	١٤٣.٣	١٤٧.٧٤	١٥١.٥٩	١٥١.٥٩	١٥٩.٥٤	١٦٣.٧٥	١٦٨.١٥	١٧٢.٧٤	١٧٧.٤٩	١٨٣.٢٩	١٨٧.٤٤	١٩٢.٧٣	١٩٧.٩٩
معدلات	١٣٤.١٩	١٣٧.٥٠	١٤٠.٩٤	١٤٤.٤٨	١٤٨.١٣	١٥١.٨١	١٥٥.٧٤	١٥٩.٦١	١٦٣.٧٦	١٦٨.٠٧	١٧٢.٥٣	١٧٧.١١	١٨١.٨٣	١٨٦.٧٨	١٩١.٦٤
جولة	٢٧١.٣٠	٢٨٤.٣٧	٢٨٩.٣٧	٢٩٣.٢٢	٢٩٩.٧١	٣٠٧.٣٠	٣١٥.١٨	٣٢٣.٣٦	٣٣١.٩١	٣٤٠.٨١	٣٥٠.٠٢	٣٥٩.٥٠	٣٦٩.٢٧	٣٧٩.٣١	٣٨٩.٦٣
تغير	٨٩.٦	٩٣.٩	٩٧.٣	٩٩.٨	١٠٣.٤	١٠٧.٣	١١٠.٠	١١٥.٠	١١٩.٠	١٢٣.٢	١٢٧.٤	١٣١.٧	١٣٥.٨	١٤٠.١	١٤٤.٢
معدلات	٩٦.٧	١٠١.٠	١٠٥.٤	١١٠.١	١١٤.٧	١١٩.٥	١٢٤.٤	١٢٩.٧	١٣٤.٥	١٣٩.٧	١٤٤.٩	١٥٠.٢	١٥٥.٢	١٦٠.٧	١٦٥.٨
جولة	١٨٦.٣	١٩٣.٩	٢٠١.٧	٢٠٩.٩	٢١٨.١	٢٢٦.٧	٢٣٥.٤	٢٤٤.٤	٢٥٣.٥	٢٦٢.٩	٢٧٢.٣	٢٨١.٨	٢٩١.١	٢٩٠.٧	٢٩٥.٠
الجولة	٤٧٧.٠١	٤٨٩.٧٣	٥٠٣.٦٩	٥١٥.٨٨	٥٢٩.٢٦	٥٤٣.٨٥	٥٥٦.٦٠	٥٧٠.٥٣	٥٨٤.٦٢	٥٩٨.٨٦	٦١٣.٢٦	٦٢٧.٨٠	٦٤٢.٤٩	٦٥٧.٣٤	٦٧٢.٣٧

الفقر الثاني: بيانات معدل الخصوبة الكلية من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ ثم انخفاضها بنسبة ١٪ سنوياً حتى عام ٢٠٠٠
 - أعداد السكان المقررة لجمهورية مصر العربية حسب فئات السن ذكر

المصدر: تقديرات وإستقالات سكان مصر من عام ١٩٧٥ لعام ٢٠٠٠ .

البيان المركزي للتمهنة العامة والإحصاء - مركز الأبحاث والدراسات السكانية - مارس ١٩٨٣ .

جدول رقم (١٣)

توقعات السكان حسب فئات السن (١٩٨٦ - ٢٠٠٦) ذكور

فئات السن	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦
٦ - ١٤	٥٥١٣٦٨٠	٦٠٥٦٣١٩	٦٦٥٣٢٦٧	٧٤٦٧٥٣٩	٧٨٠٢٣١٨
١٥ -	٢٦٤٧٦٠١	٢٩٢١٦٩٣	٣١٧٦٤٨١	٣٥٠٣٧٨٢	٤٠٤٩٣٨٢
٢٠ -	٢١٨٨٥٩٥	٢٦٢٥٠٤٤	٢٩٠١٤١٥	٣١٥٨٨٨٣	٣٤٨٨٠٥٠
٢٥ -	١٧٤٦٧٥٢	٢١٦٤٨٠٥	٢٦٠١٧٨٦	٢٨٨٠٧٢٨	٣١٤٠٥٩٣
٣٠ -	١٥٤٣٨٥٦	١٧٢٤٠٢٧	٢١٤١٨١٥	٢٥٧٩٥١٥	٢٨٦٠٦٤٩
٣٥ -	١٤٠٠١٧٠	١٥١٩٨٦٥	١٧٠١٩٩٤	٣١١٩٥٨٣	٢٥٥٧٥٦٣
٤٠ -	١١٤١٢٥٥	١٣٧٠٩٩١	١٤٩٣٣٥٨	١٦٧٧٤١٧	٢٠٩٤٨٤٢
٤٥ -	٩٥٣٢٨٨	١١٠٥٢٢٦	١٣٣٤٠٠١	١٤٥٩٢٦٥	١٥٤٤٧٧٤
٥٠ -	٨٣٣٥١٠	٨٩٩١١٣	١٠٥٠١٧٤	١٢٧٦٢٧٩	١٤٠٤٠٧٥
٥٥ -	٦٨٧٧١٠	٧٥١٥٠٩	٨١٩٧١٢	٩٦٧٥٤٧	١١٨٦٤١٦
٦٠ -	٥٦٢٠٣٩	٥٩١٦٩٩	٦٥٥٥٢٧	٧٢٤٥٥٢	٨٦٥١٠٣
٦٥ +	٩٤٠٦٩٢	١٠٣٢٦٢١	١١٣٦٣٦	١٢٧٤٨٥٦	١٤٤٧٠٩٣
الجملة	٢٠١٥٩١٤٨	٢٢٧٦٢٩١٢	٢٥٦٦٥٨٩٥	٢٩٠٨٩٩٤٧	٣٢٥٤٠٠٥٨
١٥ - ٦٤	١٣٧٠٤٧٧٦	١٥٦٧٣٩٧٢	١٨٨٩٨٩٩٦	٢٠٣٤٧٥٥٢	٢٣٢٩٠٦٤٧

المصدر :

CAPMAS, Demographic Analysis of 1986 Census, 1989.

جدول رقم (١٤)
توقعات القوى العاملة حسب فئات السن (١٩٨٦ - ٢٠٠٦)
للذكور

فئات السن	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦
٦ - ١٤	٥١٢٧٧٢	٥٧٢٩٢٨	٤٣٣١٢٨	٤٣٣١١٧	٣٩٧٩١٨
١٥ -	١٠٤٨٤٥٠	١١١٣١٣١	١٠٥٧٧٦٨	٩٩٨٥٧٨	١٠٢١٦٥٩
٢٠ -	١٧٢٦٨٠٢	٢٠٧١١٦٠	٢٢٨٩٢١٦	٢٤٩٢٣٥٩	٢٧٥٢٠٧١
٢٥ -	١٦٦٦٤٠١	٢٠٦٥٢٢٤	٢٤٨٢١٠٤	٢٧٤٨٢١٤	٢٩٩٦١٢٦
٣٠ -	١٥٢٢٢٤٢	١٦٩٩٨٩١	٢١١١٨٣٠	٢٥٤٣٤٠٢	٢٨٢٠٦٠٠
٣٥ -	١٣٨٠٥٦٨	١٤٩٨٥٨٧	١٦٧٨١٦٦	٢٠٨٩٩٠٩	٢٥٢١٧٥٧
٤٠ -	١١١٠٤٤١	١٣٣٣٩٧٤	١٤٥٣٠٣٧	١٦٣٢١٢٧	٢٠٣٧٥٠٣
٤٥ -	٩١٧٠٦٣	١٠٦٣٢٢٧	١٢٨٣٣٠٩	١٤٠٣٨١٣	١٥٨٢٢٧٣
٥٠ -	٧٨٤٣٣٣	٨٤٦٠٦٥	٩٨٨٢١٤	١٢٠٠٩٧٨	١٣٢١٢٣٥
٥٥ -	٦٢٧٨٧٩	٦٨٦١٢٨	٧٤٨٣٩٧	٨٨٣٣٧٠	١٠٨٣١٩٨
٦٠ -	٤٩٢٣٤٦	٤٢٩٢١٨	٤٦١٦٨٨	٤٩٥١٥٩	٥٧٣١٣١
٦٥ +	٢٤٣٦٣٩	٣٦٦٤٧٧	٣٨٢٣٨٧	٤٠٦٢٩٧	٤٣٥٥٧٥
الاجمالية	١٢٠٣٢٩٣٦	١٣٧٤٦٠١٠	١٥٣٦٩٢٤٤	١٧٣٢٧٣٢٣	١٩٥٤٣٠٤٦

المصدر : تيسر المرجع السابق

جدول رقم (١٥)

فرص العمل المتاحة لخريجي التخصصات الجامعية المختلفة

التخصص	البيان سنة التخرج	حجم فرص العمل المتاحة سنة التخرج	حجم فرص العمل أو البطالة المتراكم بدوام سنة ١٩٨٤	نسبة	الفاصل	نسبة
<u>كلية الاعلام</u>						
صحافة ونشر	١٩٩٥	٣١١	٣٧٧١	١٢١٢,٥%		
أذاعة وتلفزيون	١٩٩٥	٢٦			٨٨	٣٣٨,٥%
علاقات عامة وإعلان	١٩٩٥	٣٠٩	٤٠١١	١٢٩٨%		
<u>كلية الآثار</u>						
آثار مصرية	١٩٩٥	٢٦			١٣٣	٣٦٩,٥%
آثار إسلامية	١٩٩٥	٢٩			٥٢	١٧٩%
<u>كليات الآداب</u>						
لغة المانية	١٩٩٥	١٠			٢١	٢١٠%
لغة يابانية	١٩٩٥	—			٨٦	
لغات شرقية	١٩٩٥	١٧٣			٦٢٨	٣٦٣%
فلسفة وعلم نفس	١٩٩٥	٣٤٣٩			٢٢٥٣	٦٥,٥%
تاريخ	١٩٩٥	٥٣٠			٧٣٩١	١٣٩٤,٥%
جغرافيا وخرائط	١٩٩٥	٧٠٤			٦٩٨	٩٩,١%
<u>كليات التجارة</u>						
محاسبة	١٩٩٥	٥٣٥٥			٢٦٤٩١	٤٩٤,٧%
إدارة أعمال	١٩٩٥	٢٣٩٦	١٨٥٢٤	٧٧٣,١%		
تجارة خارجية	١٩٩٥	١٢٨	٩٥	٧٤,٢%		
اقتصاد	١٩٩٥	٢١١	٨٣	٩٣,٢%		
إحصاء ورياضة وتأمين	١٩٩٥	٢٨٦	٤٦٩٦	١٦٤,٢%		
<u>كلية الاقتصاد والعلوم السياسية</u>						
اقتصاد	١٩٩٥	٧٢			٩٣	١٢٩,٢%
علوم سياسية	١٩٩٥	٢٢			١٣٧	٦٢٢,٧%
إحصاء	١٩٩٥	٢٠٢	٢٦٥٨	١٣١٥,٨%		

المصدر : " دراسة مستقبلية لتغيرات الطلب علي خريجي مؤسسات التعليم العالي من الملتحقين - به عام ١٩٩٢/١٩٩١ "

أ.د. محسن توفيق - د. محمد نعمان، يوليو ١٩٩١ .

تابع جدول رقم (١٥)

التخصص	البيان سنة	حجم فرص العمل المتاحة	حجم فرص العمل او البطالة المتراكم بدء من سنة ١٩٨٤	نسبة	الفائض	نسبة
	التخرج	سنة التخرج	عجز			

كلية الفنون التطبيقية

نسج	١٩٩٦	٢٥٢	٣٤٠٥	%١٣٥١,٢		
تصوير سينمائي	١٩٩٦	٩٧	١٣٤٨	%١٣٨٩,٧		
زخرفة تطبيقية	١٩٩٦	٤٧٩	٨٧٦٢	%١٨٢٩,٢		
تصوير ميكانيكي	١٩٩٦	١٠٨	١٦٩٥	%١٥٦٩,٤		
إعلان	١٩٩٦	٢٥٧	٣٧١٣	%١٤٤٤,٧		
أجهزة ومعدات	١٩٩٦	١١٥	١٣٨٤	%١٢٠٣,٥		
إثاث وتصميم داخلي	١٩٩٦	١٩١	٢٨٢٣	%١٤٢٨		
خزف وزجاج	١٩٩٦	١٨١	٣٠٣٤	%١٦٧٦		
معادن	١٩٩٦	١٥٠	٢٥٧٤	%١٧١٦		
طباعة منسوجات	١٩٩٦	١٩١	٢٦٢٤	%١٤٠٠		

كلية الفنون الجميلة

ديكور	١٩٩٦	٢٨٤	٧٨٧	%٢٧٧,١		
تصوير	١٩٩٦	١٤٠	١٨٨٢	%١٣٤٤,٣		
عمارة	١٩٩٦	٢٤٩	١٢٨٥	%٥١٦,١		
نحت	١٩٩٦	١٦٩	٢٣٣٠	%١٣٧٨,٧		

كلية السياحة

والفنادق

إدارة فنادق	١٩٩٥	٥	١٨٥	%٣٧,٠		
إرشاد سياحي	١٩٩٥	١٩	٢٩٧	%١٥٦٣,٢		
سياحة	١٩٩٥	٢٠	٢٧٦	%١٣٨,٠		

المصدر : نفس المرجع السابق

تابع جدول رقم (١٥)

التخصص	البيان سنة التخرج	حجم فرص العمل المتاحة لسنة التخرج	حجم فرص العمل او البطالة المتراكمة بدءاً من سنة ١٩٨٤		
			نسبة عجز	نسبة عجز	
كليات الهندسة					
هندسة ميكانيكية	١٩٩٦	١٢١٨	٥٠٦٠	٤١٥٤٪	
هندسة مدنية	١٩٩٦	٢٠٩١	١	٠.٠٥٪	
هندسة بترول	١٩٩٦	٨	١٢٨	١٦٠٠٪	
هندسة معمارية	١٩٩٦	٩٢٤	٢٩١٨	٣١٥٨٪	
هندسة كهربائية	١٩٩٦	١٠١٧	٦٩٥	٦٨٣٪	
هندسة تعدين وفلزات	١٩٩٦	٢٧	٣٦	١٣٣.٣٪	
هندسة كيميائية	١٩٩٦	٤٤	٣٦٧	٦٠٦.٨٪	
هندسة بحرية وعمارة سفن	١٩٩٦	٢٨	٩٤	٣٣٥.٧٪	
هندسة غزل ونسيج	١٩٩٦	٧٢	٨٠٣	١١١٥.٣٪	
هندسة نووية	١٩٩٦	٦	٩٦	١٦٠٠٪	
كلية ومعاهد الخدمة الاجتماعية	١٩٩٥	١٧٤٤	١١٣٦١	٦٤٥.٧٪	
كليات الحقوق	١٩٩٥	٤٢١١	١٤١٥١	٣٣٦.١٪	

المصدر:

نفس المرجع السابق.

جدول رقم (١٦)
تطور الانتاج من الزيت الخام

(الكمية / ألف طن متري)

الشركات	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
جابكو (خليج السويس)	٢٤٤٢٩	٢٣٩٣٠	٢٢٦٩٣	٢١٢٢٩	٢٠٧٩٧	٢١٣٤١
جابكو (صحراء غربية)	٥٣٩	٥٨٠	٦٩٧	٧٢٧	٥٨٠	٦٢٧
مجموع جابكو	٢٤٩٦٨	٢٤٥١٠	٢٣٣٩٠	٢١٩٥٦	٢١٣٧٧	٢١٩٦٨
بتروبريل	٨٥٠٩	٨٣١٥	٩٣١٢	٩٥٦٤	١٠١٧٧	١٠٣٤٧
سوكو / نيوكو	٥٦١١	٦٣٤١	٦١٧١	٥٣٣٩	٥٢٨٥	٥٠٥٦
السدانة	١٤٦٤	١٣٦٥	١٤٥٨	١٤٩٢	١٤٩٢	١٤١٦
ويديكو	٢٩٤	٢٦٩	٢٦٢	٢٤٣	٢٥٨	٣٣٦
أبيديكو	٢٣٢	٢١٨	٢٢٨	٢٣٧	٢٣٧	٢٥٤
أبيديكو	٥٢٨	٥٣٢	٥٨٠	٧٧٥	٨٩٥	١٤٣٠
أبيديكو	١٠	٢٨٩	٦٤٧	٧٢٣	٧٧٨	٨٥١
أبيديكو / توتال	٢٩	٢٥	١٢	—	٣٩	٢٤٦
توتال / جنوب رمضان	٢٠	٥٤	٤٥	٤٠	٥٠	٥٤
جرك سول	١٧٦	٢١٧	١٦٣	٢٠٨	٢٨٨	٣٣٩
أبيديكو	١٣٢	٦٧٤	٧٨٢	٨٤١	١١٣٥	١١٤٢
أبيديكو	—	٢٧	٣٥	٣٩	٤٦	٣٩
أبيديكو	—	٣٤٢	٩٩٠	١٠١٢	١١٥٤	١٣١٧
أبيديكو / ألام	—	—	—	١٥٧	١٩٦	٢٠٣
الإجمالي	٤١٩٧٣	٤٣١٧٨	٤٤٠٧٥	٤٢٦٢٦	٤٣٤٠٧	٤٤٩٩٨

المصدر :

مجلة البترول — العدد الثاني ١٩٩٢ .

جدول رقم (١٧) تطور انتاج الغازات الطبيعية ومشتقاتها

(الكمية / الف طن متري)

بيان	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
غازات طبيعية						
أبو ماضي	١٥٧١	١٧٠٨	١٧٠٤	١٩٢٧	٢٥٨٥	٢٥٠٠
أبو الغراديق	٧٦١	٨٠٠	٨٤٢	٧٩٩	٦٨٧	٦٩٧
أبو قبر	١٢٢٥	١٢٥٥	١٤٩٥	١٤١٨	١٣٨٨	١٢٨٩
خليج السويس	٥٦٤	٥٩٢	٩٥٧	١١٥٣	١١٣٩	١٠٧٧
بدر الدين	١٠٠	٩٨	١٠٢	١٥٢	١٦٧	١٤٠
سيناء (بلاعيم)	٢٦	٣٨	٤٨	٥٥	٦٩	٧٠
مجموع	٤٢٤٧	٤٤٩١	٥١٤٨	٥٥٠٤	٦٠٣٥	٦٥٥٤
مشتقات						
أبو ماضي	٢٠٢	٢١٦	٢٢٤	٢٥٨	٣٢٠	٣٠٣
أبو الغراديق	٢٠٠	٢١٥	٢١٣	٢٠٥	١٧٠	١٦٢
أبو قبر	١٦٦	١٧١	٢١٤	١٨١	١٨٥	١٥٨
خليج السويس	٦٠	٨٢	١٥٢	١٦٢	١٥٩	١٥١
بدر الدين	٣	٤	٥	٩	١١	١١
سيناء (بلاعيم)	١٤	١٤	٢٠	٣٥	٥٥	٥٨
خليج الزيت	-	-	١٧	٥٠	٥٢	٤٩
خالدة	-	-	-	-	٨	٤٢
مجموع	٦٤٦	٧٠٢	٨٤٥	٩٠٤	٩٦٠	١٠٣٠
غاز مسال (بوتاجاز)						
أبو ماضي	-	-	٣٦	٥٥	٦٤	٦٢
أبو الغراديق	٧٦	٨٧	٨٨	٨٤	٧١	٨٢
أبو قبر	٣٠	٣٠	٣٢	٣٧	٣٥	٣٠
خليج السويس	٨٣	١١١	٢٠٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٢
بدر الدين	١٠	١٠	١١	٢١	٢٦	٢٠
سيناء (بلاعيم)	٢٣	١٩	٢٩	٥٧	٨٨	٨٨
خليج الزيت	-	-	١٩	٦١	٦٧	٥٢
مجموع	٢٢٢	٢٥٧	٤١٩	٥٣٩	٥٧٥	٥٥٦
أجمالي غازات ومشتقاتها	٥١١٥	٥٤٥٠	٦٤١٢	٦٩٤٣	٧٥٧٠	٨١٤٠

جدول رقم (١٨)

كمية وقيمة الوفر في الوقود نتيجة لاستغلال

الطاقة المائية في توليد الكهرباء خلال الفترة (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)

٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	البيان
٩٩٧٤٣	٩٣٢٢٢	٨٢٥٨٦	٩١٠٤٧	٩٠٤٦٧	الطاقة المائية المولدة (مليون كيلوات ساعة)
٢٦١	٢٦٩	٢٧٤	٢٨٢	٢٩٠	معدل استهلاك المازوت (حجم/ك.و.س)
٢٦٠٣	٢٥٠٨	٢٢٦٣	٢٥٦٨	٢٦٢٣	كمية الوفر في الوقود باستهلاك الطاقة المائية (ألف طن مازوت معادل)
٩٨٩١٤	٧٧٧٤٨	٦٧٨٩٠	٤٨٧٩٢	٤٤٥٩١	قيمة المازوت المعادل (المدعم) ألف جنية

المصدر : وزارة الكهرباء والطاقة ، هيئة كهرباء مصر " التقرير السنوي للاحصاءات الكهربائية لعام ١٩٩٠/٨٩ " بحث ادارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة بطيخ وانعكاساتهادوليا واقليمياومحليا " قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٦٩) .

جدول رقم (١٩)
تطور الطاقة الكهربائية المولدة ونسبة مشاركة التوليد المائي الى
اجمالى الطاقة المولدة خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٠)

السنة	الطاقة المولدة				الاجمالى
	حرارية	الاجمالى %	هيدروليكية	الاجمالى %	
١٩٧٥	٣,٠٠٩	٣٠,٧	٦,٧٩٠	٦٩,٣	٩,٧٩٩
١٩٧٦	٣,٦٤٣	٣١,٣	٨,٠٠٣	٦٨,٧	١١,٦٤٦
١٩٧٧	٤,٤٧٩	٣٣,١	٩,٠٣٨	٦٦,٩	١٣,٥١٧
١٩٧٨	٥,٠٧٨	٣٣,٨	٩,٩٣٥	٦٦,٢	١٥,٠١٣
١٩٧٩	٦,٧٥١	٤١,٣	٩,٦٠٨	٥٨,٧	١٦,٣٥٩
١٩٨٠	٨,٦٢٩	٤٦,٨	٩,٨٠١	٥٣,٢	١٨,٤٣٠
١٩٨١	١٠,٥٣٢	٥٠,٨	١٠,٢١٥	٤٩,٢	٢٠,٧٤٧
١٩٨٢	١٢,٨٦٩	٥٥,١	١٠,٤٨٤	٤٤,٩	٢٣,٣٥٣
١٩٨٣	١٦,٠٦٣	٦٢,١	٩,٨١٧	٣٧,٩	٢٥,٨٨٠
١٩٨٤	١٩,٤١٦	٦٦,٨	٩,٦٣٣	٣٣,٢	٢٩,٠٤٩
١٩٨٥	٢٢,٧٩٥	٧٢,٥	٨,٦٦٣	٢٧,٥	٣١,٤٥٨
١٩٨٦	٢٤,١٨٣	٧٢,٣	٩,٢٨١	٢٧,٧	٣٣,٤٦٤
١٩٨٧	٢٨,٢٢٧	٧٦,٥	٨,٦٥٨	٢٣,٥	٣٦,٨٩٥
١٩٨٨	٣٠,١٥٦	٧٨,٢	٨,٤١٢	٢١,٨	٣٨,٥٦٩
١٩٨٩	٣٠,٢٥٨	٧٦,٤	٩,٣٢٢	٢٣,٦	٣٩,٥٨٠
١٩٩٠	٣١,٦٧٤	٧٦,١	٩,٩٧٤	٢٣,٩	٤١,٦٤٩

يبين الجدول انخفاض نسبة مشاركة الطاقة الهيدروليكية فى انتاج الطاقة الكهربائية حيث بلغت ٢٣,٩% من اجمالى الطاقة الكهربائية فى عام ١٩٩٠ مقابل نسبة ٦٩,٣% من اجمالى الطاقة الكهربائية فى عام ١٩٧٥ بينما زادت نسبة مشاركة الطاقة الحرارية فى انتاج الطاقة الكهربائية حيث بلغت ٧٦,١% فى عام ١٩٩٠.

المصدر : الخطة الخمسية الثانية لوزارة الكهرباء والطاقة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١).

جدول رقم (٢٠)

تطور نشاط قطاع البترول في التجارة الخارجية

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	فائض ميزان المدفوعات (مليون دولار)	متوسط سعر تصدير خام خليط خليج السويس (دولار/برميل)
٨١/٨٠	٣٢٨٤	٥٦٤	١٧٢٠	٢٦ -
٨٢/٨١	٣٤٣٢	٧٣٠	٢٧٠٢	٢٣ -
٨٣/٨٢	٢٩٧٧	٧٥١	٢٢٢٦	٣٠ -
٨٤/٨٣	٣١٤٦	٨١٩	٢٣٢٧	٢٨ -
٨٥/٨٤	٣٠٥٧	٧٨١	٢٢٧٦	٢٧ -
٨٦/٨٥	٢٣٨١	٥٣٨	١٨٤٣	٢٣ ٤٣
٨٧/٨٦	١٥١٥	٤٠٩	١١٠٦	١٤ ٥٧
٨٨/٨٧	١٦٨٥	٥٦١	١١٢٤	١٥ ٥٨
٨٩/٨٨	١٤٥١	٥٨٨	٨٦٣	١٣ ٨٥
٩٠/٨٩	١٦٤٨	٦٦٢	٩٥٦	١٦ ٠٣
٩١/٩٠	٢٥٣٢	٩٦٣	١٥٦٩	٢٠ ٣٠

المصدر : مجلة البترول - العدد الثاني ١٩٩١

جدول رقم (٢١)

الملاح الرئيسية لانجازات قطاع البترول

النشاط	٨٥ / ٨٦	٨٦ / ٨٧	٨٧ / ٨٨	٨٨ / ٨٩	٨٩ / ٩٠	٩٠ / ٩١
إنتاج						
زيت خام	٤١٩٧٣	٤١١٧٨	٤٤٠٢٠	٤٢٣٧٦	٤٣٤٠٣	٤٤٩٩٨
غازات طبيعية	٤٢٤٧	٤٤٩١	٥١٤٨	٥٠٠٢	٥٠٠٢	٥٠٠٢
منكثفات	٦٤٦	٧٠٢	٨٤٥	٩٠٤	٩٦٠	١٠٣٠
غاز مسال (بوتاجاز)	٢٢٢	٢٥٧	٤١٩	٥٣٩	٥٧٥	٥٥٦
الإجمالي	٤٧٠٨٨	٤٨٦٢٨	٥٠٤٨٧	٤٩٥٧٣	٥٠٩٧٧	٥٣١٢٨
الاستهلاك						
منفجات بترولية	١٧٦١٥	١٨٢٢٦	١٩٣٨٧	١٩٠٤٧	١٩٧٦٩	٢٠٣٦٧
غازات طبيعية	٤١٩٥	٤٤٦٠	٥١٤٨	٥٥٠٠	٦٠٣٥	٦٠٣٥
مجموع	٢١٨١٠	٢٢٦٨٦	٢٤٥٣٥	٢٤٥٤٧	٢٥٨٠٤	٢٦٨٨١
سفن وطائرات	١٤٩٦	١٥٨٩	١٦٤٤	١٩٩٢	٢٢٣٤	٢٢٩٥
أجنبية						
الإجمالي	٢٣٣٠٦	٢٤٢٧٥	٢٦١٧٩	٢٦٥٣٩	٢٨٠٣٨	٢٩١٧٦
التجارة الخارجية						
(مليون دولار)						
صادرات	٢٣٨١	١٥١٥	١٦٨٥	١٤٥١	١٦٤٨	٢٥٣٢
واردات	٥٣٨	٤٠٩	٥٦١	٥٨٨	٦٩٢	٩٦٣
فائز ميزان المدفوعات	١٨٤٣	١١٠٦	١١٢٤	٨٦٣	٩٥٦	١٥٦٩

المصدر : مجلة البترول ٤ العدد الثاني ١٩٩٢

جدول رقم (٢٢)

تطمين الحمل الاقضي والطاقة المولدة والقدرات المركبة
المنتظر اضافتها خلال الفترة (١٩٩٣/٩٢ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)

السنة	الحمل الاقضي		الطاقة المولدة		القدرات المنتظر اضافتها الوحدات التوليد المختلفة (ميجاوات)
	ميجاوات	معدل الزيادة السنوية %	مليون ك.و.س	معدل الزيادة السنوية %	
٩٢/٩٢	٨٢٧٦	٦٠٦	٥٠٩٣٤	٦٠٣	٧١٠
٩٤/٩٣	٨٩٢٩	٦٠٦	٥٥٠٦٢	٦٠٢	٩٥٥
٩٥/٩٤	٩٥١٨	٦٠٦	٥٨١٣٧٧	٦٠٢	٣٠٠
٩٦/٩٥	١٠١٤٦	٦٠٦	٦١٩٠٤	٦٠٢	٦٠٠
٩٧/٩٦	١٠٨١٦	٦٠٦	٦٥٥٨٨	٦٠٢	١٢٠٠
٩٨/٩٧	١١٤٨٧	٦٠٢	٦٨٥٤٧	٥٠٨	٦٠٠
٩٩/٩٨	١٢١٩٩	٦٠٢	٧٢٥٢٣	٥٠٨	٩٠٠
٢٠٠٠/٩٩	١٢٩٣١	٦	٧٦٧٢٩	٥٠٨	٩٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٧٠٧	٦	٨١١٨٠	٥٠٨	٩٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤٥٠٢	٥٠٨	٨٥٨٨٨	٥٠٨	٩٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٣٤٣	٥٠٨	٩٠٥٢٦	٥٠٤	٣٠٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦٢٣٣	٥٠٨	٩٥٤١٦	٥٠٤	٩٠٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٧١٧٤	٥٠٨	١٠٠٥٦٧	٥٠٤	٦٠٠

المصدر : وزارة الكهرباء والطاقة " الخطة الخمسية الثانية (٨٨/٨٧) - (١٩٩٢/٩١) وآفاق المستقبل ٩٩٠

بحسب إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا

واقليميا ومحليا " قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٦٩) . ديسمبر ٩٩١ معهد

التخطيط القومي .

جدول رقم (٢٣)

التوقعات المستقبلية للطلب علي الطاقة في مصر

السنة	الطلب علي الطاقة	ملاحظات
١٩٩١/٩٠	٣١ر٢	منها حوالي ٣ م. ط. ب. م يمكن توفيرها
١٩٩٦/٩٥	٣٩ر٨	من المصادر الكهرومائية
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٠ر٨	يتحتتم دخول وحدات التوليد النووي
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٤ر٨	لمجابهة زيادة الطلب علي الطاقة
٢٠١١/٢٠١٠	٨٢ر٧	

في محاولة لتنبؤ مستقبل الطاقة في مصر من خلال دراسة معدلات الزيادة في استهلاك الطاقة ، ومعدلات الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي . ثم حساب المرونة الداخلية للطلب علي الطاقة (١٦) .

الفصل الرابع

تطوير اساليب التخطيط القومى وفقاً لمواصفات المرحلة الحالية

برزت فى الآونة الاخيرة الحاجة الى تطوير اساليب التخطيط القومى بما يتلاءم مع احتياجات المرحلة الحالية من حيث :-

- أ - الرغبة المتزايدة فى تحرير الاقتصاد القومى واتاحة مساحة اوسع لإعمال آليات السوق
- ب - التطور الملموس فيما يعرف الآن بمجال تكنولوجيا المعلومات Information Technology والتى تقوم على التعاون الوثيق فيما بين الاجهزة الالكترونية المتطورة Hardware وانظمة وبرامج Software التشغيل والاتصال .

ويمكن تبويب احتياجات التطوير فى اساليب التخطيط القومى الى مواصفات من حيث الشكل Formal Specification واخرى من حيث المضمون .

ويقصد بمواصفات الشكل الخواص الفنية والرياضية التى تنسج من خلالها الخطة القومية . اما مواصفات المضمون فتشير الى المحتوى التجريبي وفقا لابعاد الزمان / مكانية فى الاقتصاد القومى وهى ينبغى ان تتألف فى المرحلة الحالية من مجموعة الوسائل الاجرائية المباشرة وغير المباشرة (مع التركيز على الاخيرة) والتى تنتظمها سياسات قومية شاملة وذلك لتحقيق منظومة من الاهداف القومية .

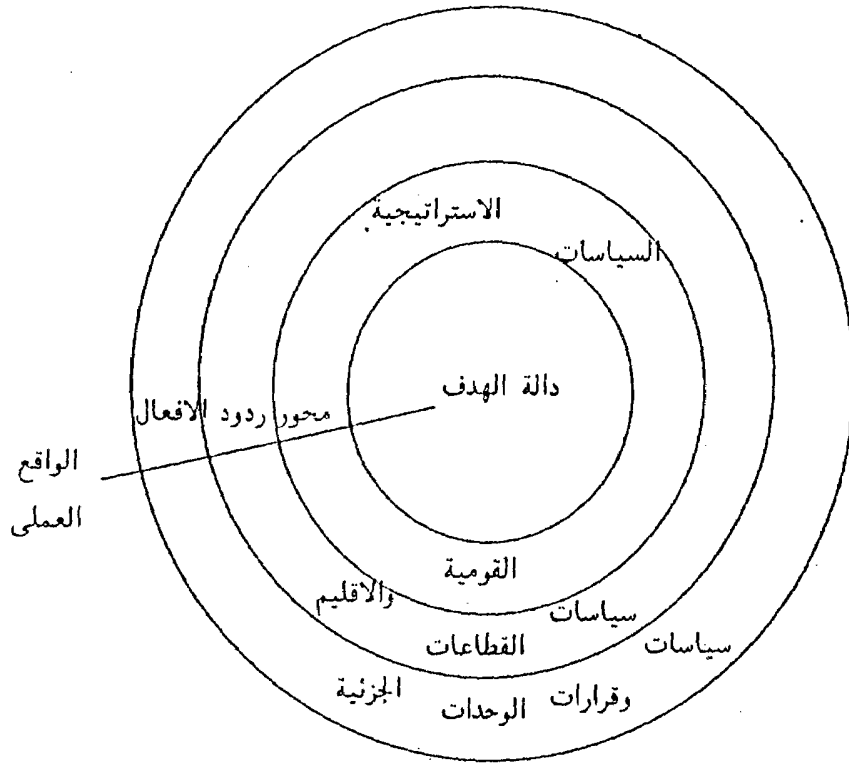
لذا فانه سوف يتم معالجة مواصفات تطوير اساليب التخطيط القومى كما يلى :

- * صياغة دالة الاهداف القومية - مواصفات الشكل .
- * صياغة دالة الاهداف القومية - مواصفات المضمون .
- * صياغة دالة الاهداف القومية - الاجراءات
- * صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية
- * تنظيم شبكات قومية للمعلومات .

٢. صياغة دالة الاهداف القومية - مواصفات الشكل

تمثل الاهداف بصفة عامة الغايات النهائية التى يسعى النظام الى تحقيقها . واذا كانت الخطة لا تقتصر فقط على الاهداف حيث ينبغى ان تضم ايضا علي الافل السياسات اللازمة لتحقيقها . الا انه لا يمكن تصور عملية التخطيط القومى بدون الاهداف التى تعد بمثابة المايسترو القائد او القوة الدافعة الكبرى فى النظام ايا كانت درجة الالتزامية او اللامركزية فى الخطة .

ويمكن ايضا ابراز اهمية دور الاهداف فى اداء النظام بتصويرها فى بؤرته التى يتخلق حولها دوامات من السياسات والقرارات التى تكفل فى النهاية تحقيقها فى الواقع العملى . وبذا فان دالة الهدف والتى تكون مصاغة عادة بدرجة عالية من التجريد وبذا تحتاج الى تقريب متتالى Successive Concretisation نحو الواقع العملى من خلال سلسلة ردود الافعال Chain Reaction والتى تنطوى على سياسات استراتيجية على المستوى القومى ثم القطاعى والاقليمى وفى نهايتها قرارات الوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئى (انظر الشكل رقم (١)).



شكل رقم (١)

وهناك عدة اختيارات لصياغة الاهداف القومية تتفاوت من الاشكال البالغة التبسيط Naive الى الاشكال المتقدمة Sophisticated من دوال الأهداف ، الا انه ينبغي التخلي عن الاشكال المبسطة التي لاتفى باحتياجات المرحلة الحالية . لذا فانه ينبغي ان يتوفر فى صياغة الاهداف القومية من حيث الشكل الخواص التالية على الاقل :

- القابلية للقياس الكمي .

- تعدد متغيرات دالة الهدف .

- تعدد دوال الاهداف .

- عدم خطية دالة الهدف .

- الاهداف المفتوحة .

- الاتفاق التخطيطي المقترح .

١٠٢ القابلية للقياس الكمي :

لما كانت اهداف الخطة تعبر عادة عن الآمال والتطلعات القومية ، لذا فانه يتداخل فيها العديد من الشعارات والعبارات الوصفية التي يختلف مدلولها من شخص لآخر . لذا فانه يقع على عاتق المخطط تطويع هذه الاهداف فى شكل متغيرات قابلة للقياس الكمي وهذا يستلزم :

أ - تعريف متغيرات الاهداف التي يتم الاتفاق عليها بوضوح ودقة .

ب - تصميم طريقة قياس المتغيرات من حيث :

× وحدة القياس .

× اسعار الاسواق المستخدمة (محلية - عالمية - سعر صرف ...)

× زمن القياس (سنة الاساس) .

ولما كانت القيمة عند التداول فى الاسواق Value in Exchange الكاملة لاتزال هى المعيار الكلاسيكى للقياس فان العمليات التي تتم فى اسواق غير كاملة (أو احتكارية) ، او العمليات المجازية Imputed التي يندمج فيها المنتج مع المستهلك ، او تلك التي لاتتداول فى الاسواق (كالسلع العامة Public Goods) يتم تقديرها من خلال ردها الى نظائرها في اسواق يفترض اكتمالها بقدر الامكان .

ويلاحظ ان العجز عن تطويع اى جانب من الاهداف القومية للقياس الكمى يعنى اما اهدار هذا الجانب ، او السماح لها بان تلعب دورا غامضا قد لا يتناسب مع تأثيرها الفعلى .. وان القياس التقريبى لهذا النوع من الاهداف افضل دائما من عدم تطويعها للقياس الكمى .

٢٠٢ . تعدد المتغيرات :

ينطوى التعبير عن الاهداف القومية بمتغير واحد (مثل الناتج القومى او الفردى) على العديد من التنازلات والتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة لفئات المجتمع سواء من حيث الانتاجية او توزيع الدخل . وبالرغم من ضرورة ان تكون متغيرات دالة الهدف في النهاية محدودة وقابلة للسيطرة ، الا ان اختزالها فى متغير واحد او عدد قليل منها يمكن ان يؤدى الى التضحية بجوانب هامة من الدور الارشادى لدالة الهدف . والمعيار الموضوعى فى هذا المجال هو قبول المتغيرات التى تعبر بقدر الامكان عن اجماليات متسقة Consistent aggregates وهى التى ينتفى فيها تماما التضحية بالتفاصيل الهامة من منظور الغرض النهائى من عملية القياس الكمى .

وتشير خاصية تعدد متغيرات دالة الاهداف القومية مشكلة ادخال الاوزان الترجيحية لكل متغير . اذ ان تجاهل هذا الاعتبار ينطوى ضمنا على اعطاء اوزان متكافئة لكافة المتغيرات وهو مالا يعد صحيحا فى غالبية الحالات . كما ان اعطاء المتغيرات اوزانا جزافية لاتعكس سوى الانطباعات الشخصية لدى بعض القيادات السياسية او الادارية يمكن ان يؤدى الى نتائج مضللة وربما خطيرة على توجهات الاقتصاد القومى . لذا ينبغى فى جميع الحالات تأسيس هذه الاوزان الترجيحية على تقديرات موضوعية تعكس مستويات التفضيل الجماعى للمنافع الحدية لهذه المتغيرات .

٣٠٢ . تعدد الدوال :

نظرا لتعدد المشاكل والاختلالات الهيكلية التى يواجهها الاقتصاد القومى فى المرحلة الحالية بل وتعارضها فى كثير من الجوانب ، فان هذا يفرض عدم الاكتفاء بدالة وحيدة

للاهداف وان تعددت متغيراتها ويحتم اللجوء الى صياغة دوال متعددة .

وتحتاج دوال الاهداف المتعددة الى اساليب متقدمة لحل مشكلة احتمالات التعارض فيما بينها واحتمال عدم وجود حل يستوفى شروط الامثلية لكافة الدوال .

ويمكن تجريب عدة اساليب للتغلب على مشكلة تعدد دوال الاهداف مثل : (١)

أ - ترتيب دوال الاهداف وفقا لاهميتها من المنظور الاقتصادي / اجتماعي واختيار دالة رئيسية وتحويل باقى الاهداف الى قيود .

ب - ايجاد القيمة المثلى وفقا لكل دالة على حدة ثم تدنية الانحرافات عن هذه القيم العظمى .

ج - استخدام نظرية المباريات لايجاد نقطة (او نقاط) التوازن بين حلول الدوال المتعارضة والتي تعالج فى هذه الحالة كاستراتيجيات للمباراة .

٤٠٦ عدم الخطية :

درجت نماذج التخطيط على افتراض خطية كافة العلاقات التى تضمها بما فيها دالة الهدف . وهذا يعنى ان تكون كافة حدود Terms هذه العلاقات من الدرجة الاولى (التي تمثل بيانيا فى حالة حدين بخط مستقيم يتميز بثبات معاملته من ميل او جزء مقطوع من الاحداثى الرأسى او الافقى) .

ويساعد هذا الافتراض على سهولة حل النموذج والتنبؤ بنتائجه فى كافة المراحل ، الا ان تطبيق هذا الافتراض على دالة الهدف يعنى أن الترجيح المقترن بكل متغير (وهو يمكن ان يكون اسعارا فعلية او ظلية او نسب ...) يظل ثابتا ايا كانت القيمة التى تأخذها هذه المتغيرات ، بينما تؤكد النظرية الاقتصادية ضرورة ان يتناقض هذا الترجيح بزيادة قيم المتغيرات (نظرية دوال المنفعة Utility Function لذا فان التقريب الخطى لدالة

الهدف كان يقبل فقط من قبيل التجاوز وصعوبة حل النماذج في حالة التخلي عن فرض الخطية .

وقد قدمت عدة مساهمات للتغلب على هذه المشكلة في دالة الهدف بصفة خاصة أهمها : (٢)

أ - الشكل الخطي لوغاريتميا : وتظل دالة الهدف في هذه الحالة خطية لكن للوغاريتمات متغيراتها في ظل نفس اوزان الترجيح . وبذا تكون الدالة :

$$ف = ج١ لو س١ + ج٢ لو س٢ + ... + ج٣ لو س٣$$

حيث تعبر "س و" عن متغيرات دالة الهدف .

ج و عن اوزانها الترجيحية

وهذا الشكل يستوفي شرط تناقص المنافع الحدية بزيادة قيم متغيرات دالة الهدف .

ب - الشكل غير الخطي : ومن ابسط صوره التي جريت بنجاح هي الدالة من الدرجة

الثانية Quadratic Function على النحو التالي :

$$ف = مج١ \frac{ن}{و} + مج٢ \frac{ن}{ر} - ج٣ و س و س ر$$

وفي بعض الحالات يتم التعبير عن الاهداف في شكل مربع الفرق بين قيم محددة من

مراحل سابقة في النموذج (س و) ويكون اتجاه دالة الهدف هو تدنية مربعات هذه الفروق كمايلي :

$$ف = مج١ \frac{ن}{و} - (س و - س و)٢$$

٥.٢ الأهداف المفتوحة :

في بعض الحالات يميل المخطط الى وضع الاهداف بشكل محدد سلفا سواء كقيم مطلقة

او تغيرات او معدلات هيكلية او للنمو (مثل مضاعفة الدخل القومي في فترة معينة) ويمكن ان يؤدي هذا التدخل الجزافي في تحديد الاهداف الى عدم فعالية الخطة من

احدى زاويتين :

* استحالة تنفيذ الخطة اذا كان يستحيل تنفيذ هذه الاهداف على ضوء الموارد

المتاحة والطاقة الاستيعابية فى المجتمع.أو

* تواضع اهداف الخطة اذا كانت الاهداف الجرافية تقل عن الاهداف المثلى التى يمكن تحقيقها .

لذا فان المرحلة الحالية تستلزم ان تكون الاهداف مفتوحة بحيث يكون المطلوب تحقيق المستويات المثلى لها فى اى من الاتجاهين :

* تعظيم المنافع الصافية و / او

* تدنية التضحيات او تكلفة الموارد ذات الندرة الخاصة .

٦.٢ الأفق التخطيطى المفتوح :

درجت الممارسات العملية علي افتراض افق تخطيطى مغلق على قدر كاف من الطول (يتراوح عادة فيما بين ٥ - ١٠ سنوات) وذلك للتوفيق بين اعتبارين :

* الافق التخطيطى القصير نسبيا لايتيح الفرصة لتبنى سياسات طويلة الاجل يتأخر ظهور اثارها فيما وراء الافق التخطيطى .

* الافق التخطيطى الطويل نسبيا يسمح بادخال تقديرات لايمكن الاعتماد عليها حيث تتزايد درجة عدم التأكد بالابتعاد عن نقطة الاساس .

إلا ان اغلاق الافق التخطيطى ايا كان مداه ادى الى عدم ظهور نتائج استثمارات الفترات الاخيرة وفقا لطول فترة الابطاء Gestation lag الخاصة بكل منها ، ومن ثم تناقصها او انعدامها لانتفاء الحافز عليها .

ويمكن معالجة هذا القصور باضافة متغير نائب عن الفترة التالية للخطة مثل :

أ - رصيد رأس المال المتراكم فى نهاية الافق التخطيطى باعتباره مؤشرا لقوى

القصور الذاتى inertia اللازمة لدفع النمو فى الفترة التالية للخطة .

ب - اجمالى المتبقى remainder من تحقيق نفس اهداف الخطة فيما وراء الافق

التخطيطى والى مالا نهاية باستخدام دوال هندسية تقاربية convergent

ويذا يمكن تطويق الاثار السلبية لفرض اغلاق الافق التخطيطي باعتباره جزءا من استراتيجية بعيدة المدى لافق تخطيطي ارحب فالسنة جزء من خطة خمسية والتي تعتبر بدورها جزءا من الخطة العشرية وهكذا يكون الافق التخطيطي مفتوحا الى ما لانهاية دون ان يتم تجاهل الفترات التالية للنهاية الجزافية للافق التخطيطي .

٣. صياغة دالة الاهداف القومية - مواصفات المضمون

يحتاج تصميم مضمون دالة الاهداف القومية الى تشخيص تحليلى ومتعمق للمشاكل والاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد القومى مع ترتيبها فى اولويات تعكس اهميتها النسبية بشكل موضوعى يخلو من التحيز والانطباعات الشخصية . والقائمة التالية تمثل اطارا تجريبيا A tentative framework لمشاكل الاقتصاد المصرى التى ينبغي ان تهاجمها (تمثلها أو تعكسها / تعبر عنها) دالة الأهداف القومية .

اطار تجريبى لمشاكل الاقتصاد المصرى والاهداف المهاجمة

المشكلة (٣)	مظاهرها	الاهداف المهاجمة	
		حد اقصى (تعظيم)	حد ادنى (تدنية)
١ - التخلف الاقتصادى	ضعف هياكل الانتاج والتوزيع	* الناتج القومى	* استخدام الموارد النادرة
٢ - سوء توزيع الدخل	تفاوت الدخل الفردى فيما بين: * الريف والحضر * الاقاليم والمحافظات * العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص	* الدخل الفردى للفئات المتخلفة	* معامل Gini للتفاوت بين دخول الفئات . (٤)
٣ - عجز التعامل الخارجى	* العجز الهيكلى فى ميزان المدفوعات * تراكم الدين الخارجى	* الصادرات المنظورة وغير المنظورة	* الواردات المنظورة وغير المنظورة
٤ - التضخم	* ارتفاع الاسعار والاجور		* الفجوة التضخمية
٥ - الركود	* انخفاض الطاقات الانتاجية المستغلة * تراكم المخزون الراكد	* تنشيط القوى الانتاجية	* الطاقات غير المستغلة والمخزون الراكد
٦ - البطالة	* ارتفاع نسبة البطالة بين الوافدين الجدد على سوق العمل الى اعلى مستوياتها * نسبة ملموسة من البطالة المقنعة بين العاملين فى الحكومة والقطاع العام	* خلق فرص عمالة محدودة التكلفة	* فائض العمالة
٧ - ضعف سوق المال	* ضعف التعامل فى السوق الاولى للاصدار * ضعف التعامل فى الاسواق الثانوية	* التعامل فى الاوراق المالية	* التمويل الذاتى
٨ - البيروقراطية	* الازدواجية والتكرار وهيمنة الاجراءات الحكومية على النشاط الاقتصادى .	* اللامركزية	* هيمنة الادارات الحكومية Deruglation

٤٠٠ صياغة دالة الاهداف القومية - الاجراءات

بالرغم من الجهود التفصيلية والمطولة التى تحتاجها صياغة دالة الاهداف القومية بالمواصفات المشار اليها ، الا ان طبيعة المرحلة الحالية لن تجعلها ملزمة الا فى نطاق ضيق للغاية . لذا فانه يلزم العمل على بث محتوياتها على اوسع نطاق وهو ما يمكن ان نطلق عليه "المحتوى الاعلامى" لدالة الاهداف القومية ، والذي تبدو الحاجة اليه ملحة من اجل :

أ - اطلاع كافة الاطراف المعنية على الحجم الحقيقى للمشاكل التى تواجه الاقتصاد القومى ، واقناعها بضرورة العمل على حل هذه المشاكل .

ب - اتاحة الفرصة لتعديل الطرح المبدئى للمشاكل سواء باضافة مشاكل جديدة او تعديل اولويات المشاكل المطروحة .

ج - اتاحة الفرصة لمشاركة اكبر عدد ممكن من اصحاب المصالح الحقيقية فى الصياغة النهائية لدالة الاهداف القومية .

د - الاعلام بتوجهات السياسة الاقتصادية التى سوف تعمل ادواتها على تحفيز من ينتظم فى اطار الدالة القومية للاهداف .

ويمكن تنفيذ المحتوى الاعلامى لدالة الاهداف القومية باستخدام اسلوب دلفى Delphi الذى يمكن تحويل اجراءاته لتتلائم مع احتياجات المرحلة الحالية على النحو التالى:

* الطرح المبدئى لاطار تجريبى للاهداف القومية من خلال استقصاء مبسط يكون المطلوب فيه ابداء الرأى فى الطرح المبدئى للمشاكل والاهداف بالموافقة على اولوياتها او تعديلها ويمكن ايضا الحذف والاضافة لهذه الاهداف . ويلاحظ انه لا يلزم الافصاح عن هوية المستقصى .

* يتم حصر نتائج الجولة السابقة وتحليلها احصائيا للتعرف على اوجه الاتفاق والاختلاف .

* يتم في الجولة التالية طرح ملخص نتائج الجولة السابقة مصحوبة بتصحيح اية جوانب لسوء الفهم او بتفاصيل توضيحية تبين ضرورة اضافتها وذلك حتى يمكن للمشاركين تعديل موقفهم طبقا لهذه النتائج والايضاحات .

* يتم تكرار الخطوات السابقة على مدى عدة جولات حتى نصل الى درجة الاستقرار في النتائج بين اوجه الاتفاق والاختلاف والتي يتم بثها فيما بعد على نطاق اعلامى واسع .

* ينبغي ان يكون الجماعات المستقصاه ممثلة لقيادات جميع الفئات فى المجتمع :
القيادات السياسية والادارية - قطاع الاعمال العام والخاص - الاكاديميين -
القيادات العمالية والمهنية - اتحادات المستهلكين - قيادات الاعلاميين (انظر مرفق القائمة المقترحة بالجماعات المستقصاه) .

* يمكن ان تتعاون عدة جهات في تنفيذ هذا الاستقصاء مثل :

- وزارة التخطيط .
- معهد التخطيط .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء .

ويمكن هذه الطريقة بصفة خاصة من التعرف على آراء القيادات السياسية والادارية والفكرية فى المجتمع ، بجانب اطلاعها على الاطار الفكرى للاهداف والاختيارات المتاحة لها ، وايضا مراجعة وتعديل فكر هذه القيادات عن نقاط الخلاف وفى النهاية اشعارهم بالمشاركة والمسئولية عن تحقيق هذه الاهداف .

قائمة مقترحة بالجماعات المستقصاه

اولاً : قيادات سياسية :

- ١ - رؤساء الاحزاب .
- ٢ - رئيسى مجلسى الشعب والشورى ووكيليهما ورؤساء اللجان بهما .
- ٣ - اعضاء مجلسى الشعب والشورى .
- ٤ - الوزراء ونواب الوزراء .
- ٥ - المحافظين ومساعدتهم .
- ٦ - رؤساء المجالس المحلية ، ورؤساء لجانها النوعية .

ثانياً : قيادات ادارية :

- ٧ - رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة
- ٨ - رؤساء المدن والمراكز والقرى .
- ٩ - رؤساء جهاز تنمية القرية فى المحافظات .
- ١٠ - رؤساء ونواب ووكلاء الاجهزة الرقابية :
- مجلس الدولة .
- الجهاز المركزى للمحاسبات .
- الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .
- الرقابة الادارية .
- النيابة الادارية .

ثالثاً : قيادات قطاع الاعمال العام :

- ١١ - رؤساء واعضاء مجالس ادارات واعضاء الجمعيات العامة للشركات القابضة
- ١٢ - رؤساء واعضاء مجالس ادارات واعضاء الجمعيات العامة للشركات التابعة .

- ١٣- محافظ البنك المركزي واعضاء مجلس ادارته .
- ١٤- رؤساء واعضاء مجلس ادارة البنوك العامة والخاصة والمتخصصين
- ١٥- رؤساء واعضاء مجلس ادارة شركات التأمين .
- ١٦- رؤساء واعضاء مجلس ادارة شركات البترول .

رابعاً : قيادات قطاع العمال الخاص :

- ١٧- رئيس اتحاد الغرف التجارية ورؤساء الغرف التجارية الفرعية .
- ١٨- رئيس اتحاد الصناعات ورؤساء الغرف النوعية .
- ١٩- رئيس واعضاء مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال .
- ٢٠- رؤساء واعضاء مجلس ادارة الشركات المساهمة في القطاع الخاص
- ٢١- رؤساء واعضاء مجالس ادارات الاتحادات والجمعيات التعاونية .

خامساً : الاكاديميون والخبراء :

- ٢٢- رؤساء الجامعات .
- ٢٣- عمداء الكليات ووكلائهم .
- ٢٤- اعضاء مجالس الجامعات والكليات .
- ٢٥- رؤساء واعضاء مجالس ادارات الاكاديميات المتخصصة .
- ٢٦- اعضاء المجالس القومية المتخصصة .

سادساً : القيادات العمالية والمهنية واتحادات المستهلكين :

- ٢٧- رئيس راعضاء مجالس ادارات النقابات العمالية واتحادهم العام .
- ٢٨- رئيس واعضاء مجالس ادارات النقابات المهنية .
- ٢٩- رؤساء واعضاء مجالس ادارات اتحادات المستهلكين .

سابعاً : قيادات الاعلام :

- ٣٠- رؤساء مجالس ادارات ورؤساء التحرير للصحف القومية والحزبية .
- ٣١- رئيس الاذاعة والتليفزيون واتحادهما ورؤساء شبكات الاذاعة وقنوات التليفزيون .
- ٣٢- رئيس هيئة الاستعلامات .
- ٣٣- رئيس الرقابة على المصنفات الفنية .
- ٣٤- كبار الكتاب والصحفيين والاذاعيين .

١٠٥ صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية

تتألف السياسة الاقتصادية من مجموعة الوسائل الإجرائية المباشرة وغير المباشرة التي ينبغي أن تنتظمها إطار متجانس وموحد ، والموجهة بصفة خاصة لتحقيق دالة الأهداف القومية.

ويمكن دراسة تطوير السياسات الاقتصادية أيضا من منظور :

* مواصفات الشكل

* مواصفات المضمون

* الإجراءات

وسوف نعالج في هذا الجزء البندين الأول والثاني ، بينما يعالج الأخير من الجزء الثاني تحت عنوان " تنظيم شبكات قومية للمعلومات " .

١٠٥ السياسة الاقتصادية - مواصفات الشكل

يتمثل الحد الأدنى من مواصفات الشكل التي ينبغي توفيرها في السياسة الاقتصادية في العناصر التالية:

- القابلية للقياس الكمي

- الشمول

- تحليل الحساسية

- المحاكاة

- قوى الاستقرار الذاتي

- أسعار الظل

١- القابلية للقياس الكمي :

ينبغي أن تمتد محاولة تطوير المتغيرات للقياس الكمي عند صياغة السياسة الاقتصادية لتشمل درجة استخدام الأدوات المتاحة والآثار المحتملة بهذا الاستخدام:

أ - فمن حيث درجة استخدام الأدوات المتاحة للسياسة الاقتصادية ، يمكن أن تتدرج عملية القياس وفقا لدرجة الفاعلية والقابلية للقياس على النحو التالي:

- استخدام الأداة من عدمه ويمكن تقريب هذا الشكل للقياس بأوضاع الواحد والصفر

- اعطاء أوزان كمية للأوضاع المتفاوتة للأداة (ان وجدت)

- قياس نقدي لقيم متغيرات الأداة .

- قياس نسبي يربط بين عدة متغيرات للأداة أو الأدوات المتاحة .

ب - أما من حيث الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية ، فإن هذا يعني قياس النتائج الإيجابية والسلبية (منافع / تكلفة) لدرجة استخدام الأدوات المتاحة على دالة الأهداف القومية ككل .

ويمكن المقارنة بين عدة مستويات لدرجة استخدام الأدوات المتاحة ونتائج كل منها بما يمكن أن نطلق عليه " مترادفات السياسة الاقتصادية " .

٢ - الشمول : Totalitarian

تنطوي هذه الخاصية على عدم قبول السياسات الجزئية ما لم يتم إيجاد الاتساق بين مكوناتها في كل موحد ، حيث لا يتصور بناء عدة سياسات فرعية بشكل مستقل ثم نحتاج بعدها إلى التنسيق وإزالة التضارب فيما بينها .

وبذا فإن بناء مترادفات السياسة الاقتصادية يعني إيجاد النتائج المترتبة على المستويات المتفاوتة من درجة استخدام جميع الأدوات المتاحة لبناء السياسة الاقتصادية في نفس الوقت.

٣ - تحليل الحساسية :

تحتاج صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية بالمفهوم المشار اليه الى استخدام اسلوب تحليل الحساسية والذي يقوم على إعادة حساب نتائج النموذج في حالة تغير معالمه.

ويمكن تطبيق اسلوب تحليل الحساسية على السياسة الاقتصادية من خلال روتين وبرامج و طاقة تشغيل حاسب مناسبة للاستخدام باحدى طريقتين :

- اختبار أثر تغير درجة استخدام متغير (أو أكثر) على دالة الأهداف القومية. ويمكن أن يحسب هذا التغير في أداة واحدة كل مرة على التوالي ، أو لعدة أدوات آنيا.

- تحديد نطاق التغير في درجات استخدام الأدوات المتاحة والذي يؤدي الى نفس النتائج على دالة الأهداف القومية.

وليس هناك ما يمنع بطبيعة الحال من الجمع بين الطريقتين في نفس الوقت للإستفادة من المزايا المختلفة في كل منهما.

٤ - المحاكاة:

تحتاج المرحلة الحالية الي استخدام لغات الحاسب في مجال المحاكاة سواء المتقطعة discrete أو المتصلة continuous بهدف تعويض النقص في نطاق السيطرة المباشرة والمركزية في قرارات الانتاج ، وايضا التوفيق بين الاحتمالات العشوائية المختلفة للمتغيرات الخارجية للسياسة الاقتصادية مثل :

* الطلب المحلي والعالمي على السلع من حيث :

الكميات المتوقعة للطلب من السلع والخامات الرئيسية

- اتجاهات الأسعار المحلية والعالمية

- سعر الصرف المتوقع

قائمة بالأدوات المتاحة للسياسة الاقتصادية

أدوات مالية :

- ١- الانفاق الحكومى الجارى .
- ٢- الانفاق الحكومى الاستثمارى على مشروعات البنية الأساسية .
- ٣- الدعم المباشر وغير المباشر .
- ٤- الضرائب المباشرة : نسب - شرائح - إعفاءات - تأجيل .
- ٥- الضرائب غير المباشرة .
- ٦- الافتراض الحكومى من السوق المحلية .
- ٧- الافتراض الحكومى من الخارج (حكومات - أسواق المال) .

أدوات نقدية :

- ٨- كمية وسائل الدفع .
- ٩- عمليات السوق المفتوحة .
- ١٠- سعر الخصم .
- ١١- معايير التوسع الائتمانى .
- ١٢- الاحتياطي النقدى لدى البنك المركزى .
- ١٣- نسبة السيولة .
- ١٤- معيار كفاية حقوق الملكية فى البنوك .

البنية التحتية من المعلومات :

- ١٥- العمل على بث التدفق الملائم من المعلومات الاقتصادية وتنظيم شبكات قومية للمعلومات
- ١٦- الاستثمار فى صناعة المعلومات والخبرة .

* الطلب على الخدمات :

- السياحة الداخلية والخارجية
- النقل

* التغيير التكنولوجي : في مجالات :

- أساليب الانتاج
- تطوير منتجات جديدة.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال

* معدلات الادخار وتفضيلات المدخرين للأوعية الادخارية

* معدلات الاستثمار وتوجهات المستثمرين.

* التعامل في سوق المال

ويتم تقييم مدى كفاية وتنوع جولات المحاكاة من خلال روتين حالة الاستقرار State steady والتي يمكن أن تعبر عن الأوضاع المحتملة والواجب أخذها في الاعتبار عند صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية.

٥ - قوى الاستقرار الذاتي

يفضل بقدر الامكان أن تتخذ أدوات السياسة الاقتصادية الشكل الذي يطلق عليه "قوى الاستقرار الذاتي" Built - in stablizer والذي يكفل التمشي مع الظروف المتغيرة (رواج - كساد...) دون أن نحتاج في كل مرة إلى التدخل المستمر بالتعديل أو الإلغاء والاستبدال .

ويحتاج هذا النوع من الأدوات إلى دراسات تحليلية وافية - ربما باستخدام الأساليب المختلفة للإنحدار - حتى يمكن الكشف عن العلاقات الدالية التي تربط فيما بين متغيرات

السياسة الاقتصادية ، او فيما بينها وبين الأهداف القومية . (٥)

٦ - أسعار الظل :

يفضل أن تتبلور المواصفات السابقة في نموذج قومي لتخصيص الموارد عل قدر كاف من التفصيل سواء على مستوى الموارد أو السلع الوسيطة والنهائية أو القطاعات.

ونظرا للدرجات المتزايدة من اللامركزية والمتوقع ادخالها في ادارة الاقتصاد القومي ، فان نتائج مبدول هذا النموذج قد تسبق في أهميتها نتائج النموذج الأصلي . فيكون الهدف ليس مجرد التعرف على المستويات المثلى للأنشطة بل وايضا اشتقاق أسعار الظل المصاحبة لهذه المستويات، وتحديد مدى تطابق أو ابتعاد الأسعار الفعلية عنها.

وينبغي أن يكون تصحيح أية تشوهات سعرية هو احد التوجهات الرئيسية للسياسة الاقتصادية وذلك لتعويض النقص في فاعلية الاعتماد على آليات السوق في تخصيص الموارد في مثل هذه الحالات (٦).

٢٠٥ السياسة الاقتصادية - مواصفات المضمون

ينبغي أن تضم مواصفات مضمون السياسة الاقتصادية تعريفا تفصيليا لجميع الوسائل الإجرائية أو الأدوات المتاحة في هذا المجال والأوضاع المختلفة لكل منها ، وايضا طرق قياس فاعليتها والقائمة التالية تمثل اطارا اجماليا لمثل هذه الأدوات يحتاج بطبيعة الحال عند التطبيق الي العديد من التفاصيل المتعلقة بمكونات كل مفردة ووصفها الحالي وتأثيرها المحتمل على دالة الأهداف القومية .

٠٦ . تنظيم شبكات قومية للمعلومات

يجمع المفهوم الحالي لإدارة الاقتصاد القومى - كما رأينا - بين التحرر الاقتصادى واللامركزية فى اتخاذ القرارات من ناحية ، والتنسيق والتوجيه بشكل غير مباشر لتحقيق الاهداف القومية من ناحية اخرى . ويحتاج هذا المفهوم فى ظل المستويات السائدة فى تكنولوجيا المعلومات الى تنظيم شبكات قومية مترابطة للمعلومات تكون بمثابة نظام متعدد النجوم لقواعد معلومات موزعة .

A Multi-Star Distributed Data Base System

والذى يمكن تطويره من خلال المراحل التالية :

× تحليل الطلب على المعلومات .

× تصميم المواصفات .

١٠٦ تحليل الطلب على المعلومات :

يعد الطلب على المعلومات اللازمة لإدارة الاقتصاد القومى مشتقا من الحاجة الى الرشد الاقتصادى فى عملية تخصيص الموارد التى تنعكس فى سلسلة من المواقف المشكلة Problematic Situation التى يتوفر لها عدة بدائل متاحة . لذا فان دراسة الطلب على المعلومات تكون لازمة مبدئيا فى هذا المجال للتعرف على :

- فئات مستهلكى المعلومات ويمكن تبويبهم فى مجموعات مثل :

× الحكومة المركزية .

× الهيئات العامة .

× الاقاليم والمحليات .

× القطاعات النوعية .

× الوحدات الجزئية (شركات - جمعيات - افراد - ...) .

- انماط المرافف المشكلة التى تحتاج الى قرارات اقتصادية مثل :

* الانتاج .

* الاستهلاك .

* الاستثمار .

* التعامل فى سوق المال (توظيف مدخرات - مضاربات - ...)

مواصفات المعلومات المطلوبة فى كل موقف ولكل فئة مثل :

* درجة التفصيل والافصاح .

* الدورية .

* الوثوقية .

- تكلفة الفرصة المضاعة لعدم وجود المعلومات والتى تحدد بدورها المنافع المترتبة على الاستثمار فى نظم المعلومات (او منافع/تكلفة النظام)

٢٠٦ تصميم مواصفات النظام :

ينبغى ترجمة نتائج دراسات الطلب على المعلومات فى مواصفات للمخرجات والمدخلات والتشغيل :

(أ) مواصفات المخرجات :

وتمثل التقارير التى تحتوى على المعلومات المطلوبة لمواجهة مواقف وفئات محددة :

ويمكن ان تكون فى شكل :

* نسخ ملموسة (مطبوعة) Hard Copies .

* نسخ غير ملموسة Soft Copies تظهر على شاشات المستهلك فى حالة

طلبها بالشكل المصمم سلفا Format للولوج الى هذه المعلومات .

* نسخ وسيطة مسجلة على وسائل ذاكرة مساعدة (اسطوانات - قرصات ..)

(ب) مواصفات المدخلات ، وتنطوى على :

* تعريف مصادر البيانات وتصنيفها (اولية - ثانوية - ...) وتكلفة الحصول

على البيانات في كل منها ، ودرجة الوثوقية في كل حالة .

* تصميم شكل المستندات او الوثائق التي يتم تداول البيانات بها .

* تصميم خرائط تدفق الوثائق واجراءات اقتناص البيانات وتخزينها .

(ج) مواصفات التشغيل ،

وتتضمن المواصفات اللازمة من :

١- الاجهزة المادية .

٢- نظم وبرامج التشغيل والاتصال .

٣- الملفات .

١- الاجهزة المادية : وينبغي ان تضم :

* حاسبات رئيسية مضيئة Host Mainframe تتولى ادارة قواعد

المعلومات كما تربط بين مكونات الشبكة .

* جبهة امامية Front Ending من الحاسبات المساعدة (مينى - ميكرو -

شخصية - ...) وتكون موزعة في اماكن العمل المتباعدة ومرتبطة بالحاسب

المضيف .

* وسائل ذاكرة مساعدة (اسطوانات - قرصات - اسطوانات ليزر - ..) تقوم

بتوسيع طاقة تخزين الحاسبات بأسلوب الذاكرة الممتدة Virtual Memory

* اجهزة الاتصالات فيما بين الشبكات وداخل كل منها وتضم :

- شبكات اتصال (سلكية - ميكروويف - الياق ضوئية - اقمار

صناعية) .

- اجهزة تشفير Modem فيما بين الشكل الرقمى والاشارات القابلة للنقل .

- معجلات Multiplexers تقوم بتجميع اشارات وحدات الجبهة الامامية ذات السرعات المنخفضة نسبيا فى قناة موحدة عالية السرعة لرفع طاقة عملية الاتصال . ويوجد من هذه الاجهزة معجلات قابلة للبرمجة او التعديل

Intelligent Multiplexer or Concentrator

٢- نظم وبرامج التشغيل والاتصال :

يحتاج تنفيذ شبكات قومية للمعلومات بالمفهوم الحالى الى توفير مجموعة من النظم والبرامج الاضافية والتي يمكن تبويبها كما يلى :

* نظم وبرامج معالجة البيانات : ويمكن ان تضم :

- البرامج الجاهزة لحل نماذج الاساليب الكمية اللازمة لادارة الاقتصاد القومى

بالمفهوم المشار اليه (برامج غير خطية وديناميكية - مباريات - محاكاة -

شبكات اعمال - تحليل الانحدار المتعدد - تحليل الحساسية -) .

- برامج قواعد المعلومات الموزعة : وتمثل اللغات التى تتولى تنظيم ملفات قواعد

المعلومات والولوج اليها بكافة المداخل المنطقية المحتملة .

- برامج الاتصال : وتقوم بالسيطرة على عملية تحويل البيانات فيما بين الشبكات

او داخل الشبكة الواحدة بهدف رفع كفاءتها ، وايضا اكتشاف وتصحيح اخطاء

واعطال عملية نقل البيانات .

* نظم دعم القرارات Decision Support System من خلال برمجة

عمليات الكشف عن المشاكل المحتملة وتوليد وتقييم بدائل حلها بل والاختيار

فيما بينها

* نظم الخبرة Expert System وتقوم على تنميط المعرفة والخبرات المتاحة

بهدف تعويض النقص فيها وسوء التوزيع فيما بين المجالات والاقاليم المختلفة ، وايضا توفير الاتساق فى مناهج معالجة المشاكل الاقتصادية . وتستخدم هذه النظم اساليب الذكاء الاصطناعى Artificial Intellegence والتي تنطوى على قابلية النظام للتعلم والنمو خلال التطبيق بمحاولة محاكاة الذكاء البشرى .

٣- الملفات :

يدخل ضمن مواصفات التشغيل تصميم عدة اجيال من ملفات التشغيل وينبغى ان يؤدى هذا التصميم الى :

- * تلخيص بيانات المستندات .
- * ضمان سلامة البيانات فى التشغيل .
- * تسهيل عملية تحديث واستعادة البيانات .
- * تصنيف البيانات وفقا لهياكل منطقية متعددة .

والقائمة التالية تضم تصورا اوليا لتوزيع الشبكات القومية المقترحة للمعلومات وموقع النواة والجهة الامامية والمعلومات المتاحة فى كل منها .

خريطة اولية للشبكات القومية للمعلومات

موقع نواة الشبكة	الجهة الامامية	قواعد المعلومات المتاحة
وزارة التخطيط	الاجهزة التابعة - الوزارات	مؤشرات الخطة - اسعار الظل - المتابعة
الوزارات المختلفة	الاجهزة التابعة	مؤشرات نوعية - متابعة اداء
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء	المشتركين	اجماليات قومية وقطاعية
مركز المعلومات ودعم القرار	شركات القطاع العام القابضة والتابعة والوزارات	القوائم الختامية - الموازنات - متابعة الاداء
هيئة التصنيع	المشتركين	الفرص الاستثمارية فى الصناعة - التغير التكنولوجى
هيئة تخطيط مشروعات النقل	هيئات وشركات النقل البرى والبحرى	الطلب على النقل - الفرص الاستثمارية فى النقل
مصلحة الطيران المدنى	شركات النقل الجوى	الطلب على النقل الجوى
هيئة تنشيط السياحة	شركات السياحة والفنادق	الطلب العالمى على السياحة - الفرص الاستثمارية فى السياحة
هيئة سوق المال	اسواق الاوراق المالية - شركات الاموال	مؤشرات التعامل فى سوق المال وللشركات المقيدة فيها
هيئة الاستثمار والمناطق الحرة	شركات قانون الاستثمار والمناطق الحرة	الفرص الاستثمارية - متابعة اداء
مركز تنمية الصادرات	المصدرين - الاسواق العالمية	فرص التصدير والاستثمار فى مشروعاتها والمعارض الدولية
البنك المركزى المصرى	البنوك المعتمدة	وسائل الدفع - الائتمان - الودائع - النقد الاجنبى
الهيئة المصرية للرقابة على التأمين	شركات التأمين - صناديق التأمين	مؤشرات سوق التأمين - متابعة اداء
اتحاد الصناعات	الغرف الصناعية النوعية	مؤشرات الصناعات
اتحاد الغرف التجارية	الغرف التجارية النوعية	مؤشرات التداول والاسعار

٠٧ خاتمة

حاولت الدراسة الحالية التعرف على المواصفات اللازمة لتطوير اساليب التخطيط القومى على ضوء الاتجاه الى ادخال قدر متزايد من التحرر واللامركزية فى ادارة الاقتصاد القومى ، وايضا المعطيات المتاحة فى مجال تكنولوجيا المعلومات . وقد تم ترجمة هذه الاحتياجات الى مواصفات فى الشكل (الخواص الفنية) واخرى فى المضمون (المحتوى التجريبي) بالاضافة الى الاجراءات اللازمة لصياغة الاهداف القومية و مترادفات السياسة الاقتصادية .

اولا - الاهداف القومية

أ - مواصفات الشكل .

ابرزت الدراسة اهمية صياغة دالة الاهداف القومية باعتبارها بؤرة النظام الاقتصادى التى يتحلق حولها دوامات من السياسات والقرارات على المستوى القومى ، ثم الاقليمى والقطاعى ، وفي النهاية الوحدات الجزئية فى المجتمع .

وقد اوضحت الدراسة ضرورة التخلّى عن الاشكال المبسطة من دوال الاهداف والاعتماد على الاشكال المتقدمة منها والتى ينبغى توفير الخصائص التالية لها :

- ١- القابلية للقياس الكمي للقيم عند التبادل فى اسواق كاملة او شبه كاملة .
- ٢- تعدد متغيرات دالة الهدف وعدم اختزالها فى متغير واحد او عدد قليل من المتغيرات .
- ٣- تعدد دوال الاهداف مقابل تعددية المشاكل والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى .
- ٤- عدم خطية دوال الاهداف لتتمشى مع سلوك دوال المنفعة .
- ٥- الاهداف المفتوحة (تعظيم و / او تدنية) واستبعاد التحديد الجزافى لها .

٦- الاتفاق التخطيطي المفتوح من خلال ادخال متغير نائب عن الفترة التالية لنهاية الاتفاق التخطيطي .

ب - مواصفات مضمون دالة الاهداف .

قدمت الدراسة الحالية اطارا تجريبيا لمضمون دالة الاهداف القومية بالاعتماد على تشخيص تحليلي للمشاكل والاختلالات التي يعانى منها الاقتصاد القومى والاهداف المهاجمة لهذه المشاكل وفقا لاولويات تأثيرها النسبى (انظر جدول الاطار التجريبى لمشاكل الاقتصاد المصرى والاهداف المهاجمة) .

ج - اجراءات صياغة دالة الاهداف .

اوضحت الدراسة اهمية التركيز على "المحتوى الاعلامى" لدالة الاهداف القومية بالنظر الى محدودية درجة الزامها ، وهو ما يعنى العمل على بث محتوياتها على اوسع نطاق بهدف اتاحة الفرصة لكافة الاطراف للمشاركة فى صياغة وتعديل الاهداف القومية ، وايضا اشعارهم بالمسئولية عن تحقيقها .

وقد اقترحت الدراسة استخدام اسلوب دلفى فى صياغة دالة الاهداف القومية مع تحويله بما يتلاءم مع مواصفات المرحلة الحالية . ويستهدف هذا الاسلوب تعظيم جوانب الاتفاق والاجماع على محتوى دالة الهدف ، وحصر وتدنية اوجه الخلاف حولها من خلال جولات متتالية من الاستقصاءات التى تغطى قيادات ممثلة لجميع فئات المجتمع (انظر القائمة المقترحة للفئات المستقصاه) .

ثانيا - مترادفات السياسة الاقتصادية

أ- مواصفات الشكل .

اوضحت الدراسة ضرورة توفير الخواص التالية عند بناء مترادفات السياسة الاقتصادية :

١- القابلية للقياس الكمي لدرجات استخدام الادوات المتاحة والآثار المحتملة لهذا الاستخدام .

- ٢- الشمول : ويعنى دراسة نتائج جميع الادوات المتاحة التى يتقرر استخدامها فى وقت واحد .
- ٣- تحليل الحساسية : لاختبار اثر تغير بعض الادوات او المعالم على دالة الاهداف القومية .
- ٤- المحاكاة : اوصت الدراسة باستخدام لغات الحاسب فى مجال المحاكاة لتعويض النقص فى نطاق السيطرة المباشرة والمركزية فى قرارات الانتاج والاستثمار .
- ٥- قوى الاستقرار الذاتى : وتعنى تفضيل الادوات المرنة والتى لا تحتاج الى التعديل او الالغاء والاستبدال بتغير الظروف والاضاع .
- ٦- اسعار الظل : وتنطوى على ضرورة التعرف على الاسعار المصاحبة للتخصيص الامثل للموارد لتكون اساسا لبناء السياسة الاقتصادية بهدف تصحيح التشوهات السعرية التى تعوق فاعلية آليات السوق .

ب - مواصفات مضمون السياسة الاقتصادية ،

وتتضمن تعريفا تفصيليا لجميع الادوات المتاحة لبناء السياسة الاقتصادية واوضاعها المختلفة وطرق قياس فاعليتها . وقد اوردت الدراسة قائمة بالمجموعات الرئيسية لهذه الادوات (انظر قائمة الادوات المتاحة) .

ج - اجراءات صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية ،

اوضحت الدراسة حاجة المفهوم الحالى لادارة الاقتصاد القومى - الذى يجمع بين اللامركزية والتوجيه غير المباشر - الى تنظيم شبكات قومية للمعلومات تكون بمثابة البنية التحتية للسياسات الاقتصادية . ويحتاج تطوير هذا النظام الى الدراسات التالية :

- ١- تحليل الطلب على المعلومات لتحديد فئات مستهلكى المعلومات ، وانماط المواقف المشكلة التى تحتاج الى قرارات اقتصادية ، وفى النهاية مواصفات المعلومات المطلوبة فى كل موقف ولكل فئة . ويستخلص من هذه الدراسات عادة تحليل منافع/تكلفة لتحديد الجدوى الاقتصادية للنظام .

- ٢- تصميم مواصفات النظام : ويعنى ترجمة نتائج دراسات الطلب على

المعلومات الى مواصفات لكل من :

المخرجات : وتنطوى على شكل ومحتوى التقارير المتداولة فى النظام .

المدخلات : وتضم مصادر البيانات - المستندات والوثائق - خرائط تدفق الوثائق والاجراءات ..

التشغيل : وتضم مواصفات الاجهزة المادية ونظم وبرامج التشغيل والاتصال والملفات .

وقد اوردت الدراسة تصورا اوليا لتوزيع الشبكات القومية المقترحة والجهة الامامية وقواعد المعلومات المتاحة فى كل منها (انظر الخريطة الاولى للشبكات القومية للمعلومات) .

الهوامش:

١- أنظر مثلاً :

تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في ج.م.ع ، اشراف د. محرم الحداد - قضايا التخطيط والتنمية مذكرة رقم ١١، ١٩٨٠، ص ١٢٦ .

٢- أنظر :

Abdul Qayum, " Techniques of National Economic Planning ",
Indiana University Press, 1975, PP. 25 FF.

٣- تم ترتيب المشاكل وفقاً لحجم تأثيرها النسبي على الاقتصاد القومي ، وأيضاً مدى عمومية هذا التأثير على الفئات المختلفة في المجتمع .

٤- يقيس النسبة بين :

— المساحة المحصورة بين منحنى لورنز للنفقات الفعلية وخط العدالة الكامل .

— مساحة المثلث الممثل لمنتهى عدم العدالة في التوزيع .

٥- من أمثلتها الأدوات الضريبية التي تكفل تنشيط الركود وتحفيز المستثمرين على خلق فرص العمالة والتوطن في المناطق الجديدة أو المتخلفة وفي نفس الوقت امتصاص صافي الأرباح الناجمة عن التضخم .

٦- يمكن على سبيل المثال بناء سياسة ظرائب / دعم بحيث تستحق الضريبة على حالات نقص الأسعار الفعلية عن المثلى، ويستحق الدعم في الحالات العكسية .

" بسم الله الرحمن الرحيم

التوصيات

من مجمل المرحلة الأول من دراسة احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد القومي من نماذج التخطيط يمكن أن نستخلص التوصيات الآتية :-

- ١ — ضرورة الاعتماد علي النماذج الاقتصادية الرياضية في حساب القيم المخططة لسائر المتغيرات الاقتصادية في ضوء الأهداف التي تتبناها خطه التنمية .
- ٢ — الاستفادة بأسلوب مصفوفة الحساب الاجتماعي كقاعدة بيانات أساسية ومستوى توازني يمكن بالاعتماد عليه تحقيق توازن الخطة واختبار العديد من السياسات الاقتصادية موضع الاهتمام في تخطيط التنمية الاقتصادية في مصر .
- ٣ — صياغة جداول المدخلات والمخرجات بما يسمح بحساب المعاملات الفنية للإنتاج علي أساس عيني وليس علي أساس قيمي لاستبعاد تأثير هذه المعاملات بتغيرات الأسعار لابرار ارتباطها بالعلاقات التكنولوجية المحددة لأنماطه الإنتاج بما يتمشي مع افتراض ثبات هذه الماملات في المدى المتوسط .
- ٤ — تطوير نماذج تخطيط التنمية لتعكس مزيدا من التفاعل مع معطيات ومحددات العالم الخارجي وفي مقدمتها استيضاح ملامح النظام العالمي الجديد ، والنزعة المتزايدة لتكتل الدول المتقدمة اقتصاديا والاستفادة بايجابيات هذا التكتل وتغادى سلبياته .
- ٥ — التحول التدريجي من أسلوب التخطيط المركزي الي التخطيط التأشيري بما يحقق أفضل تحول نحو نظام السوق والقطاع الخاص بمفهوم جديد لدور الدولة ومجاولات جادة من جانب الحكومة في أعسادة هيكله الاقتصاد المصري لصالح القطاع الخاص لتحقيق أكبر درجة من الاعتماد علي الذات مع تشجيع الصادرات في ذات الوقت .
- ٦ — الاهتمام بمطلب حماية البيئة بنفس درجة الاهتمام بمطلب التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ازالة أى تناقض بين المطلبين بتحقيق التنمية المتواصلة التي تكفل نمو الاقتصاد المصري لصالح الأجيال المعاصرة دون الجور علي مصالح الأجيال المقبلة وذلك بتغادى استنزاف الموارد الطبيعية وضبط تلوث البيئة عند أدنى مستوى ممكن له ومقاومة ظواهر تغير معالم البيئة كالتصحح والجفاف وتآكل الشواطئ مع العمل في ذات الوقت علي ضبط الظواهر البيئية السلبية كالانفجار السكاني وتفاقم أزمة الغذاء وأزمة الطاقة .

٨ — تطوير أساليب التخطيط القومي لتناسب الحاضر والمستقبل في الشكل والمضمون

وتتمثل مواصفات تطوير الشكل فيما يلي :

- أ — القابلية للقياس الكمي للقيم عند التبادل في الأسواق .
- ب — تعدد متغيرات دالة الهدف وعدم اختزالها في متغير واحد أو عدد قليل من المتغيرات .
- ح — تعدد دوال الأهداف مقابل تعددية المشكلات واختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي .
- د — عدم خطية دوال الأهداف .
- هـ — الأفق التخطيطي المفتوح من خلال ادخال متغير نائب عن الفترة التالية لنهاية الخطة .

أمّا مواصفات تطوير المضمون فتتمثل في الأطار التجريبي لمضمون دالة الأهداف القومية بالاعتماد علي تشخيص تحليلي للمشكلات واختلالات التي يعاني منها الاقتصاد القومي والأهداف المقابلة لهذه المشكلات وفقا لأولويات تأثيرها النسبي ، مع أهمية التركيز علي المحتوى الاعلامي لدالة الأهداف القومية بالنظر الي محدودية درجة الزامها ، وهو ما يعني العمل علي بث محتوياتها علي أوسع نطاق بهدف إتاحة الفرصة لكافة الأطراف المشاركة في صياغة وتعديل الأهداف القومية .

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

- (١) ابراهيم العيسوي - ملاحظات حول التنمية التكنولوجية واستراتيجية التنمية الشاملة والقطاع العام في مصر ، المؤتمر الأول للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية وموضوعه التنمية التكنولوجية في القطاع العام ، (١٦ - ١٧ ديسمبر ١٩٩٠) .
- (٢) ابراهيم العيسوي - مناهج قياس التنمية ، مذكرة خارجية رقم (١٤٤٦) ديسمبر ١٩٨٧ .
- (٣) ابراهيم حلمي عبدالرحمن - عالم الغد - عالم واحد أم عوالم متعددة . كتاب الأهرام الاقتصادي ١٩٩٢ .
- (٤) ابراهيم سعد الدين - علي نصار وآخرون - صور المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٢
- (٥) اسامة امين الخولي - افكار في شأن التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة .
- (٦) اسامة امين الخولي - التخطيط لبناء قدرة عربية في العلم والتكنولوجيا - الحلقة النقاشية السنوية الرابعة حول التخطيط لتنمية عربيه آفاقه وحدوده . المعهد العربي للتخطيط - الكويت .
- (٧) اسامة امين الخولي - السياسة العلمية والتخطيط بعيد المدى - الندوة العربية للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية - بغداد ١٧٠ - ٢١ مايو ١٩٧٨ .
- (٨) اسامة امين الخولي - تأملات في تجربته التنمية العلمية - التكنولوجيا العربية
- (٩) برنارد جليزر - السياسة البيئية مشال جمهورية المانيا الاتحادية فسي المجال الدولي - مؤسسة فريدريش ايبرت .

- ١٠ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، "تقديرات وأسقاطات سكان مصر من عام ٧٥ - عام ٢٠٠٠"
، مرجع رقم ٩٦ - ٢٢٠٠٠ - ٨٣ ، مركز الابحاث والدراسات السكانية ، مارس ١٩٨٣ .
- ١١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الحسابات القومية - مصفوفة الحسابات
الاجتماعية للاقتصاد المصري ١٩٨٧/٨٦ - القاهرة ١٩٩١ .
- (١٢) جون مارشر- العلم والتكنولوجيا والتنمية - المجال العدد ٩٦ مارس ١٩٧٩ .
- ١٣ - الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الاول .
- ١٤ - الخطة الخمسية الثانية لوزارة الكهرباء والطاقة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) .
- (١٥) خلفيه ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا ومحددات
انعكاساتها الشاملة علي مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي - قضايا
التخطيط والتنمية رقم ٦٧ ديسمبر ١٩٩١ .
- (١٦) خير الدين حسيب ، سعد الدين ابراهيم ، علي نصار وآخرين ، مستقبل الامة
العربية التحديات والخيارات - التقرير النهائي لمشروع استشراق مستقبل
الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ .
- (١٧) دور العلم والتكنولوجيا في التنمية .
- (١٨) ديبزارنست - سياسة تكنولوجياه من اجل الاعتماد علي النفس .
- ١٩ - د راجية عابدين ، "دراسة تحليلية لمصادر الثروة المعدنية في مصر وتوزيعها الاقليمي" ، معهد
التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٤٤٧ .
- ٢٠ - د راجية عابدين ، " سياسات الاستخدام الامثل لبدائل الطاقة في مصر " ، مذكرة خارجيـة
رقم ١٥٠٨ ، نوفمبر ١٩٨٩ ، معهد التخطيط القومي .
- (٢١) أ. رحمان - التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع آفاق تاريخية مقارنة
- (٢٢) رمزي ذكي - الاقتصاد العربي تحت الحصار " دراسة في الازمة الاقتصادية
العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع اشارة خاصه من الدائنيـــــــــــــــه
والمديونية العربية ١٩٩١ .

- ٢٣ - د. سعد حافظ ، د. خالد لطفي : " تقييم منهج وأسلوب معالجة البعد السكاني في الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ومقترحات تطويرها " ، مذكرة خارجية رقم ١٤٧٦ ، معهد التخطيط القومي ، مايو ١٩٨٨ .
- ٢٤ - د. سمير سيدهم ، نحو اطار نظري عام لمنهجية التخطيط القومي للتنمية الاقتصادية ، مجلة مصر المعاصرة - العدد ٣٥٤ اكتوبر ١٩٧٢ ص ١٠٩-١٤٠ .
- ٢٥ (٣) السياسة الدولييه - اكتوبر ١٩٩١ .
- ٢٦ (٢) الشركات المتعددة الجنسية وسياسات الاستخدام والتكنولوجيا في البلاد العربية () .
- ٢٧ - د. مقر أحمد مقر ، محاضرات في التخطيط الشامل ، مذكرة معهد التخطيط القومي - الداخلية رقم ٢٣٣ - مايو ١٩٧٢ .
- ٢٨ - د. مقر أحمد مقر ، اقتصاديات التشابك القطاعي ، مذكرة معهد التخطيط القومي الداخلية رقم ٢٨٤ - فبراير ١٩٨٠ .
- ٢٩ - د. عبد القادر دياب ، " واقع وامكانات التنمية الزراعية في مصر حتي عام ٢٠١٥ " ، ضمن بحث التوطن الصناعي في مصر حتي عام ٢٠١٥ ، معهد التخطيط القومي ، فبراير ١٩٩٠ .
- ٣٠ (٣) عبد العظيم انيس - هذه التكنولوجيا الجديدة الي اين ؟ - العربي العدد ٢٧٢ يوليو ١٩٨١ .
- ٣١ - د. عثمان محمد عثمان ، الاقتصاد المصري على مشارف الثمانينات - رؤية شاملة من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع - القاهرة ١٩٨٢ .
- ٣٢ (٣) عصام الدين جلال - وثيقة السياسة التكنولوجيه القومية ، المسودة الاولى - : نحو سمات تكنولوجيا لمصر - الامانه الفنية
- ٣٣ - د. عطية مهدى سليمان ، نظام التخطيط القومي الشامي ، مذكرة معهد التخطيط القومي - الداخلية رقم ٢٦٥ ، ١٩٧٢

٣٤ - د. فتحي الحسيني ، نحو اطار عام لأدوات التحليل والتخطيط الكمية - مذكرة معهد

التخطيط القومي رقم ٣٢٧ ، ١٩٧٣ .

٣٥ (فيرنو أكرمان القيم الشفافية والاختيار الاجتماعي .

٣٦ (مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب :

- العرب والازمة الاقتصادية العالمية - الازمة الاقتصادية العالمية
الراهنه .

- المستقبل العربي ٩١/٤ ، ٩١/٥

- تقرير عن التنمية في العالم . الفقر - ١٩٩٠

- تقرير عن التنمية في العالم - تحديات التنمية - ١٩٩١

- مجلة البترول ، المجلد ٢٩ ، العدد الثاني ، ١٩٩٢ .

- مجلة البترول ، " الغاز الطبيعي بمصر - نظرة مستقبلية " ، العدد الرابع ، ١٩٩٢ .

٣٧ - د. محرم الحداد وآخرون - "تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام

نماذج البرمجة الرياضية فى ج . م . ع " - معهد التخطيط القومي -

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١١ ، ١٩٨٠ .

٣٨ - د. محسن توفيق ، د. محمد نعمان ، " مستقبل التعليم وسوق العمل فى مصر " ، وزارة

التعليم العالي - مركز دراسات وابحاث التعليم العالي ، يولية ١٩٩١ .

٣٩ (محسن عبد الحميد توفيق - التكنولوجيا فى الدول النامية - مجلة المهندسين .

٤٠ - د. محمد عبد البديع ، الألمان والتنمية الاقتصادية ، كلية الحقوق بجامعة عين شمس -

١٩٨٢ .

٤١ (محمد السيد سعيد - الشركات المتعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية

والاجتماعية - ١٩٧٨ .

- (٤٢) محمد توفيق صادق - حسن فهمي جمعه - سعد الدين ابراهيم ، الصندوق العربي
للانماء الاقتصادى والاجتماعي " ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في
الوطن العربي - الجزء الاول - القضايا العامة ١٩٨٨ .
- (٤٣) - د. محمد فخرى مكى - " نماذج بحوث العمليات فى التطبيق الاقتصادى " - دار
النهضة العربية ، ١٩٩٠
- (٤٤) _____ " الموازنات الاستثمارية - دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات "
- دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ .
- (٤٥) _____ " مدخل الى النظم الالكترونية للمعارمات " - دار النهضة العربية ،
١٩٩٠ .
- (٤٦) - محمد محمود الامام - محددات الاداء لكل من القطاعين العام والخاص - المستقبل
العربي ١٩٩٠/٧
- (٤٧) - محمد محمود الامام - عارف دليله - مجيد مسعود - وقائع وأفكار في
التخطيط والتنمية في الوطن العربي . ١٩٨٧
- (٤٨) - د. محمد محمود الامام ، التخطيط والاستراتيجية - المؤتمر الثانى للاقتصاديين
المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، ١٩٧٧ .
- (٤٩) - د. محمد محمود عبد الرؤف ، محاضرات فى التخطيط القومى الشامل ، مذكرة معهد
التخطيط القومى الداخلية رقم ٤١٦ ١٩٧٥ .
- (٥٠) - معهد التخطيط القومى ، تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة
الرياضية فى جمهورية مصر العربية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١١ .
- (٥١) - معهد التخطيط القومى ، المدخل التخطيطى للنكامل الاقتصادى العربى ، ١٩٨٦ .
- (٥٢) - معهد التخطيط القومى ، بحث " ادارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وأنعكاساتها
دوليا وأقليميا ومحليا " ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٩) ، ديسمبر ١٩٩١ .

٥٣- منشدي ،عكر العربي - عمان - ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب الدخول

في مضارها عمان ١١-١٢ كانون الثاني ١٩٨٦

٥٤- مواد غير عضوية جديدة - مجلة العلوم الكويت العدد رقم (٢) فبراير ١٩٨٧ .

٥٥- موارد جديدة من البحار - مجلة العلم والمجتمع سبتمبر ١٩٧٩ .

٥٦- المؤتمر الثاني للهندسة الميكانيكية - دور الهندسة الميكانيكية في مجال

التنمية الاقتصادية - دور الهندسة الميكانيكية في نقل التكنولوجيا بنساء

القدرات الذاتية التكنولوجية ١٩٧٩ اسكندرية .

٥٧- نحو سياسة تكنولوجيا لمصر - برنامج الدراسات القطاعية للبنية المؤسسية

للعلم والتكنولوجيا في مصر ، الندوة الثانية ١٩٨٢ .

٥٨- الاهرام الاقتصادي اعداد مختلفه

٥٩- د . هدى محمد صبحي ، حول الفوارق الاقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين

الأقاليم، المؤتمر الرابع للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٩ .

٦٠- وزارة البحث العلمي ، اكااديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، مشروع التعاون العلمي والتكنولوجي :

الثروات المعدنية في محافظة البحر الأحمر وامكانات التنمية ، مارس ١٩٩٢ .

٦١- د . يسرى صادق ، تخطيط وتنمية القوى العاملة على المستوى القومي ، مذكرة معهد

التخطيط القومي الداخلية رقم ٦٣٠ ١٩٧٨ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 1 - Abdul Qayum, Techniques of National Economic Planning", Indiana University Press, Bloomington, 1975.
- 2 - Aziz El-Bindary; Long-rang Planning; The Second Conference for the Egyptian Economists; Cairo Egyptian Society of Economics and Legislation, 1976.
- 3 - Barlon , R., " A primer on Simulation and Gaming", Prentice - Hall, N.J. ,1970.
- 4 - Beadi , E., "Economic Models- an exposition" , John-Wiley London, 1966.
- 5 - Blilzer, C. et . al (editors), "Economy- Wide Models and Development Planning" World Bank Research Publication, 1975.
- 6 - Cairo University Development Research and Technological Planning Center; General Equilibrium Policy Model For Egypt, 1978.
- 7 - Canada, J. & White, J. , "Capital Investment Decision Analysis", Prentice- Hall, N.J.,1980 .
- 8 - Capron, II-, "Computers for an information age", Benjamin/ Cummungins Co., Menlo Park, California, 1987.
- 9 - Chennery, II.et. al(editors), "Redistribution With Growth", World Bank & University of Sussex, London,1976.
- 10 - Frish, Ragnar; Practical Procedure For sverall Optimum in invest- ment Planning in Egypt.
(NPC). Memo. No.23; Cairo 1958.

- 11 - Gohagan, J., "Quantitative Analysis for public policy",
Mc Graw- Hill Co., N.Y., 1980 .
- 12 - Hadley, G-, "Non- Linear and Dynamic programming",
Addison Wesley Co., London, 1964.
- 13 - International social science , Journal No 3 1981
- 14 - Johnston , J- , " Econometric Method", Mc Graw- Hill
Co., N.Y., 1963.
- 15 - Kabis, Z.M., The Strategy of Economic Development; I.N.P. Memo,
No. 157; 1971.
- 16 - Kogiku, K-, " An Introduction to Macro economic Models "
Mc Graw - Hill Co ., N.Y., 1968.
- 17 - Logsdon, T-, " Computers today and Tomorrow ...,"
Computer Science press, Rockville, Marryland, 1985
- 18 - Mc Kenna, C-, "Quantitative Methods for public Decision
Making" , Mc Graw- Hill Co., N.Y., 1980.
- 19 - Nassef; A.F.; Manpower Planning in Egypt; INP. Memo. No. 175, 1971.
- 20 - Usman, M.O.,; The Application of the General Equilibrium Model to
Test Various Government Policy Alternatives; Document No.14 of
Employment Strategy Mission to Egypt, 1980; International Labor
Organization.
- 21 - Saad Hafez; An Application of a Technique for The Selection of the
Most Important Technical Coefficients in the Input-Output Matrix,
INP. Memo. No. 1196; 1977.
- 22 - Shore, B-, " Computer Information Systems", Holt &
Rinehart Inc., N.Y., 1988.

- 23 - Springer, C- et - al -, "Probablistic Models", R. Irwin, Homewood- Illinois, 1968.
- 24 - Tinbergen; J.; Central Planning; New Haven, London; 1964.
- 25 - Tribergin: The Appraisal of Investment Projects; INP. Memo. No.. 199; 1966.
- 26 - Yuji Kubo, and Others; Multisector Models and the Analysis of Alternative Development Strategies; World Bank Staff Working Papers, No.663; 1983.

سلسلة من القضايا صدرتها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنظمة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منظمة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى

عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته

(١٩٧٠ / ٦٩ - ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر

العربية . (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)

A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980 (١٥)

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية . (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتكنية الصاعية .

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر) . (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

- (٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) . (أبريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) . (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها . (أكتوبر ١٩٨٣)
- (٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
- (٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر . (مارس ١٩٨٥)
- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا . (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين) . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى . (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ١٩٨٥ . (يونيو ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)

- ٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيح واللقاء
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى
أكتوبر ١٩٨٨
- التابع لوزارة الصناعة .
- ٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية
فبراير ١٩٨٩
- ٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر .
فبراير ١٩٨٩
- ٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر
سبتمبر ١٩٨٩
- ٤٨ - دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
على تطوير التنمية للقطاع الزراعى
فبراير ١٩٩٠
- ٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية
والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر .
مارس ١٩٩٠
- ٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر
وفرض الاستثمار المتاحة للتنمية .
مارس ١٩٩٠
- ٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى
مايو ١٩٩١
- ٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى
سبتمبر ١٩٩٠
- وتكنولوجى
- ٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية
أكتوبر ١٩٩٠
- ٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه
والطاقة . .
- ٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠

- ٥٩ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصري (مرحلة ثانية)
نوفمبر ١٩٩٠
- ٦٠ - بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية
ديسمبر ١٩٩٠
- ٦١ - الامكانيات والاتاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربى
فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع
يناير ١٩٩١
- ٦٢ - امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى
يناير ١٩٩١
- ٦٣ - دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى
ابريل ١٩٩١
- ٦٤ - بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الاول : القطاعات الانتاجية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٤ - بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٥ - مستقبل انتاج الزيوت فى مصر
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦ - الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع
الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦ - الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع
الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٧ - خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوروبا - ومحددات
انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى
ديسمبر ١٩٩١
- ٦٨ - ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر
ديسمبر ١٩٩١
- ٦٩ - ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا
ديسمبر ١٩٩١
- ٧٠ - واقع واتاق التنمية فى محافظه الوادى الجديد
يناير ١٩٩٢
- ٧١ - امكانيات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى
يناير ١٩٩٢
- ٧٢ - الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى
مايو ١٩٩٢
- ٧٣ - خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثه التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر
يوليو ١٩٩٢
- ٧٤ - بعض تقاايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٥ - تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات
الدولية المعاصرة
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٦ - السياحة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية
السياحة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٧ - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة
اكتوبر ١٩٩٢